وزارة الـــتعليـــم الـــعالـــــي و الـــــبحث الـــــعلمـــــي

جـامــعة الشاذلـــي بن جــديــد– الـطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL-TARF-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:.....

السنة الجامعية:2020 /2021.

قـــســـم: الـــعـــــلـــوم الاقـــتصـــاديـــة

.....

مـــــــذكـــرة مقدمـــــة في إطـــار متطلـــبات نـــيـــل شـــهادة الـماســتـــر

تـــحـــت عـــنـــوان:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر للفترة 2015–2019

تـــــخـــصـص: اقتـــصـــاد نـــقـــدي و بـــــنـــــكـــــي

.....

من إعداد الـــطـــالبـــة:

عـــــاتـــــي شـيـــمـــاء

تـــــحـــــت إشـــــراف:

أ.تـــحـري صـــبـيحـة

آيـة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ

وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ

وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا»

صدق الله العظيم

تهدف هذه الدراسة لإلقاء الضوء على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية وفق عنصرين متمثلان في البرامج المختلفة وخطط الدعم المخصصة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وتقييم أداء هذه الأخيرة في النسيج الاقتصادي من جهة أخرى باعتبارها خيارا إستراتيجيا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمثل منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية والمساهمة في تقليص البطالة.

قد خلصت الدراسة إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت بنسبة ضئيلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تعتبر رافدا حقيقيا لها لمساهمتها في القيمة المضافة والناتج المحلي، وقدرتها على امتصاص البطالة ، ولا يزال السعي وراء تحقيق سوق متوازن قائم من خلال السياسات والاستراتيجيات التي تقوم بها الدولة لتحقيق اكتفاء ذاتي. وأوصت الدراسة بمجموعة هامة من الاقتراحات أبرزها تبسيط الإجراءات الإدارية مما يسهل عملية معالجة الملفات واعتماد المشاريع بشكل أسرع، ضرورة تقديم التسهيلات التمويلية بطرق سريعة حتى تتمكن المشروعات المستحدثة من الانطلاق في نشاطها، ربط المقاولين أصحاب المشاريع الإبداعية بالبحث العلمي، عن طريق تقديم تحفيزات مالية للجامعات، تنشئ من خلالها المشاتل التي تحتضن مشاريع جديدة وتسمح بنموها.

– الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، الجزائر، ولاية الطارف

résumé

Cette étude vise le rôle des petites et moyennes entreprises dans la réalisation du développement économique selon deux volets représentés dans les différents programmes et plans d'appui au développement de ses entreprises d'une part, et à évaluer la performance de ces dernières. dans le secteur économique d'autre part comme une option stratégique importante dans le processus de développement économique et social, Il représente un point de départ fondamental pour augmenter la capacité de production et contribuer à réduire le chômage. L'étude a conclu que les deux catégorie d'entreprises ont contribué pour un faible pourcentage à la réalisation du développement économique et social, mais qu'elles sont considérées comme un véritable tributaire de celles-ci en raison de leur contribution à la valeur ajoutée et au produit intérieur, et leur capacité à absorber le chômage, et la poursuite d'un marché équilibré est toujours en place à travers les politiques et stratégies menées par l'état pour atteindre l'autarcie . L'étude a recommandé un ensemble important de suggestions, notamment la simplification des procédures administratives, qui facilite le processus de traitement des dossiers et d'approbation des projets plus rapidement, la nécessité de fournir des facilités de financement de manière rapide pour que les nouveaux projets puissent démarrer leurs activités, la mise en relation des entrepreneurs avec des projets créatifs à la recherche scientifique, en accordant des incitations financières aux universités, elle crée des pépinières qui incubent de nouveaux projets et permettent leur croissance.

- Mots clés : petites et moyennes entreprises, développement économique, Algérie, Etat d'El Tarf

الإهداء

أول من أهدي لهما ثمرة جهدي هذا من قال فيهما الرحمان الرؤوف،"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"صدق الله العظيم.

إلى الذي كان عرقه حبر قلمي وصدقه نبرة قوتي ومصدر شجاعتي، علمني أن لا أنزل من عزتي ومن دموعي إلا للذي يستحقها، إلى "أبي الغالي".

إلى من شجعتني طوال حياتي نمت ولم تنم، لمن أعطتني شبابها وكل ما تملك حتى تراني من الناجحين إلى "أمي العزيزة"

إلى من هو سندي في الحياة وقرة عيني أخي نور حياتي"بلقاسم"

إلى نور البيت وبهجته وحبيبة الجميع زوجة أخي حفظك الله ورعاك"ندى"

إلى زهرتا البيت ومن يدخلان السرور والبهجة إلى أختاي"ريم وإيناس"

إلى كل العائلة الكريمة، إلى من أعانني فيها بقلبه قبل لسانه إلى كل من أحبني واحتضنني وشجعني على التقدم إلى أحسن المراتب في دروب الحياة.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

شكر و عرفان

قال الله تعالى: "ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

الآية 19– سورة النمل.

الشكر لله عز وجل الذي أعاننا بالصبر ويسر لنا المعرفة فزادها عزما وإرادة لتأدية أمانة العلم ومكننا من تجاوز تعب البحث وتخطي العثرات والصعوبات.

وصلى الله على سيدنا محمد نور الأبدان وضيائها و طيب القلوب ودوائها أحب خلق الله إلى الله.

أتقدم بالشكر لكل من يحمل شعلة النور والهدى وكل من علمنا حرفا أنار به دربنا.

نشكر كل شمعة تحترق في صمت ووقار لتنير درب الآخرين.

كل الشكر إلى:

الأساتذة الكرام بجامعة الشاذلي بن جديد كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير الذين تحملوا استفساراتنا وأسئلتنا طوال فترة إعداد هذه المذكرة.

الأستاذة الفاضلة "تحري صبيحة" التي كانت نعم المعين وخير السند والتي دعمتنا بنصائحها لإنجاز هذا البحث وإتمامه على أحسن صورة.

مدير و موظفي"مدرية الصناعة والمناجم" على تقديم العون لنا في الحصول على المعلومات.

بـــارك الله في الجميع

قـائـــمة الجداول

رقم الجدول	عـــنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الاتحاد الأوروبي	(13)
(2-1)	تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(13)
(3-1)	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الولايات المتحدة الأمريكية	(14)
(4-1)	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	(15)
(1-2)	الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية	(46)
(1-3)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019	(80)
(2-3)	نسبة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط 2015-2019	(81)
(3-3)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب نوع المؤسسة خلال الفترة 2015-2019	(82)
(4-3)	تفصيل المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط لوكالة **Ansej** في 2019	(88)
(5-3)	تفصيل المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط لوكالة **CNAC** في 2019	(90)
(6-3)	تفصيل المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط لوكالة **ANDI** في 2019/12/31	(92)
(7-3)	توزيع القروض الممنوحة من قبل **ANGEM** حسب نوعية التمويل2019/12/31	(93)
(8-3)	عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015-2019	(94)
(9-3)	الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015-2018	(96)
(10-3)	تطور نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق قيمة مضافة بالنسبة للقطاع الخاص والعام خلال الفترة 2015-2018	(98)
(11-3)	نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 2015-2019	(100)
(12-3)	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل التي حققتها الممولة من طرف وكالات الدعم ANDI- ANSEJ- CNAC- ANGEM	(104)

(13-3)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل للقطاع الخاص في ولاية الطارف 2019	(105)

قـائـــمة الأشكال

رقم الشكل	عـــنوان الأشكال	الصفحة
(1-3)	تطور عدد إجمالي المؤسسات خلال فترة ما بين 2015-2019.	(80)
(2-3)	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مناصب الشغل خلال الفترة (2015-2019).	(95)
(3-3)	نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015-2018.	(96)
(4-3)	نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة خلال الفترة 2015-2018	(99)
(5-3)	نسبة مساهمة الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 2015-2019	(100)
(6-3)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية 2015-2019	(101)

قـائـــمة الـــملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة في الجزائر لسنة 2015	(124)
02	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الجهات الجغرافية سنة 2015	(124)
03	الصادرات والواردات الإجمالية في الجزائر لسنة 2015	(124)
04	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل لسنة 2015	(125)
05	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة في الجزائر لسنة2016	(125)
06	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل لسنة 2016	(126)
07	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الجهات الجغرافية لسنة 2016	(126)
08	عدد المؤسسات الصعيرة والمتوسطة الخاصة والعامة في الجزائر لسنة 2019	(127)
09	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط في الجزائر لسنة 2019	(127)
10	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 2015-2018	(128)
11	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل لسنة 2019	(129)
12	تطور صادرات وواردات في الجزائر 2018-2019	(129)
13	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع المؤسسة 2019	(130)
14	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية 2019	(130)
15	تفصيل المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط لوكالة ANSEJ في 2019/12/31	(130)
16	تفصيل المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط لوكالة CNAC في 2019/12/31	(131)
17	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة خارج المحروقات2015 - 2018	(132)
18	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف وكالات الدعم ANDI- ANSEJ- CNAC- ANGEM بولاية الطارف ومناصب الشغل التي حققتها سنة 2019	(132)
19	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل للقطاع الخاص لولاية الطارف خلال سنة 2019.	(133)

قـائـــمة الـمختصرات

الكلمات	شرحها	Destiné
TPE	المؤسسات المصغرة	Micro-entreprises
PE	المؤسسات الصغيرة	petites entreprises
ME	المؤسسات المتوسطة	moyennes entreprises
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	Agence nationale pour le soutien à l'emploi des jeunes
ANEDE	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	Agence nationale d'accompagnement et de développement de l'entrepreneuriat
CNAC	الصدوق الوطني للتأمين عن البطالة	Caisse nationale d'assurance-chômage
ANSEJ	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	Agence nationale de gestion du microcrédit
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	Agence nationale de développement des investissements
PIB	الناتج الداخلي الخام	produit intérieur brut

فـهـرس الـمحـتـويـات

الـــمحـــتـوى	الصفحة
– ملخص.....	(i)
–Résumé.....	(ii)
–إهداء.....	(iv)
–شكر و عرفان.....	(v)
–قائمة الأشكال.....	(vi)
–قائمة الجداول.....	(vii)
–قائمة الملاحق.....	(viii)
– قائمة المختصرات.....	(ix)
– فهرس المحتويات.....	(x)
– المقدمة:.....	(01)
الفصل الأول: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(06)
تـــمـــهـــيد.....	(07)
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	(08)
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها	(08)
المطلب الثاني: أهمية وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	(18)
المطلب الثالث: المعوقات والمشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	(24)
المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	(28)
المطلب الأول: مصادر التمويل التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	(28)
المطلب الثاني: مصادر التمويل الحديثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	(33)
المطلب الثالث: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الصيغ الإسلامية.....	(37)
خلاصة الفصل الأول.....	(41)
الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(42)
تـــمـــهـــيد.....	(43)
المبحث الأول:ماهية التنمية الاقتصادية.....	(43)
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية و أهدافها.....	(43)
المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها.....	(50)

المطلب الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية وعوائقها.....	(53)
المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.....	(64)
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل وتحقيق التكامل الصناعي....	(65)
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة...	(66)
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات و التنمية المحلية.....	(67)
خلاصة الفصل الثاني.....	(69)
الفصل الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في الجزائر.....	(70)
تـــــمـــــهيد.....	(71)
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	(72)
المطلب الأول: نبذة تاريخية ن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	(72)
المطلب الثاني: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....	(75)
المطلب الثالث: مشاكل وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	(79)
المبحث الثاني: هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	(82)
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتعديلات التي مست الوكالة.....	(83)
المطلب الثاني: وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار"MIPMEPI".....	(89)
المطلب الثالث: هياكل أخري لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	(92)
المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية	(94)
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.....	(94)
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مناصب الشغل 2019 في ولاية الطارف دراسة حالة الطارف مديرية الصناعة والمناجم.....	(102)
المطلب الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	(108)
خلاصة الفصل الثالث.....	(109)
خاتمة.....	(113)
قائمة المراجع.....	(116)
الملاحق.....	(124)

المقدمة

إن الظروف الاقتصادية الحالية، والوضع الدولي الراهن، وتوسع ظاهرة العولمة، ومحاولة الوصول إلى التكامل الاقتصادي وتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وظهور المنظمة العالمية للتجارة،كل هذه العوامل ساعدت على ظهور الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها أهمية ودور في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فهي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية وتعد رافد حقيقيا للتنمية الدائمة سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيرها من الجوانب المكونة للنظام الاقتصادي الجديد، لما تتميز به من خصائص تجعلها قادرة على التأقلم السريع مع معظم التحولات والتغيرات التي يعيشها النشاط الاقتصادي العالمي، فهي تؤثر بشكل كبير على حركية ونمو الاقتصاد سواء في البلدان النامية أو في البلدان المتقدمة، لكونها منبع لخلق المشاريع التنموية الجديدة والاختراعات المصاحبة للتطور التكنولوجي العالمي، وبالنسبة للجزائر وانسجاما مع توجه سياستها الاقتصادية نحو التنوع الاقتصادي، وإدراكا منها بأهمية الدور المرتقب لهذه المؤسسات في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، قامت الحكومة بعدة مبادرات تهدف إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو هذا القطب الاستثماري الجديد بإقامة مثل هذه المؤسسات، نظرا لما يمكن أن تلعبه مستقبلا إذا ما حظيت بالعناية الكافية، ويظهر ذلك من خلال إتباع سياسات نقدية، وإنشاء هياكل تهتم خصيصا بدعم وتأهيل هذه المؤسسات في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. وآليات ترقيتها على اعتبار أنه ينظر لها كأفضل وسيلة للإنعاش الاقتصادي لما تتميز به من سهولة التكيف والمرونة التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية بشقيها الاقتصادي (نمو اقتصادي) والاجتماعي (توفير مناصب شغل) وجلب الثروة.

❖ إشكالية البحث

إذا كانت المؤسسات المتوسطة والصغيرة تعتبر في الوقت الراهن إحدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة على المستوى المحلي والوطني على حد سواء، وهذا ما سعت الجزائر إلى القيام به من خلال تبني إستراتيجية وطنية تهدف إلى ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وولاية الطارف جزء من التنمية الاقتصادية الوطنية الشاملة التي تسعى الجزائر إلى خلقها من خلال دعم هذه المؤسسات.

استنادا إلى ما سبق عرضه تتجلى معالم **إشكالية** هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2015-2019؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة 2015-2019؟
2. ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2015-2019؟
3. ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019؟

4. ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2015-2019؟

5. ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في ولاية الطارف سنة 2019؟

❖ فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية و التساؤلات المطروحة وجب وضع الفرضيات التالية:

الفرضيات الفرعية

1. للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة في الجزائر؛
2. للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في تطوير الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني؛
3. للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في تحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني؛
4. للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في الرفع من الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني؛
5. للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة في ولاية الطارف.

❖ أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذا البحث من الاعتبارات التالية:

- ✓ إرساء مختلف الأفاق النظرية والتطبيقية التي تستمد من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتنمية الاقتصادية على حد سواء؛
- ✓ أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا حقيقيا للتنمية الدائمة سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيرها من الجوانب في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، خاصة وأنها تتميز بقدرتها الكبيرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي؛
- ✓ اهتمام الجزائر الكبير بهذه المؤسسات والاستراتيجيات التي وضعتها من خلال الآليات والبرامج لتأهيل وتطوير هذا القطاع؛
- ✓ تكمن أهمية البحث في دراسة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

❖ أهداف الدراسة

عملية اختيار الموضوع ساهمت فيه جملة من الأهداف و هي:

- ✓ التطرق إلى مختلف المفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية؛
- ✓ تدعيم الدراسات السابقة فيما يتعلق بتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية؛

✓ محاولة دراسة وتقييم دور هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر، وتسليط الضوء على مدى فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل في ولاية الطارف.

❖ أسباب اختيار الدراسة

✓ كثرة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء من قبل الحكومة أو من قبل الأفراد وخاصة في الآونة الأخيرة؛

✓ تزايد الاهتمام بالأبحاث والدراسات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية؛

✓ معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق وتوفير مناصب الشغل في ولاية الطارف.

❖ حدود الدراسة

تم تطبيق البحث الحالي ضمن الحدود الزمنية والمكانية والبشرية والعلمية التالية:

✓ **الحدود النظرية:** تم في هذه الدراسة التركيز على مجموعة من مفاهيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية ومعرفة مدى مساهمة هذه المؤسسات في التنمية نظريا.

✓ **الحدود المكانية:** دولة الجزائر، ولاية الطارف.

✓ **الحدود الزمنية:** تم التركيز في هذه الدراسة على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية للفترة الزمنية الممتدة من 2015 إلى غاية 2019 في الجزائر بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات، وسنة 2019 بالنسبة لمديرية الصناعة والمناجم لولاية الطارف.

❖ منهج الدراسة

✓ بغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات، ولغرض الإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من البحث، أما في الجانب التطبيقي الذي يتم فيه إسقاط الجانب النظري، تم إتباع المنهج التحليلي من خلال تحليل الإحصائيات والمعلومات للوصول إلى علاقة ترابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية.

❖ صعوبات البحث

تم مواجهة عدة صعوبات في هذه الدراسة منها:

✓ صعوبة القيام بالدراسة الميدانية خاصة أن طبيعة الموضوع تتطلب استيعاب المعارف النظرية بشكل أحسن ومطابقتها مع واقع ولاية الطارف؛

✓ صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية لعدم قدرة أفراد المديريات المتاحة على مستوى الولاية على فهم المتطلبات المعلوماتية والبيانية، بالرغم من محاولة تبسيط الفكرة إلى أقصى حد ممكن بغية الإجابة على الأسئلة التي تم طرحها؛

✓ عدم وجود معلومات خاصة بسنة 2020 في النشريات.

❖ الدراسات السابقة

حضي موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام واسع لدى الأكاديميين، نذكر منها ما يلي:

✓ حكيم شبوطي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008. والتي هدفت إلى معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والتعرف على أساليب تطوير هذه المؤسسات، وتوصلت إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وتأهيل وتطوير هذه المؤسسات.

✓ حجاوي أحمد، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر في سنة 2011، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى علاقتها بالتنمية المستدامة حيث توصل إلى أن التنمية المستدامة لا تعتبر مقيدة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنما يجب مساعدتها من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة في صلب إستراتجيتها.

✓ غبولي أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2011. والتي تهدف إلى التعرف على أساليب وهياكل وهيئات تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتوصلت إلى أن الجزائر والجهات المعنية من أجل تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها بتوفير المحيط المناسب (الجملة غير واضحة المعنى) لها ودعمها وكذلك توسيع شريحة المؤسسات التي يمكنها الانخراط.

❖ هيكـل البحث

للإجابة على الإشكالية وكذا الأسئلة الفرعية، تم تقسيم موضوع البحث إلى ثلاث فصول كما يلي:

تم ذكر في الفصل الأول المفاهيم الأساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين، يتعلق الأول بدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الثاني خصص لوسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بينما في الفصل الثاني تم التطرق مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين، يتعلق الأول بدراسة ماهية التنمية الاقتصادية أما الثاني خصص دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بينما في الفصل الثالث تم الربط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية

الاقتصادية وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث الأول يتعلق بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما الثاني خصص إلى هياكل الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بينما في الثالث تم إسقاط الدراسة التطبيقية على إحصائيات اقتصادية حول مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الأول:

نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تـــمـهـــيد

ازداد الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الوقت الحالي نظرا لما تتميز به من خصائص وقدرة على التأقلم مع مختلف الظروف، وتمثل أهم ملامح العديد من اقتصاديات الدول وذلك من خلال الاعتماد عليها في عملية دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد عملت الحكومة الجزائرية إلى تطوير هذا القطاع وذلك من خلال إصدار العديد من الأنظمة التشريعية لهذه المؤسسات في بادي الأمر ثم التوجه نحو خلق برامج تمويلية وسياسات استثمارية تعمل على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولدراسة أعمق وأشمل لما تم ذكره تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين هما:

الـمبـحث الأول: ماهيـة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية لذا فإن إعطاء وتحديد مفهوم لهذه المؤسسات له أهمية كبيرة، لكن مازال هذا المفهوم يثير جدلا كبيرا بين الباحثين في أمر هذه المؤسسات ويرجع ذلك إلى صعوبة وضع وتحديد تعريف يميزها عن المؤسسات الأخرى ويختلف هذا التعريف من دولة إلى أخرى، لما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية وصمودها التنافسي وكذا دورها على الصعيد الاجتماعي كتحقيق الرفاهية إشباع الحاجات وتحقيق طموحات وتطلعات الأفراد، إلا أن هذه المؤسسات تواجه مشاكل ومعوقات مختلفة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

لقد أصبح الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية تنموية فعالة في معظم دول العالم خاصة وأنه يعتبر بمثابة الدعامة الأساسية لقطاع المؤسسات الضخمة. وكما هو معتاد فإن الدول المتطورة كان لها السبق في ترقية هذا القطاع، على عكس الدول النامية التي استفاقت أخيرا إلى الدور الذي يمكن أن تحققه هذه المؤسسات في مجال التنمية الاقتصادية. لكن مشكل الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يعد أمرا سهلا في ظل ظهور تحديات جديدة والتي تتمثل في مختلف التحديات التي تفرضها العولمة بكل ما تحمله من مفاهيم سياسية واقتصادية خاصة لدى الدول النامية التي أصبحت تواجه مشكلتين التنمية والعولمة.

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية جعل منها محل دراسة وتحليل للعديد من الباحثين والاقتصاديين لما تمثله في هيكلية الاقتصاديات للبلدان المتقدمة والنامية على حد السواء، ومن ثم وجب علينا التطرق إلى الأسباب المؤدية إلى اختلاف التعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية قبل الوصول إلى تحديد تعريف يعكس أهمية ومكانة هذه المؤسسات في المحيط الاقتصادي والمتمثلة في السببين التاليين:

- **اختلاف درجة النمو الاقتصادي**

إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية، وينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة وأيضا في وزن الهياكل الاقتصادية ويترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى آخر، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو في

الولايات المتحدة الأمريكية يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر مثلا، فانطلاقا من هذه النظرة نصل إلى أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى آخر، الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول.[1]

- **اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي**

أمام اختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية، فهناك مثلا مؤسسات صناعية تحتاج في عملية إنتاج السلع والخدمات إلى استثمارات ضخمة، وطاقات مالية وعمالة كبيرة، وطاقة عمالية محدودة مع هيكل تنظيمي وتسييري بسيط جدا.[2]

إضافة إلى:

- عوامل تقنية في مستوى الاندماج بين المؤسسات.
- عوامل سياسية تتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وجود عدد هائل من المعايير والمؤشرات التي تعيق تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يخلق تعدد المعايير صعوبات كبيرة في اختيار المناسب لها، وهكذا نلاحظ أنه قد يكون للتعريف أكثر من شكل ومنظور، وقد يختلف أيضا من دولة إلى أخرى ومن مناخ اقتصادي إلى آخر، ورغم كل ما سبق تم انجاز العديد من الدراسات والأبحاث لمحاولة إيجاد تعريف دقيق وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية والتي يمكن إيجازها كما يلي:

أ- المعايير الكمية: إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية لقياس أحجامها ومحاولة تمييزها عن باقي المؤسسات ومن بين هذه المعايير نذكر: حجم العمالة، رأس المال المستثمر، حجم المبيعات، القيمة الأصول، وحجم المبيعات، وحجم الاستهلاك السنوي...الخ.[3]

---

[1]- عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص4.

[2]- عبد الكريم اللطيف، **واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات: دالة الاقتصاد الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص4.

[3]-كمال عايشي، **واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 24-28 ماي 2003، ص02.

- **معيار عدد العمال:** يعد معيار العمالة أحد المعايير الكمية للتفرقة بين الصناعات الصغيرة والكبيرة فهو من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام نظرا لسهولة قياسه عند قياس الحجم فلهذا المعيار ميزة المقارنة الدقيقة بين المنشآت الصناعية.

ومن الملاحظ تأثر حجم المشروع الصناعي الصغير بالحالة الاقتصادية للدولة من حيث كونها نامية أو متقدمة فالدول المتقدمة كاليابان وأمريكا وانجلترا على سبيل المثال يتراوح الحد الأقصى لعدد العاملين في الصناعات الصغيرة بين 200 و500 عامل بينما يقل هذا العدد في الدول النامية كالهند ومصر يتراوح بين 9 و100 عامل.

يتمتع هذا المعيار بمزايا عديدة منها البساطة وسهولة المقارنة بين حجم المشروعات وتوافر البيانات المتعلقة بالعمالة وسهولة الحصول عليها من المشروعات المختلفة حيث أنها لا تنطوي على حساسية أو سرية لأنها مطلوبة لأغراض إدارية مختلفة.[1]

- **معيار رأس المال:** يستخدم معيار رأس المال في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول، خاصة الدول النامية. ويعاني هذا المعيار من بعض جوانب القصور،كاختلاف العملات وأسعار الصرف، ورأس المال المستخدم أو المستثمر حيث يمكن الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الأخير غالبا ما تتمتع برأس مال فردي أو جماعي صغير عكس المؤسسات الكبرى التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لقيامها بنشاطها. ويتطلب الاعتماد على هذا المعيار إدخال تعديلات مستمرة تتواكب مع التغيير المستمر في قيمة النقود والتضخم في الأسعار، لذلك يفضل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده.

- **معيار التكنولوجيا أو أسلوب الإنتاج:** هو عادة ما يقترن بمعيار عدد العمال، وقد يرجع ذلك إلى اعتبار أن حجم المؤسسة هو المحصلة النهائية لتفاعل كل من عنصري العمل والآلات المستخدمة فيه، فكلما كانت هذه المحصلة صغيرة مقارنة بمثيلاتها كانت مؤسسة صغيرة.

- **معيار درجة الانتشار:** بالنسبة لهذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنتشر في جميع أنحاء القطر، لأن صغر حجم المؤسسة بالإضافة إلى محدودية النشاط والعمالة يساعد على ممارسة هذه الأنشطة في أي مكان، لهذا نرى أن معيار تحديد المؤسسات الصغير والمتوسطة يتوقف بدرجة كبيرة على درجة الانتشار.[2]

---

[1]- السعيد بريبش، عبد اللطيف لبغرسة، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين المعوقات المعمول والمتطلبات المأمول**، الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17- 18 أفريل 2006، ص 320.

[2]- هالة محمد لبيب عنبة، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**،، الطبعة الأولى، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، القاهرة، 2002، ص ص17- 18.

ب– المعايير النوعية: المعايير النوعية بتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا إلى عناصر التشغيل الرئيسية، وبالتالي فهي معايير تعتمد على الفروق الوظيفية والمتمثلة في نمط الإدارة ورأس المال...الخ. ويمكن ذكر بعضها وهي:

- **المسؤولية و الملكية:** من المعروف أن أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعود ملكيتها في معظم الأحيان إلى القطاع الخاص والتي تكون أغلبها على شكل شركات أشخاص أو شركات أموال، مشاريع استثمارية فردية كانت أو عائلية، لهذا فإن المسؤولية القانونية والتنظيمية تقع على عاتق مالكها مباشرة. وتتميز بهيكل تنظيمي بسيط جدا يكون فيه مالك المؤسسة هو صاحب القرار، كما يمارس مختلف هذه المؤسسات وظائف الإدارة من تخطيط، تنسيق، توظيف، تسويق، تمويل... الخ. والتي تتوزع على عدة مصالح في المؤسسات الكبرى، بالرغم من أن بعض الخواص الذين يستخدمون بعض المساعدين إلا أن عملية اتخاذ القرار تبقى من نصيبهم.

هذا لا يعني تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أيدي الخواص فقط بل توجد في كثير من الدول بعض هذه المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع العام كما هو الحال في الجزائر.[1]

- **الحصة من السوق:** تعتبر درجة غزو وهيمنة المؤسسة على السوق معيارا هامها في تحديد حجمها، حيث نجد أن في غالب الأحيان المؤسسة التي تسيطر على السوق بشكل كبير تتميز بكبر حجمها وذلك لمتطلبات الإنتاج من استثمارات ويد عاملة، وفيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتكون في العموم متخصصة في إنتاج معين تغطي به نطاقا معين أو محدود من السوق فقط. ولكن نجد أن هذه الخاصية تبقى نسبية أيضا لأن هناك مؤسسات صغيرة تغزو حتى الأسواق الخارجية من خلال عملية التصدير وهذا راجع لنوعية الإنتاج (جودة) والدقة التي تتمتع بها منتجاتها كما هو الحال في بعض الصناعات مثل الصناعات الحرفية التي تعتمد على المهارات الفنية العمالية. وما يعاب على هذا المعيار أنه في ظروف تراجع الأسواق وانخفاض المبيعات لأسباب خارجية عن إدارة المشروع أن يكون بالإمكان تكوين صورة حقيقية عن حجم إمكانيات وطاقة المصنع التي تكون معطلة بالإضافة إلى تعرضه للتغيير والتذبذب وبدرجة أكبر من عدد العمال وحجم الاستثمار.

- **طبيعة النشاط:** إن هذا المعيار قد يفرض في غالب الأحيان تحديد حجم المؤسسة، فمثلا هناك بعض الصناعات الخفيفة وهي لا تتطلب عددا كبيرا من العمال ولا رؤوس أموال كبيرة كذلك كالصناعات التقليدية والحرفية والتي يكفي لممارستها ورشة عمل صغيرة. في حين نجد أن بعض الأنشطة تتطلب مؤسسات كبيرة تمتلك معدات

[1]– عمر خلف فزع، **مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، بغداد، 2013، ص 131.

استثمارية ضخمة وكبيرة جدا، كما أنه تعتمد على مجموعة كبيرة من اليد العاملة كما هو الحال في المؤسسات البترولية وكذا مؤسسات صناعة السيارات....إلخ.[1]

2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا بدا من الوقوف على مجموعة من المعايير والخصائص التي تساعد على تعريف هذه المؤسسات، وعليه فإن الدول على اختلافها المتطورة والنامية تأخذ كل منها بمجموعة من الخصائص والمعايير في تحديد مفهوم واضح ودقيق لهذه المؤسسات، إلى جانب ذلك بعض المنظمات الدولية المهتمة بهذا القطاع والتي أصدرت مجموعة من التوصيات لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسنحاول هنا استعراض تعاريف لبعض الدول:

أ- الإتحاد الأوروبي

يستند الاتحاد الأوروبي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الصادر في: 03 أفريل 1966 على مجموعة من المعايير منها: معيار الاستقلالية، ومعيار رقم الأعمال، إضافة إلى معيار عدد العمال وهو كما يلي:[2]

- **المؤسسة المصغرة (Micro– entreprise)**: وهي مؤسسة يكون عدد عمالها أقل من عشرة وهم أجراء .
- **المؤسسة الصغيرة (la petite – entreprise)**: وهي المؤسسة التي تعتمد على معيار الاستقلالية في العمل والتسيير، حيث يكون عدد عمالها أقل من خمسين عامل أجير، كما أن رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز سبعة ملايين يوروا أو أن ميزانيتها السنوية لا تتعدى خمسة ملايين يوروا.
- **المؤسسة المتوسطة (moyenne-entreprise)**: وهي المؤسسة التي توافق معيار الاستقلالية، كما أنها عدد العمال الذين تشغلهم يكون أقل من 250 عامل أجير، وأن رقم أعمالها السنوي أربعون مليون يورو أو لا تتعدى ميزانيتها 27 مليون يوروا.

[1]- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص50.

[2]- لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، **من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مشروع تقرير، المجلس الوطن الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 2002، ص 19.

الجدول (1–1): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الاتحاد الأوروبي.

المعيار / الصنف	عدد الأجراء (أجير)	رقم الأعمال (مليون أورو)	الحصيلة الإجمالية السنوية
المؤسسة المصغرة	أقل من 10	/	/
المؤسسة الصغيرة	أقل من 50	7	5
المؤسسة المتوسطة	أقل من250	لا يتجاوز 40	لا يتجاوز 27

المصدر: حاكمي بوحفص، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وآفاق**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سعيدة، 15ديسمبر2004، ص 211.

ب– البنك الدولي

يتعامل البنك الدولي مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس التعريف الذي حددته دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي ينص على أن:[1]

- **المؤسسة المصغرة:** هي تلك المؤسسة التي يكون عدد عمالها أقل من عشرة عمال، بحيث أن موجوداتها لا تتجاوز 100000 دولار، كما لا يتجاوز رقم أعمالها 100000 دولار أمريكي.
- **المؤسسة الصغيرة:** هي تلك المؤسسة التي تشغل عدد من العمال لا يتجاوز الخمسين عامل وكما أن موجوداتها لا تتجاوز ثلاثة ملايين دولار أمريكي، وأن كذلك رقم أعمالها لا يتجاوز ثلاثة ملايين دولار أمريكي.
- **المؤسسة المتوسطة** (moyenne -entreprise): هي تلك المؤسسة التي تشغل أقل من 300 عامل، ولا تتجاوز موجوداتها 15 مليون دولار أمريكي، كما لا يتجاوز رقم أعمالها 15 مليون دولار أمريكي.

الجدول (1–2): تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	الحد الأقصى لعدد العمال	الحد الأقصى لرأس المال المستثمر	الحد الأقصى لحجم المبيعات السنوي
المؤسسة المصغرة	10	100000 دولار	100000 دولار
المؤسسة الصغيرة	50	03ملايين دولار	03ملايين دولار
المؤسسة المتوسطة	300	15مليون دولار	15مليون دولار

المصدر: عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[1]– رابح خوني، **ترقية أساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003، ص11.

ج- الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وفق للتصنيف التالي:

الجدول (1-3): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الولايات المتحدة الأمريكية.

المعيار / الصنف	عدد العمال
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 199
مؤسسة متوسطة	من 200 إلى 499
مؤسسة كبيرة	أكثر من 500

المصدر: مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2011، ص07.

د- الجزائر

الجزائر وكغيرها من الدول النامية لم تتبنى تعريفا رسميا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال سوى بعض المحاولات أبرزها:

- لقد أوردت وزارة الصناعة في التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في أوائل السبعينيات (1972)، والذي ينص على أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا، وتشغل أقل من 500 عامل، وهي تحقق رقم أعمال سنوي يقل عن 15 مليون دج ويتطلب إنشائها استثمارات أقل من 10 مليون دج.[1]
- ولقد تبنت المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة سنة 1983 تعريفا يقوم على أساس أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي المنشأة التي تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج.

إلا أن هذه المحاولات كانت غير قادرة على تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذا ظلت صيغة التعريف ناقصة ولم تضع الحدود الفاصلة بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى غاية بداية الألفية الثالثة حيث أصدرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 والذي

[1]- نادية قويقع، **إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص10.

أبدت من خلاله الجزائر نيتها الجدية في الاهتمام بهذا القطاع وهذا بعدما صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2000 وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي ويتركز هذا التعريف على ثلاثة معايير هي:

- عدد العمال في المؤسسة.
- الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة.
- رقم الأعمال السنوي الذي تحققه المؤسسة.

فتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من 01 إلى 250شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية.

المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250 شخص ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون وملياري دينار جزائري أو التي تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100 و500 مليون دينار جزائري.

المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 100 مليون دينار جزائري.

المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي تشغل من 01 إلى 09 أشخاص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية (10) عشرة ملايين دينار جزائري.[1]

جدول رقم(1–4): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعيار / الحجم	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة الإجمالية السنوية
المؤسسة المصغرة	09-01	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 ملايين دج
المؤسسة الصغيرة	49-10	أقل من200مليون دج	أقل من 100 مليون دج
المؤسسة المتوسطة	250-50	من 200 مليون إلى ملياري دج	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر: القانون التوجيهي **لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم:01–18 الصادر سنة 2001**، الجريدة الرسمية، عدد 77، ص05.

[1]– القانون التوجيهي **لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم:01–18 الصادر سنة 2001**، الجريدة الرسمية، عدد 77، ص06.

إلا أن المشرع قام بإلغاء القانون رقم 18/01، السالف الذكر، بموجب القانون رقم 02/17، المؤرخ في 10 جانفي2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي أعطى المشرع من خلاله تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحدد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها، فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة. كما أعاد النظر في تعريف كل من المؤسسة الصغيرة والمؤسسة المتوسطة والمؤسسة المصغرة وذلك في الجانب المتعلق بالمبالغ المالية التي يتم اعتمادها في تعريف هذا النوع من المؤسسات.

فبمقتضى القانون رقم 02/17، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يعرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات.

- تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250)شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (01) مليار دينار جزائري.
- تستوفي معيار الاستقلالية.

ولقد جاء القانون الجديد بتحديد المقصود بما ورد في التعريف أعلاه، كما يأتي:

- **الأشخاص المستخدمون**: هم عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي.
- **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة**: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12)شهر.
- **المؤسسة المستقلة**: كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25%، فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. فبالمقارنة مع التعريف الوارد في القانون السابق رقم 18/01، يتضح أنه تم تغيير معيار رقم الأعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية، ذلك بالزيادة عما كان سابقا، وهذا راجع أساسا إلى ضرورة تحيين القيم المالية من جهة، وتدهور قيمة الدينار في السوق الوطنية والدولية من جهة أخرى.[1]

[1]- قانون رقم 02/17، المؤرخ في 10 يناير 2017، **يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية العدد 02، ص4

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تجعلها تحتل أهمية كبيرة لدى المستثمرين الخواص نحاول تناول أهمها:

1- مرونة الإدارة وسهولة التأسيس: وتتمثل في:[1]

أ- مرونة الإدارة: لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العاملين أو العملاء، بساطة الهيكل التنظيمي، ومركزية القرارات، حيث لا توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات إلا أن الأمر يرجع إلى خبرة صاحب المشروع، كما نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على تقبل التغير وتبني سياسات جديدة على العكس من المؤسسات الكبيرة التي يكثر فيها مراكز اتخاذ القرار، ورسمية العلاقات الوظيفية.

ب- سهولة التأسيس: حيث يسهل إيجادها من الناحية القانونية والفعلية، كما أن متطلبات التكوين عادة ما تتسم بالبساطة والوضوح والسهولة فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي أن يكون وراء قيام أعمال صغيرة تنطلق لاحقا إلى مؤسسات متوسطة الحجم، وفي الغالب نجد أن هذا الأمر يعطي الإمكانية لقيام هذه المؤسسات من قبل أشخاص عاديين أو أقارب أو أصدقاء، حيث لا يحتاج الأمر إلى مزيد من الدراسات والوثائق وبالإضافة إلى ذلك عادة ما تكون الأفكار النيرة وراء هذه الأعمال وليس الإمكانيات الكبيرة والهائلة.

2- التجديد: الغاية الأساسية لأي مؤسسة مهما كان شكلها أو حجمها هي تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها وهذا ما يتطلب منها الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ولا يمكن لأية مؤسسة أن تستمر لفترة طويلة إلا إذا واكبت التطورات الاقتصادية والتكنولوجية من خلال التجديد والابتكار لمواجهة ظهور ما يسمى بالبدائل الجديدة للمنتوج الناتجة عن دورة حياته. تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات وما يمكن ملاحظته ففي كثير من الأحيان نجد أن أهم براءات الاختراع في العالم تعود لأفراد يعملون في مؤسسات صغيرة وهذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم.

3- انخفاض رؤوس الأموال: تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض نسبي لرؤوس الأموال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل أي أننا نلاحظ انخفاض نسبة رأس المال بالنسبة للعمل وهذا لاعتمادها في أغلب

[1]- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص ص 27-29.

الأحيان على اليد العاملة مما يساعد على امتصاص اليد العاملة وخير مثال على ذلك ما يحدث في الهند ومصر. الشيء الذي جعلها من أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين.[1]

4- المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق: حيث تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدر من التكيف سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود وسهولة التكييف مع المحيط الخارجي لهذه المؤسسات وقدرتها على التكيف مع تغيرات السوق واتخاذ القرار السريع المناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المؤسسات الكبرى، كذلك يمكنها أن تعالج المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها.[2]

المطلب الثاني: أهمية وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد نمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الأخيرة بشكل ملحوظ وأصبحت تمثل مقوما أساسيا في اقتصاد الكثير من البلدان كما أصبح لها دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحيث تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصنيفات وأشكال مختلفة.

أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي:

1- الأهمية الاجتماعية: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب أهمية كبيرة من الناحية الاجتماعية حيث يمكن أن نوجز أهمها فيما يلي:[3]

أ- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام، وبالتالي تقديم السلع والخدمات.

ب- التخفيف من المشاكل الاجتماعية وتقوية العلاقات الاجتماعية: ويتم ذلك من خلال ما توفره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مناصب شغل تؤمن لصحابها الاستقرار النفسي والمادي، وكذا توجيه الإنتاج من سلع وخدمات إلى الفئات الأكثر حرمانا.

---

[1]- جبار محفوظ، **المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة و مشاكل تمويلها-دراسة حالة ولاية سطيف-** مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر العدد الخامس، ديسمبر 2003، ص215.

[2]- عمار شلابي، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد الخامس، ماي 2010، ص269.

[3]- محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، **مقدمة في المال والأعمال**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، القاهرة، 1999، ص 68.

ج- زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلال: تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعظيم إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية، وذلك عن طريق الشعور بالإنفراد في اتخاذ القرارات دون سلطة وصية والشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود وشروط، والإحساس بالتملّك والسلطة وتحقيق الّذات من خلال إدارة هذه المؤسسة والسهر على استمرارية نجاحه.

د- إشباع رغبات و حاجات الأفراد والمساهمة في التوزيع العادل للدخول بينهم: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد في المجتمع لإشباع حاجاتهم ورغباتهم، حيث يؤدي تميزها بمرونة كبيرة على صعيد الإنتاج إلى تلبية الاحتياجات المتباينة لشرائح المجتمع المختلفة وهذا ما لا يوجد في المشاريع الكبيرة التي تعتمد على الإنتاج الثابت المنمط والكبيرة. كما تميل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة من المؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دوراً هاماً في خلق فرص الاستخدام بأجور معقولة بما يخفف من حدة الفقر.

2- الأهمية الاقتصادية: تنبع هذه الأهمية من خلال الدوائر الاقتصادية التي تقوم بها على المستويات التالية:[1]

أ- توفير مناصب الشغل و تكوين الإطارات المحلية: أصبح مشكل البطالة من بين أكبر المشاكل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وأخذ حيزاً كبيراً من أفكار واهتمامات الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة إلى القضاء على هذا المشكل. وقد كان هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على عدم قدرة المؤسسات الكبيرة على توفير فرص عمل كافية لامتصاص البطالة المنتشرة سواء في المجتمعات النامية أو المتقدمة واستيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة التي تضاف كل عام إلى القوة العاملة، ومن هنا ظهرت أهمية الصناعات الصغيرة في توفير فرص عمل منتج والحد من مشكلة البطالة.

ب- توزيع الصناعة و تنويع الهيكل الصناعي: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في توزيع الصناعات على كافة المدن والأقاليم وخاصة المدن الصغيرة والأرياف حيث تؤدي إلى تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي والتوطن في جميع الأقاليم، بما يساعد على تحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدولة مما يؤدي إلى تحقيق نمو متوازن لها وإزالة الفوارق بينها.

ج- تقديم منتجات وخدمات جديدة وتوفير احتياجات المشروعات الكبيرة: تقوم المشروعات التي يديرها أصحابها بالتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات الكبيرة وخاصة العمومية منها، لأن الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثّر على أرباحهم يجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل والابتكار.

[1]- عبد الغفور عبد السلام، رياض الحلبي، حازم شحادة، محمد الجيوسي، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص ص12-13.

د- المحافظة على استمرارية المنافسة و تحقيق التطور الاقتصادي: تتنافس الأعمال الصغيرة والأعمال الكبيرة فيما بينها في العديد من المجالات، ومن الضروري جدا المحافظة على المنافسة، حيث لا يمكن إغفال أهمية المنافسة في الاقتصاد، ففي عصر التغيير السريع يمكن أن تكون المنافسة سببا في تحقيق هذا التغيير من خلال الإبداع والتطوير.

هـ- القدرة على مقاومة الاضطرابات والتكييف مع الظروف والأوضاع المحلية: تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والقابلية للتكيف في مواجهة الظروف غير الطبيعية وبشكل خاص في فترات الركود الاقتصادي، وهذا ما تعجز عنه المشروعات الكبيرة.

و- تعبئة الموارد المالية المحلية: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة وزيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية بدلا من تجميده وإخراجه من الدورة الاقتصادية في شكل اكتناز، مثال ذلك قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين أفراد العائلة أو الأصدقاء معتمدين في تمويلها على مدخراتها الخاصة.

ز- المساهمة في التنمية الإقليمية وفي الناتج المحلي: تلعب الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي والتوطن في جميع أقاليم الدولة بما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة ويعمل على تحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدولة وإزالة الفوارق بينها.

ح- المساهمة في دعم الصادرات والتقليل من الواردات: تعاني الكثير من الدول، وخاصة النامية منها وجود عجز في الميزان التجاري ويمكنها أن تواجه هذا العجز عن طريق زيادة الصادرات وخفض الواردات، وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة، وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مؤثرا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلى وبالتالي إتاحة فرصة أكبر بتصدير إنتاج المشروعات والمؤسسات الكبرى لما تتميز به من ميزات نسبية ووفرات اقتصادية، أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة، حيث تساهم بذلك بتوفير العملة الصعبة أيضا.

ثانيا: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تأخذ العديد من الأشكال وذلك حسب عدد من المعايير التي سنحاول أن نبينها كما يلي:

1. **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكانياتها:** تركز هذا المعيار في تصنيفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإمكانيات الإنتاجية والتسييرية التي تعتمدها المؤسسة خلال عملياتها الإنتاجية وحسب هذا المعيار فإنه يمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل في ما يلي:[1]

أ- المؤسسات العائلية: تعتبر هذه المؤسسات أصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتميز بأن يكون مقرها في المنزل كما أن عملياتها الإنتاجية تكون غير مكلفة وذلك لاعتمادها على جهد ومهارات أفراد العائلة في أغلب الأحيان، كما تتميز بمنتجاتها التقليدية التي تلبي سوقا محددا بكميات محدودة جدا، ومثال ذلك ما نجده في الدول الأسيوية وبعض الدول الأوروبية مثل سويسرا حيث نجد أن معظم القطع الصغيرة التي تحتاجها شركة Swatch يكون مصدرها من طرف عائلات بسيطة تقوم بتزويدها في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية.

ب- المؤسسات الحرفية: إن هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية فهي تتميز بكونها قد تلجأ للاستعانة بالعامل الأجير الأجنبي عن العائلة كما أن ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل المنزل كما تتميز أيضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي .

ولهذا فإن هذين النوعين من المؤسسات تتميزان بمجموعة من الخصائص هي:

- اعتمادها في عملية الإنتاج على كثافة عنصر العمل؛
- معدل التركيب العضوي لرأس المال منخفض جدا؛
- الاستخدام التكنولوجي يكاد ينعدم في معظم الأحيان إلا نادرا؛
- التنظيم التسييري فيها يتميز بالبساطة من جميع النواحي: المحاسبة، التسويق، التخزين...الخ؛
- تعمل في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي، خاصة المؤسسات العائلية.

ج- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة و الشبه متطورة: تتميز هذه المؤسسات عن النوعيين السابقين في اعتمادها طرق إنتاجية وإدارية حديثة ومتطورة سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من الناحية التكنولوجية التي تختلف درجتها بين المؤسسات المتطورة والشبه متطورة، كما تتميز منتجاتها بدرجة التطور ومواكبة العصرنة وفقا لمعايير الجودة. كما تتميز بوجود نظام هيكلي بسيط واستعمال أيدي عاملة أجيرة. فهي مؤسسات تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

[1]- حسن الحسين فلاح، **إدارة المشروعات الصغيرة – مدخل إستراتيجية للمنافسة والتميز**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص24.

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب معيار طبيعة المنتجات: ويتم هذا التصنيف على أساس طبيعة المنتجات التي تتخصص في إنتاجها كل مؤسسة سواء كانت سلعا استهلاكية أو وسيطية أو سلع تجهيز وتتمثل في:[1]

أ- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: نجد أن المؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في:

- المنتجات الغذائية؛
- المنتجات الجلود والأحذية والنسيج؛
- تحويل المنتجات الفلاحية؛
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

إن التركيز على هذا النوع من الصناعات راجع لملاءتها لحجم المؤسسات حيث لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.

ب- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية: ونجد أن هذه المؤسسات تركز أعمالها في مجالات الصناعات الوسيطية والتحويلية المتمثلة في:

- تحويل المعادن؛
- الصناعات الكيماوية والبلاستكية؛
- الصناعات الميكانكية والكهربائية؛
- صناعة مواد البناء؛
- المحاجر والمناجم.

وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة.

ج- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: إن أهم ما تتميز به صناعات سلع التجهيز عن الصناعات السابقة، احتياجاتها إلى الآلات والمعدات الضخمة الكبيرة التي يستلزمها الأمر الذي لا يتماشى وإمكانيات الأصول التي تتمتع بتكنولوجية عالية للإنتاج، وكثافة رؤوس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضيق عليها دائرة النشاط في هذا المجال، إذا تنحصر نشاطاتها في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة هذا في الدول المتطورة أما في الدول النامية فلا يتعدى نشاطها مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل.

[1]- عبد الكريم اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص11.

3- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل: ترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب العمل، بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات وهي: المؤسسات المصنعة والمؤسسات غير المصنعة وتتمثل في:[1]

أ- المؤسسات غير المصنعة: إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل ومع ذلك يحتفظ بأهمية في الاقتصاديات الحديثة، أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

ب- المؤسسات المصنعة: يجمع صنف المؤسسات المصنعة كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات الغير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

4- تصنيف حسب الشكل القانوني: هو الشكل الذي يأخذه العمل من الناحية القانونية عندما يحصل على ترخيص لإقامته وعند حصوله على وجود قانوني ورسمي، فهذا الشكل يحد من يملك العمل من الناحية القانونية، وما هي حقوق وواجبات كل من "المالكين" "والعمل" والعلاقة بينهما وتتمثل في:

أ- مؤسسات فردية: هي مؤسسات يمتلكها شخص واحد يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى ويقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة والتنظيم أحيانا وغالبا لا يكون عدد العاملين فيها مرتفعا.[2]

ب- الشركات: تعرف على أنها عقد بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل معين واقتسام ما ينشأ من ربح أو خسارة، إلا أنه لكل نوع من الشركات تعريف خاص بها لأن لكل شركة خصوصيتها وتنقسم إلى نوعين هما شركات الأشخاص وشركات الأموال.

- **شركات الأشخاص:** تتكون شركات الأشخاص بين أشخاص يعرفون بعضهم لبعض معرفة أي أنها تقام على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء، وتعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة من رأس المال وبالمقابل الحصول على جزء من الأرباح وتتضمن شركات الأشخاص ما يلي:[3]

[1]- لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص33.

[2]- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 54.

[3]- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص ص11- 12

– **شركات التضامن:** هي شركة تضم متعاقدان فأكثر بهدف التجارة ويكون الشركاء فيها متضامنون في جميع تعهداتهم ولو قام واحد منهم بتصرف ما يشترط أن يكون هذا التصرف باسم الشركة ويجب أن يقوم الشركاء بتقديم حصص حيث يمكن أن تكون الحصة إما نقدية أو عينية أو حصة عمل.

– **شركة التوصية البسيطة:** وهي شركة تعقد بين شريك واحد أو أكثر، مسئولين ومتضامنين وبين شريك واحد او أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الاداره ويسمون موصيين.

– **شركة المحاصة:** تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي بين اثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية معينة ومحدودة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء على حسب الاتفاق مع نهاية الغرض المراد من تأسيس هذه الشركة.

- **شركات الأموال:** شركات الأموال تقوم على الاعتبار المالي فالأهمية فيها ما يقدم الشريك من حصة في تكوين رأس المال،كما أن الشريك لا يسأل فيها بأكثر من حصة ويدخل في نطاق شركات الأموال كل من: شركات المساهمة، شركة التوصية بالأسهم، الشركة ذات المسؤولية المحدودة ويمكن أن تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الأشكال التالية: الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة التضامن وهي الأشكال الأفضل ملائمة لها من بين أشكال الشركات نظرا لمسؤولية الشركاء، إضافة إلى المؤسسات الفردية.[1]

المطلب الثالث: المعوقات والمشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تقف أمام ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة معوقات نذكر منها:

أولا: عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة: إذا كانت القاعدة المتعارف عليها تقضي بفرض قواعد وميكانيزمات الاقتصاد الحر نفسها على الجميع وأمام ظاهرة الاستيراد الفوضوي والتي شملت كل شيء فإن ذلك خلق مناخا يقف كواحد من محددات النمو أمام المؤسسة الجزائرية الصغيرة الناشئة وبصدد الاستيراد غير المنظم نذكر:

1– الإغراق المتمثل في استيراد سلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلاتها المحلية؛

2– التذرع بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع أن هذه الأخيرة تكرس وتقبل مبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية وحدها تشجيعا وتأهيلا للصناعات الناشئة أو التي يتهددها الاستيراد؛

[1]– مصطفى كمال طه، **الشركات التجارية**، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 151.

3- غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الشيء الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات والمنتجات ومن ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية.[1]

ثانيا: المعاناة من المحيط: والتي تتمثل في:[2]

1- المحيط الإداري: إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا فإن الإدارة الجزائرية لا تزال بنفس روح الروتين الرسمي الممل فهناك الكثير من مشاريع استثمار جادة عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها مما ضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية لا تعوض ويعود ذلك إلى أن:

- الذهنيات لم تهيأ أو لم تتهيأ بعد لهضم وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات ومن ثم التعامل معه بما يطلب؛
- السرعة في اتخاذ القرارات ولإصدار النصوص لم يواكبها شيء مماثل في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي.

2- **نظام المعلومات:** تعيش المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في بيئة معلوماتية ضعيفة جدا ولا تساعد بأي حال من الأحوال هذه الوضعية على تنميتها ونموها، فإلى غاية اليوم لا توجد بطاقة صحيحة ومفصلة بعدد هذه المؤسسات وتوزعها جغرافيا وبحسب نوع المنتج.... إلخ. ومن ثم فإن إنشاءها يتم في فوضى مطلقة فكيف ستنشأ وتنمو مؤسسة لا زال مفهومها وحجمها محل جدل بين كثير من الجهات.

ثالثا: الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي

من بين العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية هي مسألة العقار الصناعي فهناك:

- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار؛
- الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات؛
- أعادة النظر حتى في عمليات توزيع قانونية؛
- مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن؛

[1]- سعدان شبايكي، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الحادي عشر، 2007، ص ص 188.

[2]- علي محمد قابوسة، **معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر**، ورقة عمل بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأدوات لدمج الشباب الليبي في التنمية وسوق العمل، ضمن مؤتمر تهيئة بيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية الصادرات، ليبيا،13 أكتوبر 2009 ، ص16.

– نقص وغياب أحيانا الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد طرق وكيفيات وآجال وشروط التنازل عن الأراضي وموضوع استخدامها ومتابعة ذلك لاحقا.[1]

رابعا: صعوبات التمويل ومشكلات النظام المالي: تواجه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية في مجال التمويل بسبب:

– ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد ففي الوقت الذي يتحدث في الخطاب السياسي عن إجراءات دعم مالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:

- غياب أو نقص شديد في التمويل طويل المدى؛
- المركزية في منح القروض؛
- نقص في المعلومات المالية خاصة في ما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات؛

– ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار؛

– محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية.[2]

خامسا: غياب التحفيزات الضريبية الجمركية: تلعب التحفيزات الضريبية والجمركية دورا هاما في تنمية وتوطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم إسهامها في تحقيق السياسات التنموية. وتشمل ما يلي:[3]

1– التحفيزات الضريبية: إن الأعباء الضرائبية التي تتحملها هذا النوع من المؤسسات لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي.

إن السياسة الضريبية تجاه هذه المؤسسات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار:

– التشجيع على الاستثمار ومن ثم عدم معاملتها بمعدل ضريبي على أرباح الشركات مثلها مثل المؤسسات العمومية الاقتصادية بل يجب أن يخفض بحسب المنطقة وبحسب نوع المنتج؛

– التشجيع على التشغيل وذلك بإلغاء الأعباء العمالية تماما.

---

[1]– صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات وأفاق التنمية، ورشة العمل بعنوان :تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الدول العربية، مصر، القاهرة، 22/18 جانفي 2004، ص189.

[2]– محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997، ص220.

[3]– سعدان شبايكي، مرجع سبق ذكره، ص 189.

2- التعريفة الجمركية: يجب أن تتواءم التعريفة الجمركية المرتبطة بنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع سياسة تهدف إلى التكفل بهذه النوع من المؤسسات بشكل يجعلها سندا متميزا للحركية الاقتصادية.

سادسا: غياب الفضاءات الوسيطة: والتي تتمثل في:[1]

1- البورصة: إن البورصة سواء كانت مالية أو تجارية فإنها تشكل واحدة من الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات باعتبارها تشكل فضاء إعلاميا وتنشيطيا وتشاوريا هاما.

2- الغرفة التجارية: إن غرف التجارة والصناعة موجودة إداريا ولكن عملها محدود بحيث لا تلعب الدور المتمثل أساسا.

3- التظاهرات المحلية والدولية: وتتمثل في تنظيم والحضور للتظاهرات الاقتصادية المحلية والعالمية باعتبارها أولا أسواقا لتقسيم المنتجات وباعتبارها فضاء للمعلومات الاقتصادية والمالية. وهنا نلاحظ أن التركيز على هذه النقطة ضعيف ذلك أن مكان المؤسسة الجزائرية عموما والصغيرة خصوصا في التظاهرات الاقتصادية رمزي وأما التظاهرات المحلية فليست دورية وغير منتظمة.

4- مؤسسات البحث العلمي: لا خلاف في أن هناك عدم تناغم بين ما يجري في الجامعة ومؤسسات البحث والواقع الاقتصادي.

وهذه إشكالية تحتاج لوحدها إلى بحث فكم من تصورات وأبحاث جادة في الاقتصاد لا تزال حبيسة الرفوف والجدران وكان بالإمكان الاستفادة منها في حل قدر من المعضلات التي تواجه نمو الاقتصاد الوطني وكيفية اندماجه.

سابعا: الغياب التام للمعلومة الاقتصادية

كما أشرنا سابقا فإن للمعلومة الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في:[2]

1) اتخاذ القرار السياسي والإداري والاقتصادي؛
2) معرفة القدرات وتحسين استعمال الطاقة الإنتاجية الموجودة في التوسع؛
3) بناء علاقات متينة وصحيحة بين الآمر والمأمور؛

غير أنه في موضوع المعلومة الاقتصادية هناك نقص على أكثر من صعيد.

[1]- عبد الرحمان يسري أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكل تمويلها**، الطبعة الأولى، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996، ص53.

[2]- عمار جمعي،**استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011 ص56.

المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد توفر رأس المال من أهم عوامل إنشاء وتشغيل أي مشروع صناعي أو زراعي أو خدمي، فهذه المشروعات تحتاج إلى رأس مال جاري بالقدر الذي يمكنها من العمل بانتظام على مدار دورة حياتها، وفيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام فالقصور في تمويلها يعتبر من المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنميتها في جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، إلا أن في هذه الأخيرة أكثر حدة وأشد تأثيرا نظرا لما تعانيه من ندرة في رؤوس الأموال، فأي مشروع صناعي (صغير، متوسط،كبير) قد تختلف مصادر تمويله من مرحلة لأخرى حسب حاجة المشروع لذلك، وإذا كانت مدخرات الأفراد كمصادر تمويل للمؤسسات الصغيرة غير كافية فإنه لا شك أن هناك مصادر بديلة لتمويلها. ومجمل القول أن مشكلة التمويل تعتبر أولى وأهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من قمة وبساطة حجم رأس ماليا.

المطلب الأول: مصادر التمويل التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تعدد الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية بصفة عامة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، يختلف بحسب مراحل التطور التي تمر بها المؤسسة وحجم الاحتياجات المالية والضمانات المطلوبة، إذ تعتبر التمويلات التقليدية من أهم التمويلات المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مستمر.

أولا: التمويل الذاتي للمؤسسة (المصادر الداخلية): يعتبر التمويل الذاتي عبارة عن مجموع مصادر التمويل الداخلية التي خلقتها المؤسسة لنفسها وأعيد توظيفها، قصد زيادة طاقتها الإنتاجية، أو مواجهة عجز مالي وقعت فيه المؤسسة قد يكون هذا المصدر من الأموال الخاصة ألصحاب المؤسسات أو ناتج عن العمليات الإنتاجية للمؤسسة.[1]

وبذلك فهو يساهم بشكل كبير في نمو المؤسسة الاقتصادية ويمكن حصر عناصره فما يلي:

1- الأموال الخاصة: تظهر الحاجة إلى هذه الأموال بشكل خاص عند التأسيس أو إنشاء المؤسسة، ونقصد بالأموال الخاصة رأس المال الذي يملكه صاحب المشروع أو مجموعة من المساهمين، والذي يمثل الادخارات الفردية لهؤلاء المستثمرين، لكن عادة ما تكون هذه الأموال غير كافية فيلجأ صاحب المؤسسة إلى العائلة والأصدقاء فالمستثمر الجديد غالبا ما يتخوف من المخاطرة بأموال الغير حيث لا يتحمل الخسارة، كما أنه لا يرغب بمشاركة الغير في رأس مال المؤسسة بالتالي إدارتها وتسيرها وحتى إذا اضطر إلى اللجوء إلى تمويل خارجي فإنه يجد صعوبة في إيجاد مستثمرين يقبلون تحمل درجة خطر عالية معه في ظل غياب ضمانات كافية والتي تفتقر إليها كثيرا من المؤسسات الصغير والمتوسطة.

[1]- عبد الغفور عبد السلام، رياض الحلبي، حازم شحادة، محمد الجيوسي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

2- الأرباح المحتجزة: إن الهدف من نشاط المؤسسة هو تحقيق الربح، وتحدد للمؤسسة مصير الأرباح المحققة من خلال سياسة التوزيع التي تبين إذا كانت الأرباح ستوزع كمية أو تحتفظ بجزء منها ويوزع الباقي على المساهمين، إن احتياجات المؤسسة تقتضى بأن يتم الاحتفاظ بكل الأرباح لتغطية احتياجات المؤسسة الكثيرة والمختلفة، فالأرباح التي تحققها تعتبر مصدر من مصادر تمويلها، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بهدف إما توسيع نشاطها أو تخفيف عن الاقتراض. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في توسيع نشاطها الإنتاجي خاصة الحديثة منها، تكون غالبا غير قادرة على الحصول على الأموال من مصادر خارجية، وبالتالي فإنه من الأفضل لها الاعتماد على الأرباح المحتجزة لمقابلة النمو، حتى تبلغ مرحلة النضج ثم تبدأ في توزيع الأرباح.[1]

3- الاهتلاكات، المؤونات، المخصصات: والتي تتمثل في:[2]

أ- الاهتلاكات: هي عملية تناقص القيمة المحاسبية لأصل من الأصول ناتج عن استعماله أو عن الزمن، أو عن التطور التكنولوجي، أو آثار أخرى.كما يعرف على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات عند تدهور قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها في الميزانية بقيمتها الصافية كما يعرف الاهتلاك على أنه طريقة لتجديد الاستثمارات: أي أن الهدف من حساب الاهتلاك هو ضمان تجديد الاستثمارات عند نهاية عمرها الإنتاجي. ويلعب الاهتلاك في المؤسسة دورا اقتصاديا يتمثل في اهتلاك متتالي للاستثمارات ودورا ماليا يتمثل في عملية إعادة تكوين الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة بهدف إعادة تجريدها في نهاية حياتها الإنتاجية، حيث يتم حجز المبالغ السنوية، لذلك تبقى تحت تصرف المؤسسة إلى يوم صرفها.

ب-المؤونات والمخصصات: تعرف المؤونة على أنها انخفاض من نتيجة الدورة المالية و مخصصة لمواجهة الأعباء والخسائر المحتملة الوقوع أو الأكيدة الحصول. كما تعرف على أنها انخفاض غير عادي في قيمة الأصول وعلى المؤسسة أن تسعى لتفادي الانخفاض. وتطبيق لمبدأ الحيطة و الحذر يجبر القانون التجاري الجزائري في (مادته 718) المؤسسات على أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار أي تجسيمها في دفتر المحاسبة. وذلك بتكوين مؤونات تدهور قيم المخزون والحقوق ومؤونات الأعباء والخسائر وسواء كانت النتيجة ايجابية أو سلبية حفاظا على صدق الميزانية وتكوين هذه المؤونات تقيد بعدة شروط منها:

---

[1]- بن نعمان محمد، **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية محمية متوازنة جغرافيا**، رسالة ماجستير في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص11.

[2]- شيرزاد برجي، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة الماجستير في المالية الدولية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012، ص92.

- أن تكون أسباب انخفاض قيمة الأصل المعني قد نشأت خلال نفس السنة؛
- أن يكون وقوع هذا النقص موضوعي.

ثانيا: المصادر الخارجية (التمويل الخارجي): هنا تلجأ المؤسسة إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة احتياجاتهم المالية، وتنقسم المصادر الخارجية للتمويل كما يلي :

1- التمويل قصير الأجل[1]: هو أحد أنواع أو مصادر التمويل الخارجي، ويتمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات التجارية في المشروع ، ويرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة والربحية ، وتتمثل مصادر الرئيسية للتمويل قصير الأجل فيما يلي:

أ- الائتمان التجاري: يمكن تعريف الائتمان التجاري بأنه الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد للمشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها، أي الائتمان التجاري يمكن الشركة من شراء تدابير احتياجاتها من المواد الأولية والمستلزمات السلعية من شركة أخرى على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة لاحقة.

ب-الائتمان المصرفي: يتمثل الائتمان المصرفي في القروض المختلفة التي يقدمها البنك لعملائه من المؤسسات التجارية الصناعية ، أي أن البنوك تقوم بتزويد المنشآت بما تحتاج إليه من أموال لتمويل عملياتها الجارية. يتخذ الائتمان المصرفي عدة أشكال يمكن حصرها فيما يلي:

- **الحسابات الجارية المدينة**: وهي عبارة عن تسهيلات يقدمها البنك لعملائه وفي حدود سقف معين، يستطيع العميل السحب من هذا الحساب وفي حدود السقف الممنوح ويتم حساب الفائدة على المبلغ المستخدم من السقف الجاري.

- **خصم الأوراق التجارية**: حيث يقوم العملاء الذين يتعاملون بالبيع لأجل بتسهيل الكمبيالات لدى البنك التجاري حيث يقوم البنك باحتساب الفائدة على الكمبيالة حتى تاريخ الاستحقاق وخصمها من القيمة الاسمية للكمبيالة وإعطاء العميل صافي قيمة الكمبيالة.

- **الاعتماد المستندي**: في هذا النوع من التمويل يقوم البنك التجاري بدفع قيمة الاعتماد نيابة عن العميل المستورد.

[1]- أيمن الشنطي، عامر شقر، **مقدمة في الإدارة و التحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 58.

2- **تمويل متوسط الأجل**[1]: يعتبر التمويل متوسط الأجل من الوسائل الحديثة في العملية الإنتاجية، والنقطة الفاصلة بين التمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل هي مدة السداد حيث المصادر متوسط الأجل تزيده فترة سدادها عن السنة وتقل عن 5 سنوات ويتم الحصول عليها من المؤسسات مثل البنوك وشركات التأمين لغرض تمويل الاحتياجات ذات صيغة دائمة كالاستثمارات، ويتمثل التمويل متوسط الأجل في:

أ- القروض المصرفية متوسطة الأجل: تلعب البنوك التجارية دورا كبيرا في التمويل متوسط الأجل، حيث تتمثل القروض المصرفية متوسطة الأجل في القروض التي تتراوح مدتها من 1 إلى 5 سنوات وأحيانا إلى سبعة، ويمنح بغرض تمويل العمليات الرأسمالية للمؤسسات مثل: شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة.

ب-التمويل باستئجار الاعتماد الإيجاري: يعتبر التمويل بالاستئجار أحد الأساليب التي يعتمد عليها التمويل المؤسسات الاستثمارية لتفادي اللجوء المكثف للقروض البنكية، والسندات وما يتبعه من آثار سلبية على الوضعية المالية للمؤسسة وهناك عدة أنواع من الاعتماد الإيجاري أهمها:

- **البيع و إعادة التأجير**: هو اتفاق بين مؤسسة وطرف آخر قد يكون بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأمين أو شركة تأجير مستقلة ومعتمدة لهذا لغرض وبمقتضاه تقوم المؤسسة ببيع أصل إلى الطرف الآخر، على أن يقوم هذا الطرف بإعادة تأجير الأصل مرة أخرى لهذه المؤسسة وبالتالي فإن المؤسسة تحصل على قيمة الأصل الاستثمار ويبقى الأصل بحوزتها للانتفاع به خلال فترة التأجير في مقابل التخلي عن ملكية هذا الأصل.

- **التأجير التشغيلي**: وهو مصدرا تمويلها للمستأجر بالأصل المطلوب دون الحاجة إلى شرائه كما يؤمن له خدمة الصيانة التي تأخذ تكلفتها في الحساب عند تقدير قيمة دفعات الإيجار.

- **التأجير التمويلي**: وهو مصدرا تمويليا للمؤسسة يعوضها عن الاقتراض لامتلاك الأصل وتقتصر التزاماتها على تدبير قيمة الإيجار.

3- **تمويل طويل الأجل**[2]: تلجأ المنشأة أو المؤسسة إلى تمويل طويل الأجل نتيجة التوسعات والتحسينات التي تنوي المنشأة القيام بها، ويمتاز هذا النوع من التمويل بكونه يستحق الدفع بعد مدة تزيد عن العام الواحد، وبالتالي فمن المستحسن اتفاقه على الموجود الثابتة التي عادة ما تبدأ بإنتاج الدخل للمنشأة بعدة مدة تزيد من العام الواحد ومن هنا تظهر لنا الأهمية الكبيرة للتمويل طويل الأجل وفي كثير ما يحدد اتجاه وسرعة نمو المنشآت، كما أن مهمة الحصول على

[1]- محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، **الإدارة المالية والتمويل**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999، 294.

[2]- عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل و إدارة المؤسسات المالية**، الطبعة الأولى، دار حامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 85-87.

التمويل طويل الأجل تعتبر من المهام الأساسية للمدير المالي وذلك لتلبية احتياجات المنشأة من الأموال اللازمة سواء لعمليات الحالية أو لأغراض التوسع.

وتتكون مصادر التمويل طويل الأجل من نوعين أساسيين هما، أموال الملكية وأموال الاقتراض وسوف يتم عرض كل واحدة على حدى:

أ- أموال المملوكة: تعريف أموال الملكية بأنها حقوق المساهمين في المؤسسة، أو هي أموال المشروع وتتكون من الأسهم العادية والأرباح المحتجزة والأسهم الممتازة.

- **الأسهم العادية:** قبل التعرف على الأسهم العادية لا بد التعرف على السهم بصفة عامة فالسهم هو سند لحامله ويتمتع صاحبه بحق التصويت في الجمعية العمومية وحق الإطلاع على دفاتر المؤسسة والمشاركة في الأرباح والخسائر وحق البيع والتداول" يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة تسويقية وقيمة دفترية".
- **الأسهم الممتازة:** تعد الأسهم الممتازة ضمن بنود حقوق الملكية المشروع إلا أنها تختلف عن الأسهم العادية في الحصول على توزيعات الأرباح كما لها الأولوية في السداد في حالة التصفية على أن يتم السداد بالقيمة الاسمية فقط.

ب-الاقتراض طويل الأجل: يعتبر الافتراض طويل الأجل عبئ ومديونية على عاتق المؤسسة ويتعين الوفاء به في وقت لاحق. والاقتراض طويل الأجل يأخذ شكلين: السندات، القروض طويلة الأجل.

✓ **السندات:** هي صكوك تعترف بموجبها الشركات المصدرة لها مديونيتها إلى الشخص الذي يملكها بمبلغ يعادل القيمة المحددة في السند وتعهدها بالسداد في نهاية الفترة المتفق عليها في السند، ولحاملي السندات بعض الحقوق منها لهم الحق في الحصول على الفوائد قبل دفع أي توزيعات لجملة الأسهم الممتازة والأسهم العادية، حق الأولوية في الحصول على كافة حقوقهم في حالة تصفية الشركة تتصف السندات بانخفاض درجة المخاطرة مقارنة مع حاملي الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

✓ **القروض طويلة الأجل:** تحصل المنشأة على قروض طويلة الأجل من المؤسسات المالية كالمصاريف وشركات التأمين أو من مؤسسات خارجية وبخلاف السندات تمثل القروض وسيلة عن طريق التفاوض المباشر، يتم من خلالها انتقال الأموال من المقرض إلى المقترض ويتم سداد الفوائد بشكل دوري، فيما يتم استهلاك القرض على أقساط متساوية في تواريخ معينة أو قد يتم سداده مرة واحدة في تاريخ استحقاق متفق عليه.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الحديثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر مصادر التمويل التقليدية أو الكلاسيكية مصادرا معروفة ومستعملة في الاقتصاد الجزائري، إلا أنها تمثل عبئا على المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لمحدودية قدرتها التمويلية، لذلك ظهرت الحاجة إلى طرق أخرى لتمويل الاستثمارات يكون من أهم خصائصها تجنب عراقيل طرق التمويل الكلاسيكية.

أولا: نظام حاضنات الأعمال: تشكل حاضنات الأعمال أداة فعالة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها لا تكتفي بتوفير الدعم المالي فقط بل توفر بالإضافة إلى ذلك دعما في مختلف النواحي التي غالبا ما تشكل عائقا وتتسبب في زوال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

1- ماهية نظام حاضنات الأعمال: يمكن تعريفها على أنها مؤسسات قائمة بذاتها (لها كيانها القانوني)، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي، يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق سنة مثلا أو سنتين، ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة. وبذلك فإن حاضنات الأعمال تقدم دعما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يمكنها من تخطي العقبات التي تواجهها خاصة في مراحل حياتها الأولى تختلف أشكال الحاضنات فقد تكون عامة أو متخصصة في مجال ما (إنتاج الصناعات التقليدية)،كما أنها قد تكون موجهة لفئة معينة (طلبة، مؤسسات أجنبية)، أو تكون موجهة لمؤسسات قبل الإنشاء أو بعد الإنشاء أو في مرحلة النمو.[1]

ولقد تقرر إنشاء مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة 12 منه صدر بعد ذلك القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات في 25 فيفري 2003 ضمن المرسوم التنفيذي رقم 03-78 وتم تعريفها في المادة 02 على أنها: مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتكون في ثلاث أشكال:

أ- المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛

ب- ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛

ج- نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.[2]

---

[1]- حسين رحيم، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، الجزائر، العدد الثاني، 2003، ص16.

[2]- المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 2003/02/25 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية عدد 13 الصادرة بتاريخ 2003/02/26.

2- عوامل نجاح الحاضنات: تتمثل أهم وعوامل نجاح حاضنات الأعمال في:[1]

- يجب أن يكون هناك وعي من قبل المقاولين الصغار بالمكاسب التي سوف تقدمها الحاضنات (ثقافة تكنولوجية)؛
- يجب القيام بدراسات قبل الشروع بأي مشروع وملاحظة مدى إمكانية تطبيقه؛
- إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات الجديدة؛
- استحداث وتطوير التشريعات المنظمة التي تحكم تعاون القطاعين العام والخاص؛
- اختيار مكان جيد أو قريب من المراكز الجامعية والمعاهد وإمكانية تطويره؛
- تمويل ودعم المبادرات من قبل الجهات الحكومية والمصارف وتشجيع رأس مال المخاطر؛
- التزام الأطراف المعنية كافة من الجهات الحكومية وغير الحكومية؛
- إقامة تحالفات بين الجهات المعنية بالتجديد التكنولوجي على الصعيد الإقليمي لتوفير الموارد اللازمة واستغلال المزايا البحثية المتوفرة في البلدان المجاور.

ثانيا: التمويل بعقد الفاتورة: من بين أهم البدائل المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التمويل بعقد تحويل الفاتورة وهذا ما سيتم التطرق إليه:

1- تعريف عقد تحويل الفاتورة: لقد اختلف فقهاء القانون في إعطاء تعريف موحد وشامل لمفهوم تحويل عقد الفاتورة حيث عرفه بعض الفقهاء على أنه: مجموع الخدمات التي تقدمها مؤسسة متخصصة لأشخاص ومؤسسات راغبة في تحويلها الإدارة حقوقيا والحصول على اعتمادات قصيرة الأجل "بينما ترى مجموعة أخرى من الفقهاء أن عقد تحويل فاتورة هو عبارة عن أسلوب تحصيل وضمان خطر عدم الوفاء وتمويل بواسطة تحول الحقوق".[2]

أما المشرع الجزائري فقد عرفها من خلال المادة 543 مكرر 14 من القانون التجاري الجزائري على أنه:

"عقد تحويل الفاتورة هو عقد تحل بمقتضاه شركة متخصصة، تسمى" الوسيط" محل زبونها المسمى "المنتمي"عندما تسدد فورا لهذا الأخير المبلغ التام لفاتورة لأجل محدد ناتج عن عقد. وتتكفل عبئ عدم التسديد، وذلك مقابل أجر".

[1] - محمد بن بوزيان، الطاهر زياني، **دور تكنولوجيا الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، يومي17-18 أفريل 2006، ص531.

[2] - أحمد بوراس، **أسواق رؤوس الأموال**، مطبوعات جامعة منتوري، دون ذكر دار النشر، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص56.

هذا وقد صدر المرسوم التنفيذي رقم 331-95، والمتعلق بشروط تأهيل الشركات التي تمارس عقد تحويل الفاتورة نشاط factoring إلى أنه وبالرغم من هذا الإطار القانوني لم تظهر هناك مؤسسات متخصصة تعمل في هذا المجال.[1]

رغم الاختلاف بين هذه التعاريف التي لم تستطع الاتفاق على تعريف موحد فإن عقد تحويل الفاتورة يبقى عبارة عن آلية تستخدمها منشآت الأعمال من أجل الحصول على قيمة فواتيرها الآجلة وكذا الحصول على خدمات أخرى من مؤسسة مالية متخصصة تتولى عملية تحصيل قيمة هذه الفواتير الآجلة وتتحمل مخاطر عدم الدفع مقابل عمولة يتفق عليها.

2- أنواع الفاكتورينغ: للفاكتورينغ مجموعة من الأنواع نبرزها فيما يلي: [2]

أ- خدمة كاملة: يقصد بها أنه إلى جانب قيام الفاكتور بعملية التمويل يقوم بإبلاغ المدين عملية مسك دفاتر العميل بالقيام بتحصيل مباشرة من طرف مدين العميل.

ب- خدمة كاملة ما عدى حمل المخاطر؛

ج- خدمة جزئية: تتضمن فقط التمويل وإبلاغ مدين العميل؛

د- خدمة كاملة ما عدى التمويل؛

هـ- خدمة التمويل فقط؛

و- خدمة جزئية: تتضمن التمويل والمخاطرة أحيانا.

تعتبر الأنواع الثلاثة الأولى الأكثر مناسبة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة الحالة الأولى، ولكن هنا يشترط الفاكتور أن لا يقل رقم الأعمال عن حد معين وغالبا ما تكون المبالغ معتبرة نسبيا، ونفس الشيء بالنسبة للنوع الثاني أن العميل في هذه الحالة يستخدم وسيلة التأمين لحسابات المدينين.

أما النوع الثالث فهو النوع الأكثر انتشارا يمنح في حالات المبالغ الضعيفة.

ثالثا: التمويل عن طريق رأس المال المخاطر: تعتبر مؤسسات رأس المال المخاطر في الاقتصاديات المعاصرة من أهم وسائل التدعيم المالي والفني للمشروعات الجديدة الناشئة، ذلك لما تتميز به هذه المؤسسات من قدرة عالية على التعامل مع المخاطر بأسلوب سليم وسريع يرجع أساسا إلى خبرتها وإمكانياتها الواسعة على اعتبار أنها مؤسسات متخصصة في مجال التمويل.

[1]- المرسوم التنفيذي رقم331-95 بتاريخ 25 أكتوبر 1995، المتعلق بشروط تأهيل الشركات التي تمارس عقد تحويل الفاتورة.

[2]- أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008، ص112.

1- **ماهية رأس مال المخاطر**: طبقا للتعريف الذي حدده تقرير الجمعية الأوروبية لرأس مال المخاطر، والذي رأى فيه بأنه كل رأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة تتميز باحتمال نمو قوي، لكنها لا تنطوي في الحال على تيقن بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأسمال في التاريخ المحدد ذلك هو مصدر المخاطر.[1]

حسب المشرع الجزائري: في الفصل الأول من القانون رقم06-11الصادر بتاريخ 24 جوان 2006 يعرف شركات رأس مال الاستثماري بأنها شركات التي تهدف للمشاركة في رأس مال الشركة، وهي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخوصصة.[2]

2- أهمية مؤسسات رأس مال المخاطر: أصبحت مؤسسات رأس مال المخاطر مكونا رئيسيا من مكونات سوق رأس مال وهي ضرورية لدعم النمو الاقتصادي كما تسمح مؤسسات رأس مال المخاطر بتدعيم المشروعات الشابة والمتعثرة، حيث تمول نشأتها وأفاق نموها ومحفزا خاصة للإصلاح الاقتصادي حيث تتجلى أهميتها في:[3]

أ- تدعيم برنامج الإصلاح الاقتصادي: تلعب مؤسسات رأس مال المخاطر دورا حيويا في توفير التمويل والخبرة الفنية والإدارية اللازمة لتطوير وإصلاح شركات قطاع الأعمال العام التي يجب إعادة هيكلتها وتطوير أدائها قبل طرحها للبيع على الجمهور، على اعتبارا أن مهنة رأس مال المخاطر تتميز بالتخصص في توفير الدعم المالي والفني للمشروعات الخطرة وهي تستجيب في هذا الشأن لرغبات نوعية خاصة من المستثمرين الأكثر جرأة في تعبئة مدخراتهم حيث أنهم لا يتحمسون كثيرا للاستثمارات التي يحقق دخلا جاريا عاديا وإنما لديهم استعدادا غير عادي على تحمل مستوى مخاطر مرتفعة مقابل توقع تحقيق ربح غير عادي في المستقبل.

ب- دعم المشروعات الناشئة: تعتبر مؤسسات رأس مال المخاطر في الاقتصاديات المعاصرة من أهم وسائل التدعيم المالي والفني للمشروعات الناشئة، ما تتميز به هذه المؤسسات من قدرة على التعامل مع المخاطر بأسلوب اقرب ما يكون إلى الصحة إلى الدرجة التي أصبح معها رأس مال المخاطر حرفة وصناعة دولية أكثر منها طريقة تمويل، حيث يمثل دعم

---

[1]- محمد سبتي، **فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة**، رسالة الماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص76.

[2] - المادة 2-3 من القانون الجزائري 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006 المتعلق بشركات رأس مال الاستثماري.

[3]- سماح طلحي، **دور رأس مال المخاطر في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع عرض تجارب بعض الدول**، ملتقى وطني ثاني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة-واقع وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2012، ص ص10.

المشروعات الناشئة المجال الطبيعي لنشاط مؤسسات رأس مال المخاطر، فهي تقوم بتغطية الحاجات التمويلية للمشروعات الشابة خلال أطوار حياتها الأولى بدون أن تتطلب ضمانات أخرى، بخلاف كفاءة المشروع وفعالية أشخاصه.

المطلب الثالث: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الصيغ الإسلامية

تعتمد البنوك التجارية في سياسة منح القروض على أسعار الفائدة، وبما أن أصحاب المؤسسات المبتدئين مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجدون صعوبة في تحمل تلك التكاليف فقد وجدت بدائل مغايرة لتلك التي تنتهجها البنوك التجارية متمثلة في بعض الصيغ الإسلامية. وهي كالتالي:

1- المضاربة[1]: تعرف المضاربة على أنها عبارة عن عقد بين طرفين أحدهما يقدم مال ويسمى صاحب العمل والآخر بجهده وخبرته يسمى المضارب، ويقتسمان الربح الناتج بالنسب المتفق عليها، ولكن المضارب يشارك في الربح فقط ويتحمل صاحب المال الخسارة.

أ- أنوع المضاربة: للمضاربة عدة أنواع:

- **المضاربة المطلقة:** وهي التي يترك فيها للمضارب حرية التصرف فيقوم صاحب المال بدفع قدرا من المال ليعمل فيه من دون تعيين نوع العمل والمكان والزمان.
- **المضاربة المقيدة:** وهي التي يقد فيها صاحب المال المضارب بنشاط محدد أو زمان محدد.
- **المضاربة ثنائية الأطراف:** تكون بين طرفين فقط هما صاحب رأس المال وصاحب العمل، ويجوز أن يكون صاحب رأس المال أكثر من شخص لكنه يعتبر طرف واحد، ونفس الأمر بالنسبة لصاحب العمل.
- **المضاربة ثلاث أطراف:** وتكون عندما يأخذ صاحب العمل المال من رأس المال ويعطيه إلى صاحب إلى صاحب عمل آخر، فيكون صاحب العمل الأول صاحب مال بالنسبة لصاحب العمل الثاني وتحقق المضاربة لصاحب المؤسسة مجموعة من المزايا من بينها:
  - إمكانية تحقيق مشروعه ولو بدون تمويل ذاتي؛
  - التمويل ملائم للنشاط؛
  - تخفيف عبئ التمويل على المؤسسة.

[1]- رحيم حسين، سلطاني محمد رشدي، **نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات والمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسير المالي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي21-22 نوفمبر2006، ص6.

2- التمويل بالمرابحة[1]: تعرف المرابحة على أنها بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح على أن يكون المشتري على علم بالثمن الأول للسلعة وأن يكون الربح معلوما أنه جزء من ثمن البيع سواء كان نسبة من الثمن أو مقدار منه.

أ- أنواع المرابحة: والتي تتمثل في:

- **بيع المرابحة دون طلب المشتري:** حيث يقوم البنك بشراء سلعة دون أن يكون هنالك طلب مسبق من المشتري بشراء تلك السلعة، ويتم البيع نتيجة عرض السلعة وحاجة المشتري إليها.
- **بيع المرابحة للآمر بالشراء:** وهي طلب العميل من البنك بأن يشتري له سلعة وفق شروط محددة على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة بنسبة يتفق عليها مع الاتفاق بدفع الثمن بالتقسيط وذلك وفقا لإمكانياتها واحتياجاته المالية.

ب- شروط المرابحة: وتتمثل في:

- ضرورة تملك البنك للسلعة قبل بيعها للعميل الآمر بالشراء؛
- ضرورة الاتفاق على الثمن الأصلي وعلى الربح؛
- تقع على البنك مسؤولية هلاك السلعة قبل تسليمها للعميل؛
- يجوز للعميل رد السلعة إذا تبين فيها عيب خفي؛
- أن لا يزيد البنك الإسلامي أي مبلغ في حالة تأخير المشتري على السداد بعذر؛
- أن تكون مواصفات السلعة محددة ومعروفة.

3- التمويل بالمشاركة: تعد المشاركة أحد صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، حيث تتطلب مشاركة العميل بنسبة في رأس المال، إلى جانب عمله وخبرته ويقوم البنك الإسلامي بتمويل النسبة الباقية، وهذا على أساس المشاركة في الناتج المحتمل الذي يمكن أن تكون ربحا أو خسارة ويشترط في هذه الصيغة تحديد عائد عمل للمشارك بعمله كنسبة محددة من ربح غير معروف. ويوجد نوعين من المشاركة على النحو التالي:[2]

[1]- أنس الحسناوي، **التمويل الإسلامي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 25-28 ماي 2003، ص11.

[2]- خولة مقلاتي، **إدارة مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة ماستر مالية وبتوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015، ص14.

أ- المشاركة الدائمة: حيث تسمى أيضا المشاركة الثابتة و فيها يشارك المصرف شخصا واحدا أو أكثر في تمويل جزء من رأس المال مشروع مما يترتب عليه أن يصبح شريكا في ملكية هذا المشروع، وحسب هذه الصيغة تبقي لكل طرف من الأطراف حصته ثابتة في المشروع إلى حين انتهاء المشروع أو المدة التي حددت في الاتفاق.

ب- المشاركة المنتهية بالتمليك: وتسمى أيضا المشاركة المتناقصة وفيها البنك يمنح الفرصة لشريكه لامتلاك المشروع خلال مدة معينة، وتختلف المشاركة المتناقصة عن المشاركة الدائمة، في أن البنك لا يقصد من عقد المشاركة الاستمرار في المشاركة في المشروع إلى حين انتهاء الشركة بل إنه يعطي الحق للشريك ليحل محله في ملكية المشروع.

وتتيح صيغة التمويل بالمشاركة فرصة جديدة لتم ويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنهاء صعوبات التمويل عن طريق البنوك التجارية وما يتبعها من مشاكل أسعار الفائدة والضمانات إلى توزيع عادل بالنسبة للبنك والمؤسسة في جانب المسؤولية والمخاطرة.

4- **التمويل بواسطة بيع السلم:** يعرف بأنه بيع آجل بعاجل، الآجل هي السلعة وتكون مضبوطة ومحددة المواصفات والثمن هو العاجل.

5- **القرض الحسن:** هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض يتم بمقتضاه دفع مال مملوك إلى المقترض على أن يقوم برده دون زيادة أو نقصان إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليه.

6- **التمويل بالإستصناع:** هو عقد بين طرفين يقوم أحدهما (المستصنع) بتقديم طلب صنع سلعة معينة من الصانع بثمن معلوم مع تبيان نوع وصفة هذه السلعة علما بأن مادة الصنع والعمل من الصانع.

7- **التمويل بالإجارة:** وهي عقد على منفعة معلومة تأخذ شيئا فشيئا، فهو يبيع منفعة أو خدمة، وليس سلعة مثل العقود الأخرى ويشترط تحديد صفة الشيء المؤجر وتمكين المستأجر منها وتعهد مالكها بصيانتها ولا يشترط على المستأجر ضمان الشيء المأجور إلا في حالتي التعدي والتقصير، وذلك خال مدة وأجرة يتفق عليهما طرفي العقد.[1]

8- **التمويل بالمزارعة:** هي عبارة عن عقد يقوم بين طرفين أحدهما يقدم مالا أو أحد عناصر الإنتاج وهي الأرض والآخر يقوم بزرعها ويقتسمان الزرع بينهما، حيث تعمل هذه الصيغة التمويلية على توفير مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1]- جميل بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص78.

9- **التمويل بالمساقاة:** يمكن تعريفها على أنها التقاء القوى المالية المعطلة مع القوى البشرية العاطلة للتفاعل فيما بينها أجل تنمية الثروة الزراعية في مجال التشجير، وتساهم هذه الصيغة في عملية التنمية وتحريك الأموال وعدم تجميدها.[1]

[1]- فتيحة عقون، **صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود وتمويل ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص 85.

خلاصة الفصل

استهدف هذا الفصل على تسليط الضوء على التطرق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتحديات التي تواجهها وذلك في سبيل تطويرها من خلال العمل على تجاوز هذه التحديات، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة فالجزائر تعول كثيرا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنمية ودعم اقتصادها خارج المحروقات، فبذلت في سبيل ذلك جهودا عديدة لتطوير هذه المؤسسات، ولكن تبقى هذه الجهود غير كافية في ظل واقع يشير إلى أن عددا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعاملة بقطاع الخدمات والصناعات التحويلية والتقليدية تغلق أبوابها سنويا خاصة الصغيرة جدا منها، ذلك نتيجة لجملة من التحديات التي تواجهها والتي من أبرزها كلفة وجودة اليد العاملة إضافة للضرائب المرتفعة الأمر الذي يؤثر على خزينتها، إضافة للمنافسة غير المتكافئة بسبب انفتاح الأسواق مما يجعل المنتوج المحلي غير قادر على إيجاد مكان له سواء في الأسواق المحلية أو الدولية.

الفصل الثاني:

التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تـــمـــهـــيـــد

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل أولوية على صعيد اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بما في ذلك الجزائر، حيث حظيت باهتمام مخططي السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، حيث أنها تساهم في الدخل الوطني بالإضافة إلى مساهمتها في القضاء على مشكل البطالة، ومحاربة الفقر واستغلال الموارد المحلية، وعلى هذا الأساس اتخذت الجزائر العديد من الآليات والسياسات لدعم منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولدراسة أعمق وأشمل لما تم ذكره تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا من طرف الاقتصاديين والكتاب في البلدان المتقدمة والنامية ولذلك كان من الضروري إعطاء تعريف محدد ومقبول حتى لا يصعب تحديد مدى انجاز وتطور هذه البلدان أو ذلك من خلال التنمية الاقتصادية، حيث من خلال هذا المبحث سيتم دراسة مفهوم التنمية الاقتصادية،أهدافها ومتطلباتها ومصادر تمويلها ومقاييس التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها

للتنمية الاقتصادية العديد من المفاهيم إلى جانب ذلك لها أهداف مختلفة، تختلف هذه الأهداف من دولة لأخرى.

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية

قد اختلفت تعاريف التنمية بين الاقتصاديين حيث عرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية الجوهرية في البيان الاقتصادي. والتعريف الأفضل للتنمية بالمفهوم الشامل هو أنها تمثل ذلك التطور البياني أو التغير ألبنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع، ويعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو، وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي أي إحداث تغيير في هيكل توزيع لدخل لصالح الفقراء.[1]

تعرف التنمية بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع، تحدث نتيجة التدخل الإرادي المقصود لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو.[2]

التنمية الاقتصادية تعني تحقيق زيادة سريعة تراكمية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة.[3]

---

[1]- مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص ص122.

[2]- إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 8.

[3]- خالد عيادة نزال عليمات، **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجامعة الجزائر3، الجزائر، 2015، ص 41.

ينقسم الفكر الاقتصادي في تعريفه للتنمية إلى تيارين، فالفكر الاقتصادي في الغرب يؤكد تعريف التنمية على أنها العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الفرد الحقيقي بشكل منظم لفترة طويلة من الزمن أما اقتصاديو العالم الثالث فعرفوها على أنها العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية، اقتصادية، اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى عن الحياة الكريمة.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هي التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

1- الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

إن النمو هو الزيادة في السكان ضمن منطقة محددة أو زيادة في كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي أو زيادة في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وبشكل طبيعي ودون فعل أو تأثيرات مسبقة. حيث اعتبرت المدرسة الكلاسيكية أن النمو الاقتصادي هو مسألة تلقائية تحدث في الاقتصاد دونما حاجة لتدخل الدولة في ذلك.

أما التنمية الاقتصادية فتشير إلى تحسن في نوعية الحياة المرافقة للتغيرات، فهي عملية تغيير هيكلي. إذ لا يتم التأثير فقط على المستوى الكمي لاقتصاد بلد ما ولكن أيضا في استقرارية الاقتصاد. وعليه فالنمو الاقتصادي جزء من التنمية الاقتصادية.[2]

[1]- محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 46.

[2]- قنادزة جميلة، **الشركات العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان– الجزائر، 2018، ص47.

الجدول (2-1): الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يشير إلى مجرد زيادة كمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية؛ - يمكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع؛ - قد يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقرونا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وتوسع التبعية الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية في ظل النظام الرأسمالي العالمي والعولمة؛ - يمكن أن يحدث في ظل الاحتلال أو الاستعمار؛ - النمو الاقتصادي هو عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية وهو أساسي لها.	- ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي مقترنا بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الدولية؛ - أما عملية التنمية الاقتصادية يحدث ببطئ فيها؛ - تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من قيود التبعية وزيادة درجة الاعتماد على الذات لتحقيق أهداف المجتمع المختلفة؛ - لا يمكن أن تحدث في أوقات الاحتلال والاستعمار؛ - التنمية هي النمو الاقتصادي، أي ازدياد إجمالي في السلع والخدمات المنتجة بمعدل أسرع من نمو السكان.

المصدر: ميلود وعيل، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة: الجزائر، مصر، السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص 14-16.

2- عوامل ظهور التنمية الاقتصادية

هنالك عدة عوامل أدت إلى ظهور مفهوم التنمية هي:[1]

- سيطرة الدولة على مجريات الأمور بالمجتمع وظهور التخطيط العلمي لتحقيق التنمية الشاملة؛
- ظهور المشكلات المترتبة على فترة الكساد العالمي 1929-1934 الذي مر به الاقتصاد الرأسمالي وأدى إلى ظهور مشكلة الإفلاس المالي للوحدات الصناعية والتجارية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة؛
- الحرب العالمية الأولى والثانية (1939 -1945) وما نتج عنها من أضرار فادحة في اقتصاديات العالم الرأسمالي وأدى ذلك إلى تدخل الدولة في مجال النشاط الاقتصادي؛
- حصول كثير من الدول النامية على استقلالها ورغبتها في وضع برامج للتنمية وذلك بالاهتمام بقضايا التنمية؛

[1]- رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا النشر، الإسكندرية، مصر، 2011 ،ص ص 15-16.

- التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول النامية والدول المتقدمة، مما دفع العلماء إلى دراسة تخلف هذه الدول وتحديد الوسائل المناسبة لتنميتها؛
- نشأ المجتمع الصناعي الرأسمالي عقب الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، وعلى هذا يعد المجتمع الصناعي هو الأرضية الأساسية التي أدت إلى ظهور مفاهيم التنمية بصفتها مفاهيم تعبر عن مرحلة جديدة من مراحل تطور أساليب الإنتاج الاقتصادي التي كانت لها تأثيرها؛
- المباشر على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع والحاجة إلى طرح مفاهيم جديدة للتنمية.

3- أهمية التنمية الاقتصادية: إن أهمية التنمية الاقتصادية تتجلى في العنصرين التاليين:[1]

أ- التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة: من أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة وفي هذا الإطار لابد أن تشير إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على حدة هذه الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين الآتيتين:

- **مجموعة العوامل الاقتصادية:** تمس هذه العوامل الجانب الاقتصادي وهي تتمثل في:
  - التبعية الاقتصادية للخارج؛
  - سيادة نمط الإنتاج الواحد؛
  - ضعف البنيان الصناعي؛
  - ضعف البنيان الزراعي؛
  - نقص رؤوس الأموال؛
  - انتشار البطالة؛
  - انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة؛
  - سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي؛
  - ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار.
- **مجموعة العوامل غير الاقتصادية:** وتمس هذه العوامل الجانب غير الاقتصادي وهي بدورها تتمثل في:
  - الزيادة السكانية الهائلة؛

[1]- وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ،ص8.

- انخفاض المستوى الصحي؛
- سوء التغذية؛
- انخفاض مستوى التعليم؛
- ارتفاع نسبة الأمية.

وعليه يجب على البلدان النامية على تجاوز هذه العوامل بنوعيها تدريجيا وذلك بتبني رؤية وإستراتيجية مدروسة وواضحة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

ب- التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي: إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية، خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال، والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية، من أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلا صحيحا وكاملا.

ثانيا: أبعاد التنمية الاقتصادية: إن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعادا مختلفة ومتعددة تشمل ما يلي: [1]

1- **البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية:** يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة. إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال. الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية. وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا وذلك لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي.

2- البعد الاجتماعي للتنمية: إن جوانب البعد الاجتماعي للتنمية تتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخول واجتناب الفقر المطلق.

3- **البعد السياسي للتنمية:** إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية، وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال. إن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي .ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة.

[1]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 131-134.

4- البعد الدولي للتنمية: إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وشهد عقد الستينات نشأت منظمة الغات (GATT) أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، وكذلك نشأة منظمة الأونكتاد (UNCTAD) وتهدف أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

5- البعد الحضاري للتنمية: إن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويفضي إلى مولد حضارة جديدة. ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروعة حضارية. فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

ثالثا: أهداف التنمية الاقتصادية: إن أهداف التنمية الاقتصادية تختلف من دولة لأخرى لاختلاف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية ولكن أهداف سياسية تسعى إليها الدول النامية ويمكن حصرها فيما يلي:[1]

1. زيادة الدخل القومي: تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة وذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية وهو انخفاض مستوى معيشة السكان والدخل القومي الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

وعموما يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها كما تعتبر أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا.

2. رفع مستوى المعيشة: إن رفع مستوى المعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب وإنما هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التغيير من معان وذلك لأن التنمية الاقتصادية إذا وقعت عند خلق زيادة في الدخل القومي غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغير في مستوى المعيشة أو يحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة اكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل محتملا.

3. تقليل التفاوت في الدخول والثروات: في الواقع يعتبر هذا الهدف اجتماعي إذ انه في معظم الدول المتخلفة نجد انه على الرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل فإننا نرى فوارق كبيرة في توزيع

[1]- كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، بيروت، 1986، ص 09.

الدخول والثروات. إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته كما تحصل على نصيب متواضع من دخله القومي.

4. **التوسع في الهيكل التنظيمي:** تسعى الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية بالعمل على توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لأن التنمية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية ويجب أن يكون هناك صناعات ثقيلة تمد الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة وخصوصا بالنسبة للدول النامية التي تعتمد على قطاع واحد من أجل التصدير للخارج للحصول على إيراداتها لتغطية نفقاتها المختلفة مثل تصدير المحروقات من طرف للدول النامية للبلدان المتقدمة للحصول على الأموال اللازمة لنفقات الحكومة أي الاعتماد على مورد واحد فقط وهذا ما يعمل على كدح الاقتصاد ككل ما لم تقم هذه البلدان بالتوسع في هياكلها الإنتاجية من اجل النهوض باقتصادياتها والخروج من دائرة التخلف.

المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها

مما لا شك فيه أن هناك شروط معينة يجب توفرها لتحقيق التنمية الاقتصادية تمس كل من الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية كافة مع التركيز على الجانب الاقتصادي بشكل خاص كونه المحور الأساسي للتنمية إلى جانب ذلك هناك مجموعة مختلفة من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

أولا: متطلبات التنمية الاقتصادية: من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية ما يلي:[1]

1. **الحد من التبعية الاقتصادية:** وينحصر هذا الشرط في دفع البلد نحو زيادة اعتماده على نفسه وتقليل ارتباطه بالخارج وذلك بالتخلص من الأسباب التي جعلته يقع في شباك التبعية وبالتالي ارتباط مصيره بتلك الدول المتقدمة وهذا الشرط يتفرع بدوره إلى:

أ- تقليل الصادرات وتوجيه الإنتاج إلى تلبية حاجة السوق المحلية: وهذا من خلال انخفاض نسبة كل من الصادرات والواردات إلى الدخل القومي لتستقل درجة انفتاحها على الخارج ويقلل ارتباطها بالخارج.

ب-تقليل الحاجة إلى الاعتماد على رأس المال الأجنبي: الذي يستعمل لتمويل بعض مشروعات التنمية المقامة أساسا لتصدير منتجاتها إلى الخارج سواء كانت بشكل قروض أو استثمار مباشر والقيام بتشجيع إقامة الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية والمتوفرة في السوق الدولية.

[1]- جميلة قنادزة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 72- 73.

ج- إعادة توزيع الموارد: لابد أن تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال وضعها الإجراءات الكفيلة بإعادة توزيع الموارد نحو القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة وذات الفائدة الكبيرة للمجتمع ومن خلال عملها كمنتج مباشر إلى جانب القطاع الخاص لخلق جو من المنافسة بين القطاعين العام والخاص وبالشكل الذي يؤدي إلى تطور الإنتاج وتقليل التكاليف بما يضمن زيادة استخدام الأمثل للموارد المتاحة والفائض الاقتصادي الفعلي والمتاح.

د- الخلق والإبداع التقني: تعتمد الدول النامية على الخارج في الحصول على التقنية المتطورة التي لا تتلاءم كثيرا مع خبرة أفرادها ولا مع ظروفها الطبيعية والاجتماعية ومستوى تطورها الاقتصادي الذي يتوجب على الدولة أن تتدخل في توجيه وتغيير المؤسسات التعليمية ومراكز الأبحاث بالشكل الذي يعمل على تحفيز الخلق والإبداع التقنين.

هـ- تغيير وتطوير بعض المؤسسات: من أهمها المؤسسات المالية والنقدية، التي تمتلك دورا فعالا في تشجيع الادخار المحلي وتوفير متطلبات العملية الإنتاجية ،مما يقلل الاعتماد على الخارج في تمويل التنمية ،ويجب الانتباه لمصادر التمويل المحلية وتقليل الاعتماد على المصادر التي تزيد من معدلات التضخم والمتمثلة في الاقتراض من البنك المركزي بما يزيد عرض النقد بشكل متضاعف وما يترتب منها أثار اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها.

و- السيطرة على الموارد البشرية: وهذا من خلال تأمينها وتحديد كيفية استغلالها إلى تخليصها من سيطرة الشركات الأجنبية وبذلك يمتلك البلد القرار المتعلق بالتصرف بموارده الطبيعية.

2. تغير السلوك الاستهلاكي للأفراد: لقد عانت الكثير من الدول النامية من التبعية الأجنبية ومن بين أثار هذه التبعية هي سيادة الاستهلاك المقلد للاستهلاك في الدول المتقدمة حيث شجعت هذه الدول من خلال شركاتها متعددة الجنسيات العاملة في البلدان النامية في الميل للاستهلاك الكامل غير الضروري،حيث لعبت وسائل الإعلام الأجنبية دورا فعالا في دفع الأفراد إلى تقليد الاستهلاك الغربي وهذا لا يتلاءم مع الظروف الخاصة للبلدان النامية ،غير انه بإمكان مؤسسات الإعلام المحلية والمؤسسات التربوية تلعب دورا في تصحيح هذا الخلل في المجتمع كالعمل على خلق الوعي اللازم لتغيير نمط هذا الاستهلاك كما يجب على الدولة إيجاد نمط استهلاكي بديل ينسجم مع حجم مواردها الذاتية.

3. العدالة الاجتماعية: ويقصد بالعدالة الاجتماعية إعادة توزيع الدخل والثروة مما يضمن حصول الأفراد على دخول ترتبط بمستوى إنتاجيتهم وإسهامهم في عمليات التنمية وتقليل التفاوت في توزيعها.

4. الاستقرار: يرتبط بضرورة استقرار السياسات الاقتصادية المتبعة وعدم تذبذبها لبلوغ الأهداف المرسومة بدقة فالاستقرار بشكل عام يعد أحد المتطلبات الضرورية للتنمية الاقتصادية لأنه يعكس تفهم المشكلات الاقتصادية وتحديدها بشكل دقيق مع وضع الحلول المناسبة لها.

ثانيا: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية: ويعتبر التمويل من أهم عقبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية نظرا لافتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال لذلك سنتطرق إلي بعض مصادر التمويل سواء كانت أجنبية أو محلية.

1. **مصادر التمويل المحلية:** والتي تنحصر فيما يلي:[1]

أ- **مدخرات القطاع العائلي:** وتتمثل مدخرات القطاع العائلي في الفرق بين الدخل المتاح وبين الاتفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة وتعتبر مدخرات القطاع في الدول النامية أهم مصادرا لادخار في القطاع العائلي في:

- مدخرات تعاقدية كأقساط التامين والمعاشات.
- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد الذين يحتفظون بها في صورة نقود أو صورة أخرى.
- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي، المتاجر والمساكن، أي المدخر نفسه المستثمر.

ب- مدخرات قطاع الأعمال الخاص والعام: والتي تتمثل في:

- **مدخرات قطاع الأعمال الخاص:** أي ما تقوم به المنشئات والشركات الزراعية والصناعية والتجارية والخدماتية بادخاره، ويتوقف ادخار قطاع الأعمال الخاص على الأرباح. ويتمثل الدخل الصافي لقطاع الأعمال في الفرق بين الإيرادات الكلية التي يحصل عليها المشروع وبين مجموع نفقاته.
- **مدخرات قطاع الأعمال العام:** يمكن حساب الدخل الصافي لقطاع الأعمال بنفس طريقة حساب الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص غير أن صافي الأرباح لا يظهر ضمن بنود تكاليف لأنه يؤول إلى الدولة. ومن بين العوامل التي تحدد حجم مدخرات قطاع الأعمال العام ما يلي:

- السياسة السعرية للمنتجات، إذ أنها كثيرا ما لا تخضع لاعتبارات تكاليف السوق؛
- السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج بدورها كثيرا ما لا تخضع لاعتبارات التكاليف والسوق إذ كثيرا ما تحتوي على الكثير من الدعم؛
- سياسة التوظيف والأجور إذ كثيرا ما تفرض الدولة على شركات القطاع العام عمالة زائدة؛
- مستوى الكفاءة الإنتاجية فتشير البيانات إلى انخفاض مستويات الأداء في شركات القطاع العام.

[1] – سمير محمد عبد العزيز، **التمويل العام: المدخل الادخاري والضريبي، المدخل الإسلامي، المدخل الدولي**، الطبعة الثانية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، القاهرة، 1998، ص ص 8-10.

ج- مدخرات القطاع الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية فإذا كان هناك فائضا اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون.

2. مصادر التمويل الخارجية: نظرا لعدم تغطية المصادر المحلية لاحتياجات التنمية الاقتصادية فان الدول تلجئ إلى الحصول على التمويل المطلوب عن طريق الاعتماد على المصادر الأجنبية والتي نذكر منها ما يلي:[1]

أ- الاستثمار الأجنبي الخاص: يمثل الاستثمار الأجنبي مكانة واضحة في اقتصاديات الدول النامية، حيث أن المدخرات المحلية غير كافية لمقابلة حاجات الاستثمار المحلي.

ب- التدفقات والتحويلات من المؤسسات الدولية: لقد أصبحت للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي ومن أهم هذه المؤسسات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مؤسسة التنمية الدولية، مؤسسة التمويل الدولية.

ج- المنح و المؤمنات الأجنبية: تعتبر المنح والمعونات الأجنبية من الدول الصناعية المتقدمة والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية، ومن أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض، ومع ذلك من الصعب إيجاد علاقة ارتباط بين المعونات ودرجة تحسن الأداء الاقتصادي، وذلك لعدة أسباب هي المعونات في حالات عديدة كثيرا ما لا توجه إلى الدول الأكثر حاجة إليها.

المطلب الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية وعوائقها

هناك مجموعة من المقاييس التي تعتبر هامة للتنمية الاقتصادية التي سيتم التطرق لها، إلي جانب ذلك للتنمية الاقتصادية نواجه مجموعة من العوائق.

أولا: مقاييس التنمية الاقتصادية: بغية الوقوف على مستويات الإنجاز والتنمية من قبل بلدان العالم المختلفة لابد من وجود مقاييس معينة وقد تطورت مقاييس التنمية المستخدمة خلال العقود الخمسة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وفيما يلي نبذة عن مقاييس التنمية الاقتصادية:[2]

1. الناتج القومي الإجمالي GNP: البداية اعتبر بأن التنمية إنما تعني زيادة مضطردة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة، إن هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار أي أن يكون ال GNP بالأسعار الثابتة. ويؤخذ على هذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بنظر الاعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الطبعة الأولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص187.

[2]- محمد عدنان وديع، **مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها**، الطبعة الأولى، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر 1997، ص 33.

من جراء التلوث أو التحضر والتصنيع، ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان، إضافة إلى صعوبات مفاهيمية في قياس الدخل.

2. الناتج القومي للفرد: أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة، وهنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد. ومن جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي إذا ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء. وقد بينت الدراسات أن عدم المساواة في الدخل قد ازدادت في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

3. الحاجات الأساسية Basic Needs: بعد الانتقادات التي وجهت إلى مقاييس دخل الفرد، اتجه المفكرون إلى استخدام مقاييس إشباع الحاجات الأساسية. فقد تم تبني هذا المقياس في المؤتمر العالمي للتشغيل في عام 1976 وقد تبنت الهند هذا المفهوم للتنمية لأول مرة في خطتها الخماسية في 1974، أي قبل سنتين من تبني هذا المفهوم من قبل منظمة العمل الدولية (ILO) له. ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية (أي الحاجات الأساسية للسكان) وبذلك أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية.

4. **مؤشرات اجتماعية Social indicators:** تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية ومستوى التغذية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والسكن والتي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد ومستوى الرفاهية لهم. لكن المشكلة التي يواجهها هذا المؤشر تكمن في تركيب الرقم القياسي للرفاهية ومكوناته والأوزان لكل من هذه المؤشرات الاجتماعية. وقد تبلور مقياسان في هذا المضمار الأول مقياس نوعية الحياة والتي اعتمدتهاMorris ومقياس التنمية البشرية والذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثانيا: استراتيجيات التنمية الاقتصادية: هناك العديد من الاستراتيجيات التنموية التي تتبعها الدول في مسيرتها التنموية، فمنها الاستراتيجيات المعتمدة على تطوير القطاع الزراعي ومنها من تعطي الأولوية للقطاع الصناعي، ونجد استراتيجيات أخرى تركز على تنمية العنصر البشري. ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مضمون الإستراتيجية المعتمد على التنمية الزراعية وإظهار دور الزراعة في التنمية، ثم تناول الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية وإبراز دور الصناعة في التنمية، ثم إستراتيجية التنمية البشرية وفي هذه الأخيرة سيتم التركيز على دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية.

1. **إستراتيجية التنمية الزراعية**[1]: إستراتيجية التنمية الزراعية هي إستراتيجية تعتمد على تطوير القطاع الزراعي من خلال مجموعة من الأساليب والتقنيات، وقد أثبتت التجارب العالمية الدور الهام الذي لعبه تقدم الزراعة في إحداث التنمية الاقتصادية، وقبل توضيح هذا الدور سيتم فيما يلي التطرق إلى مضمون إستراتيجية التنمية الزراعية ونماذجها يوجد نوعان من استراتيجيات التنمية الزراعية، يتمثل الأول في التوسع العمودي والذي يقصد به رفع المردود والإنتاجية بينما يتمثل التوسع الأفقي في زيادة نصيب العامل الزراعي من المساحة الزراعية، معنى أن التطور الزراعي في الدول النامية يمكن أن يحصل بطريقتين إما بتكثيف استغلال نفس المساحة الزراعية أو توسيع المساحة الزراعية المستغلة بهدف زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية .وتشير التجارب التاريخية أن الدول ذات المساحة الزراعية المحدودة استخدمت التوسع العمودي لتطوير قطاعها الزراعي كما حصل في اليابان في حين اتبعت الدول التي تمتلك مساحات زراعية كبيرة التوسع الأفقي مثل كندا.

وتعد إستراتيجية الثورة الخضراء، سببا في تحقيق التنمية الزراعية في العديد من دول العالم الثالث. وتتضمن الثورة الخضراء مكونان رئيسيان وهما استعمال بذور محسنة وخاصة القمح والأرز واستعمال المواد المكملة مثل: الأسمدة، الري، مبيدات الحشرات وتعتبر تلك البذور المحسنة ذات استجابة عالية للأسمدة وتسمح بالحصول على مردودية كبيرة، وقد تم أول انتشار للتكنولوجيا المحسنة للمحاصيل الغذائية في آسيا بداية من منتصف الستينات، واستفادت عدة دول من الثورة الخضراء على غرار الصين والهند وباكستان.

أ- نماذج التنمية الزراعية: تفسر نماذج التنمية الزراعية الكيفية التي يمكن من خلالها التحول من الزراعة المتخلفة إلى الزراعة المتقدمة وتوجد أربع أنواع من النماذج:

- **نموذج الحفاظ عن التربة**: ومضمون هذا النموذج أن التقدم الزراعي يتطلب الحفاظ على خصوبة التربة وقد سمح التوسع في دراسة اقتصاديات الأرض والإبداعات التقنية بتجاوز مشكلة تناقص خصوبة التربة.

- **نموذج الأثر الصناعي – الحضري**: يوضح نموذج الحفاظ على التربة أثر متغيرات المواد الطبيعية على الإنتاج الزراعي ولا يوضح أثر المتغيرات الاقتصادية، لذلك جاء نموذج الأثر الصناعي- الحضري، والذي يرى أن التقدم الزراعي يتحقق عندما تكون المواقع الزراعية محيطة بالمراكز الحضرية الصناعية ورغم أن هذا النموذج قد يحقق تنمية زراعية في الدول المتقدمة إلا أنه من الصعب أن ينجح في الدول النامية لأن الزراعة بها لا تستخدم تقنيات متطورة. بمعنى لن يكون هناك الطلب الكافي على السلع المصنعة.

[1]- إسماعيل محمد بن قانة، **التنمية الاقتصادية عمان (النظريات، الاستراتيجيات، نماذج)**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص195-196.

– **نموذج الانتشار:** ويقصد به استخدام الأساليب العلمية وتوسيع الطرق الإرشادية في الممارسات الزراعية في العمليات الزراعية وفي انتقاء مستلزمات الإنتاج كالبذور المحسنة مثلا وتعميمها في مختلف المناطق من الدولة، وقد اعتمدت الدول المتقدمة على أجهزة إرشادية لنقل المعرفة الزراعية للمزارعين.

– **نموذج مدخلات الإنتاج ذات المردود العالي:** أكد Schultz أن الانتقال من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة يتطلب استثمارات تؤدي إلى جعل مدخلات الإنتاج ذات مردود عالي، وتتمثل تلك الاستثمارات أساسا في محطات التجارب الزراعية التي تسمح بالحصول على معارف زراعية جديدة وإنتاج القطاع الصناعي لوسائل الاستخدام التقني في الزراعة وتكوين المزارعين لاستخدام الموارد الإنتاجية بكفاءة عالية .وفي حال توفر هذه الشروط يمكن للدول النامية أن تستفيد من التقنية الزراعية المنقولة من الدول المتقدمة. ولا بد من التأكيد على عدم استخدام كل نموذج بمفرده بل لا بد من استخدام قدر من كل نموذج من النماذج السابقة لأجل تحقيق التنمية الزراعية.

ب–الدور التنموي للزراعة: تعد الزراعة عاملا مهما لإحداث التنمية الاقتصادية لان لاهتمامها سيسمح بالتخلص من التبعية الغذائية والتقليل من مشكل البطالة، إلى جانب توفير المواد الأولية للقطاع الصناعي وتوسيع سوق المنتجات المصنعة. وتشير التجارب في مجال التخفيف من الفقر أن:

– تأثير النمو الزراعي على التنمية الاقتصادية أقوى من تأثير النمو في القطاعات الأخرى في البلدان النامية؛

– يقلل النمو في الريف من حدة الفقر في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء؛

– عرفت العديد من الدول خلال السبعينات والى غاية التسعينات تنوعا واسعا في طبيعة وعناصر النمو، ولكن في حالات كثيرة كان النمو في القطاع الزراعي سريعا وكان له أثر كبير على التخفيف من الفقر وتنشيط النمو.

وإضافة إلى ما سبق أوضح تقرير عن التنمية في العالم أصدره البنك الدولي ثلاثة أوجه تساهم بها الزراعة في تحقيق التنمية:

– **الزراعة كنشاط اقتصادي:** تساهم الزراعة في نمو اقتصاد البلاد من خلال إتاحة فرص الاستثمار للقطاع الخاص، وتعد محفزا رئيسيا للصناعات المرتبطة بالزراعة وللاقتصاد الريفي غير الزراعي، ففي البلدان القائم اقتصادها على الزراعة تشكل الزراعة في المتوسط نسبة % 29 من إجمالي الناتج المحلي .و % 65 من الأيادي العاملة، كما أن الصناعات المرتبطة بالزراعة في سلاسل القيمة تشكل أكثر من % 30 من إجمالي الناتج المحلي في البلدان السائرة في طريق التحول.

– **الزراعة كمصدر لكسب الرزق:** تعد الزراعة مصدرا لكسب الرزق لحوالي % 86 من سكان المناطق الريفية، فهي تتيح فرص العمل ل 1.3 بليون من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين من غير مالكي الأراضي. ومن بين سكان

بلدان العالم النامية البالغ عددهم 5.5 بليون شخص يعيش 3 بلايين شخص منهم في مناطق ريفية أي أكثر من نصف البشرية .ومن بين سكان المناطق الريفية هؤلاء، هناك حوالي2.5 بليون شخص ينتمون لأسر عاملة في الزراعة و 1.5 بليون منهم ينتمون لأسر صاحبة حيازات صغيرة.

– **الزراعة كمصدر للخدمات البيئية:** يؤدي استخدام الزراعة للموارد الطبيعية إلى نواتج بيئية جيدة وأخرى سيئة، فهي من العوامل الأساسية لاستنفاذ المياه الجوفية، وتلوث المياه بالكيماويات الزراعية وإجهاد التربة، وتتسبب بنسبة 30% من انبعاثات الغاز المسببة للاحتباس الحراري، لكنها بالمقابل من العوامل الرئيسية في إتاحة الخدمات البيئية وهي عادة خدمات لا يتم الإقرار لها ولا التعويض عنها، ومنها امتصاص غاز الكربون وإدارة شؤون مستجمعات المياه والحفاظ على التنوع البيولوجي.

2. الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية: تعتمد إستراتيجية التنمية الصناعية على تطوير القطاع الصناعي، وتوجد العديد من استراتيجيات التصنيع لعل أبرزها هي إستراتيجية إحلال الواردات وإستراتيجية التصنيع للتصدير وتتمثل في مايلي:[1]

أ– إستراتيجية إحلال الواردات: يقصد بالإحلال محل الواردات أن يقوم المجتمع بإنتاج ما كان يستورده من الخارج، ولنجاح هذا الإحلال لابد من حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية.

وتتم حماية صناعات الإحلال عن طريق منع السلع المثيلة المستوردة من منافسة صناعات الإحلال في السوق المحلي، وذلك لأن السوق لا يتسع لاستيعاب كلا المنتجين، كما أن الصناعة المحلية تكون في بدايتها أقل جودة وأكثر تكلفة من مثيلاتها الأجنبية. وتشتمل الحماية على الحماية الجمركية عن طريق فرض ضرائب ورسوم جمركية على الواردات، إلى جانب الحماية غير الجمركية المتمثلة في نظام حصص الاستيراد أو منع استيراداتها من سلعة معينة. وتمر سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات بمراحل عديدة، ففي المرحلة الأولى تفرض القيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، أما في المرحلة التالية فيمكن أن يتخذ التصنيع أحد طريقين، يتمثل الأول في نمط إحلال الواردات للصناعات الوسيطة ثم بعد ذلك الصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الإنتاج وذلك عن طريق قوة الدفع أو الارتباط إلى الخلف. أما الطريق الثاني فيكون بتحول صناعات المرحلة الأولى أي الصناعات الاستهلاكية، إلى مجال الصادرات. ورغم توجه العديد من الدول النامية إلى تبني إستراتيجية التصنيع القائمة على إحلال الواردات إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة، على عكس ما حصل في الدول المتقدمة التي استفادت من هذه الإستراتيجية لأنها بدأت بتطوير القطاع الزراعي أولا، في حين أن

[1]– مريم أحمد مصطفي، إحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2005، ص148.

انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي في الدول النامية أدت إلى إعاقة جهود التصنيع فيها بسبب ضعف الطلب من جانب القطاع الزراعي.

ب– إستراتيجية التصنيع للتصدير: بعد فشل الدول النامية في تحقيق النتائج المرجوة من سياسة إحلال الواردات تم التوجه إلى تبني إستراتيجية أخرى تمثلت في إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير والتي يقصد بها القيام بإنشاء صناعات تتوافر لها فرصة تصدير منتجاتها إلى الخارج، وقد تم اللجوء إلى هذه الإستراتيجية لان الدول النامية تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الأولية التي تعاني من تدهور شروط التبادل لذلك لا بد لها من تصدير المزيد من المنتجات المصنعة.

وقد بدأ التوجه نحو التصنيع بغرض التصدير في كل من هونغ كونغ وسنغافورة ثم انضمت إليها في منتصف الستينات كل من كوريا الجنوبية وتايوان اللتين جربتا من قبل إستراتيجية إحلال الواردات. وفي النصف الأول من السبعينيات برزت مجموعة بلدان الشرق الأقصى ذات الصناعة الموجهة للتصدير إلى جانب مجموعة دول أمريكا اللاتينية وخاصة المكسيك والبرازيل.

ج– الدور التنموي للصناعة: تأثر اقتصاديو التنمية الأوائل في الأربعينيات والخمسينات بالفكر الكلاسيكي فكان معظمهم يؤكد على أهمية التصنيع وخاصة الصناعة التحويلية كقائد للنمو، ويرى الفكر النيوكلاسيكي أن الصناعة تمتلك روابط قوية ببقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وتتميز بالإنتاجية العالية وهذا ما يجعلها القطاع الأسرع نموا، والعامل الأساسي لزيادة الدخل، وأداة توفير السلع وزيادة الصادرات.

في المقابل نجد المدرسة الهيكلية ترى أن خصائص الهيكل الاقتصادي للدول النامية تجعل جزءا هاما من التحليل الكلاسيكي غير قابل للتطبيق، وأن التنمية هي تحويل هيكلي تقوم فيه الصناعة التحويلية بدور أساسي مع تدخل الدولة لضمان التحولات الهيكلية الضرورية وحماية الصناعات الناشئة، ومراعاة التكامل بين القطاعات، لأن التركيز المفرط على الصناعة مع إهمال الزراعة يقود في المدى البعيد إلى إعاقة النمو الصناعي أو تخفيض معدل نموه وأن اعتماد التنمية على إستراتيجية استثمار متوازنة سيسمح بتحقيق معدل نمو أفضل في القطاع الصناعي.

د– إمكانيات الدمج أو الاختيار بين استراتيجيات التصنيع: تعد مشكلة اختيار نوع الصناعة وكذلك الدمج بين استراتيجيات التصنيع المتعددة من أولى المشاكل التي تواجه المخطط، حيث هناك صناعات عديدة ومتنوعة ومتداخلة، ولكل منها مميزاتها ومقوماتها ومتطلباتها واحتياجاتها من الخبرة الفنية وأسواق تصريف منتجاتها، حيث لا تستطيع جميع البلدان الاعتماد على نوع دون غيره، لان مجموع الصناعات ومنتجاتها تحقق التكامل الأفقي والعمودي، ولكي تنجح السياسة الحكومية في إحداث التنمية، يجب أن تحسن اختيار الصناعة الرائدة التي يشترط فيها أن تخلق قوة الدفع الأمامية

والخلفية، وهذه الإشكالية تعاني منها البلدان النامية التي تفتقر إلى شروط الصناعة الحديثة المبنية على التطور التكنولوجي والفني المتجدد.

وتواجه الدول النامية الاختيار بين الصناعات الاستهلاكية باعتبارها مطلب من مطالب التنمية في مرحلتها الأولى، والصناعات الاستخراجية باعتبارها متفوقة فيها وذات ميزة نسبية، أو صناعات رأس المال الاجتماعي الضرورية لكل تقدم صناعي بما توفره من المرافق العامة، أو الصناعات الإنتاجية باعتبار أن منتجاتها مطلوبة من الصناعات الأخرى.

3. الإستراتيجية المعتمدة على تطوير العنصر البشري[1]: تتضمن الإستراتيجية المعتمدة على تطوير العنصر البشري أساسا الاعتماد على الإنسان وقدراته المعرفية لأجل تحقيق التنمية، ومع تطور مفهوم التنمية تطورت معه استراتيجيات التنمية، حيث ظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي يعني تحقيق التنمية البشرية مع الحفاظ على البيئة، وظهور هذا المفهوم نتج عنه ظهور إستراتيجية التنمية المستدامة.

أ- إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة: إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة تقوم على الاستثمار في رأس المال البشري أي توفير مستوى معيشي لائق للأفراد وتعليمهم وتكوينهم بطريقة تؤهلهم لتحقيق التنمية في أوطانهم كما تتضمن هذه الإستراتيجية الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال توعية الأفراد بضرورة ترشيد استهلاكهم لكافة الموارد الطبيعية مثل المياه والمنتجات الطاقوية والغابات والمراعي وحمايتها من التلوث والتآكل. وتوجد العديد من العوامل المؤثرة في التنمية البشرية مثل التعليم، الصحة، السكن، المياه الصالحة، الأمن من المخاطر وغيرها، وهي عوامل تؤثر كذلك على تكوين رأس المال البشري. ونظرا لتعدد هذه العوامل سيتم الاقتصار على توضيح دور التعليم والصحة في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بعد استعراض دور رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية.

ب- دور رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية: لا يقل دور رأس المال البشري، في النمو الاقتصادي عن دور المحددات التقليدية الأخرى مثل العمل ورأس المال المادي ولا عن المحددات الحديثة للنمو مثل التطور التقني والتعلم بالممارسة وجهود البحث والتطوير ورأس المال العمومي والانفتاح الخارجي، والعوامل الاجتماعية والمؤسساتية والتنظيمية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي خلقها تطور النظرية الاقتصادية .ولا يتحقق التطور التقني ولا يتم تطبيقه في المسار الإنتاجي إلا بتوفر الكفاءات القادرة على ذلك، وجهود البحث والتطوير لا يقوم بها إلا الأفراد والمتعلمون الحاملون للمعارف والأفكار وإن التنظيم المؤسساتي والفكري ودرجة التأقلم مع التطورات التقنية وطريقة التسيير في المؤسسة لا ينتج إلا عن أفراد أكفاء، ومن هنا يظهر الدور الرائد لرأس المال البشري في تحفيز النمو.

[1]- بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية: حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر تلمسان، الجزائر، 2013، ص ص93-94.

- **دور التربية والتعليم في تنمية الموارد البشرية وتحقيق التنمية الاقتصادية:** يعد التعليم عملية تسمح بتعزيز رأس المال البشري وذلك عن طريق زيادة المعرفة وتطوير المهارات، ويعتبر أيضا الركيزة الأساسية في بناء المجتمع وتطوره من خلال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية، وتزداد حاجة المجتمع إلى التعليم بزيادة هيمنة التكنولوجيا الحديثة على مرافق الحياة، حيث تزيد الحاجة إلى تعليم الأفراد وتدريبهم على مختلف مجالات العلم والتكنولوجيا.

وإن التعليم أداة أساسية في تطوير وتنمية العنصر البشري، حيث ينتظر منه القيام بمهمة مزدوجة تتمثل في:

- تزويد الأفراد بالمؤهلات التي تسمح لهم بتوسيع فرص العمل المتاحة لهم
- تحسين القدرات الإنتاجية للأفراد بهدف رفع مستوى مساهمتهم الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الوطني.

إن العلاقة بين التعليم والتنمية تستند على مبدأ زيادة الإنتاجية، حيث يرفع التعليم مساهمة القوى العاملة في الناتج عن طريق توفير الأيدي العاملة الماهرة الفنية والمدربة على احدث مناهج التدريب العملية، لذلك فإن دور أي نظام تعليمي ضمن أي تشكيلة اجتماعية واقتصادية في بلد ما يكون وفق ما يلي:

- تلبية احتياجات البلد من القوى العاملة الضرورية لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- إعداد الهيئات التدريسية والتدريبية لكافة مستويات التعليم حسب التخصصات المطلوبة
- القوى العاملة ذات المستوى العالي علميا وفنيا.

إن التعليم وسيلة لتنمية القوى البشرية، و هو عملية مقصودة تؤدى بواسطة مؤسسات أنشئت خصيصا لهذا الغرض يقوم بها أفراد اختيروا خصيصا للقيام بعملية التعليم بهدف الحصول على معرفة واكتساب مهارة أو تنمية قدرات خاصة، وأظهرت العديد من الدراسات أن التعليم يؤدي إلى:

- رفع الإنتاجية؛
- رفع الاستثمار والادخار؛
- يساعد على التغير التكنولوجي والابتكار؛
- يسهم بالتأثير على المهارات الإدراكية؛
- يسهم بالتأثير على الطموح الشخصي والتنافس والإبداع؛
- يكمل أدوار المدخلات الأخرى في عملية الإنتاج؛
- يشجع إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي؛
- يساعد على تحسين وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص.

ج- دور الصحة في التنمية الاقتصادية: قام الخبراء الاقتصاديون في السنوات الأخيرة بتعميق فهمهم لأهمية الصحة من الناحية الاقتصادية، واعتبروها أحد أشكال رأس المال البشري، وتمثل أدق الأدلة على قيمة الصحة من الناحية الاقتصادية، في تحليلات الاقتصاد الجزئي، لأنها تقوم في المعتاد على حجم العينات الكبير وأدوات القياس الوفيرة لمستويات الصحة والدخل ومحدداتها.كما أن هناك دراسات جزئية عديدة تركز على صحة الأفراد تقوم على أساس التجارب العشوائية الخاضعة للرقابة. أما دراسات الاقتصاد الكلي، والتي تعتبر أقل دقة فقد أفادت بأن سلامة الصحة العامة هي محرك قوي للنمو الاقتصادي، حيث يزداد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بما يقدر بنحو 4% من كل سنة إضافية في متوسط العمر المتوقع.

وقد حدد البنك الدولي ثلاثة طرق يساهم بها التحسين في الصحة في النمو الاقتصادي الطريق الأول: إن العمال الأكثر صحة لهم قدرة فيزيولوجية أكبر على العمل وغياباتهم قليلة. ولذلك فإن الصحة الجيدة تؤدي إلى زيادة الإنتاج، الطريق الثاني: أن الأطفال الأكثر صحة هم الأكثر انجازا في المدرسة وغياباتهم أقل. الطريق الثالث: القضاء على الأمراض يسمح بإصلاح الأراضي لأن الأموال تدخر بدل أن تصرف على معالجة الأمراض.

إن صحة أفضل للعمال تؤدي إلى زيادة قوة العامل وزيادة قابليته على التركيز أثناء العمل، وتوفير صحة أفضل للأطفال تساعد على تكوين أفراد أصحاء مما يدعم الإنتاجية في المستقبل، وإن المصروفات على الصحة تزيد نوعية وكمية الموارد البشرية في المستقبل من خلال تمديد حياة العمل، كما أن الإنفاق الصحي يزيد توافر إنتاجية الموارد غير البشرية، حيث أن بعض الأراضي الواسعة غير مستغلة بسبب الأمراض المعدية عاد استغلالها بعد التخلص من تلك الأمراض.[1]

شهد العالم في السنوات الأخيرة أزمات صحية مختلفة أثرت على العديد من دول العالم كوباء "الانفلونز"، "الايبولا" فيروس "زيكا" وغيرها، وما فيروس كورونا (covid19) إلا مثال حي على ذلك الوقت الحالي، هذا الفيروس الخفي الذي أرعب الكثير من دول العالم لسرعة انتشاره وبين الدول ما يخلفه من انعكاسات سلبية اقتصادية اجتماعية على البشرية ككل. حيث احدث فيروس كورونا انعكاسات فيروس كورونا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية سيتم توضيحها في النقاط التالية:

الجزائر على غرار الدول التي لها علاقات كبيرة مع الصين، ستتأثر بفيروس كرونا المستجد في المدى القصير خاصة وأن الصين الممون الأكبر للجزائر بالسلع. فتوقف النشاط الاقتصادي والمؤسسات الانتاجة في الصين أدي إلي نقص الطلب

[1]- ديفيد بلوم، **مشكل الصحة العالمية: المعركة من أجل الصحة العالمية**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي،و.م.أ، العدد 51، ديسمبر2014 ، ص ص 9-10.

على المنتجات البترولية وتراجع الصادرات الصينية للجزائر في ظل توقف الطيران و الشحن والنقل البحري الأمر الذي أدي إلي انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية.

- أدي فيروس كورونا إلي انخفاض الإنفاق العام بنسبة 30%، وتقليص الاستثمار في مجال الطاقة إلى النصف لهذا العام ليصل إلى7 مليارات دولار. وتأجل بعض المشروعات الاجتماعية والاقتصادية بعد تراجع عام في أسعار النفط العالمية.

- في ظل انتشار وباء كورونا فقدت الجزائر نصف مداخيلها من العملة الصعبة بسبب التهاوي أسعار النفظ في الأسواق العالمية الذي يؤثر علي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى أزمة الاحتجاجات السياسية المشتعلة في البلاد منذ أكثر من عام.[1]

وغيرها من الانعكاسات التي أثرت على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في حالة ركود في اغلب النشاطات التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

ثانيا: مقومات التنمية الاقتصادية: يتفق الكثير من الاقتصاديين على أن التنمية الاقتصادية لا يتوافر لها مقومات النجاح إلا إذا استجمعت ثلاث عناصر:[2]

1. **التغير البنياني:** يقصد به التغير الجوهري في العلاقات البنيانية التي يتميز بها الاقتصاد القومي وذلك من خلال تطوير هيكل الاقتصاد القومي من اقتصاد يعتمد على إنتاج السلع الأولية إلى اقتصاد متنوع يكون فيه للصناعة دورا متزايدا مما يؤدي إلى زيادة نسبة الناتج الصناعي إلى حملة الناتج القومي ويؤدي ذلك إلى العديد من التغيرات البنيانية منها مايطرأ على نسبة الأفراد العاملين في الصناعة حملة الأفراد العاملين وكذا التغير في المستوى الفني للإنتاج.

2. **الدفعة القوية:** يقصد بها ضرورة وجود حد أدنى من الموارد الاستثمارية اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية.

3. الإستراتيجية الملائمة: يقصد بالإستراتيجية مجموعة السياسات والوسائل التي تستخدم في توجيه موارد المجتمع لتحقيق أهداف المجتمع تحقيقا ولا شك أن الإستراتيجية التي يتبناها المجتمع تتأثر بعوامل متعددة وعند تحديد الإستراتيجية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية نجد ما يسمى بإستراتيجية النمو المتوازن من جهة وما يسمى بإستراتيجية النمو غير المتوازن من جهة أخرى.

---

[1] - كرامة مروة، رحال فاطمة، خبيزة أنفال حدة، **تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد19 –على الاقتصاد الجزائري أنموذجا**، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد: 02، جوان 2020، ص 324.

[2] - زويش سمية، مرجع سبق ذكره، ص ص46-47 .

أ- إستراتيجية النمو المتوازن: يرى أنصار هذه الإستراتيجية أنه من الضروري توجيه دفعة قوية من الاستثمارات إلى جبهة عريضة من المشروعات الاستثمارية ولنجاح ذلك لابد من إنشاء جميع الصناعات والمشروعات في نفس الوقت ما يؤدي إلى خلق وفورات خارجية للصناعات المختلفة ويلاحظ أن هذه الإستراتيجية تهتم فقط بالتوازن أثناء عملية النمو في النطاق الأفقي للإنتاج. ولقد انتقدت هذه الإستراتيجية في كثير من النقاط أهمها أن حجم الاستثمارات المطلوبة لهذه الإستراتيجية يفوق إمكانيات الدول المتخلفة .

ب- إستراتيجية النمو غير المتوازن: ترى هذه الإستراتيجية أن عدم القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمارات هو من أهم ما تفتقر إليه الدول المتخلفة لذلك ترى ضرورة توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من المشروعات والتي تسمى أقطابا للنمو أو القطاعات الرائدة بحيث تؤدي إلى حدوث اختلال في التوازن وبالتالي توجيه استثمارات أخرى للمجالات التي حدث بها الاختلال إعادة التوازن من جديد، كما أن التركيز على عدد محدود من المشروعات التي يتميز بأعلى معدل كلي للترابط وذلك لأن حجم معين من الاستثمار في هذا المشروع في فترة ما إلى حفز الاستثمار بأحجام أكبر في المشروعات التي ترتبط به في الفترات الزمنية التالية، وقد انتقدت هذه الإستراتيجية مثلها في ذلك مثل إستراتيجية النمو المتوازن في أنها تفترض أنه لا توجد ندرة في الموارد التمويلية بينما واقع الحال ينبئ عن أن الدولة المتخلفة تعتمد على هذه الإستراتيجية على مبادرات القطاع الخاص في تنفيذ الاستثمارات المطلوبة وهو ما أثبت الواقع العملي صعوبة حدوثه في الدول المتخلفة وخاصة في القطاعات الأكثر أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

رابعا: عوائق التنمية الاقتصادية: هناك عدة عقبات تتعرض لها التنمية الاقتصادية خاصة للدول المتخلفة نوجزها فيما يلي: [1]

1. العقبات الاقتصادية

- قلة التكوين لرأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية؛
- انخفاض مستوى الدخل مما ينجم عنه انخفاض حجم المدخرات وانخفاض مستوى التغذية؛
- عدم ظهور فرص الاستثمار المربحة؛
- قلة المهارات العمالية التي تؤدي إلى انخفاض القدرة على التخطيط والتنظيم؛
- عدم توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة توزيعا أمثلا؛
- ضعف البنيان الصناعي والزراعي؛

[1]- محمد شفيق، **التنمية و المتغيرات الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مطبعة الرمل، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 108

- سيادة الإنتاج الواحد؛
- ضعف الموارد الطبيعية والقصور في استغلالها مع عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة.

2. العقبات الاجتماعية، السياسية والفكرية: تعترض الدول النامية صعوبة التغلب على الكثير من العادات والمفاهيم التي لم تعد تتلاءم ومتطلبات المجتمع الحديث والتي تؤثر تأثير سلبي على التنمية مثل كثرة الإنجاب مقارنة بدخل الفرد، فيصعب تعليمهم، علاجهم، توفير السكن الملاءم، والعادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي. بالإضافة إلى إسراف الحكومات في استخدام موارد المجتمع بما لا يتفق ومقتضيات التنمية.

أما المعوقات السياسية فتتمثل في غياب التنظيم السياسي القادر على تحقيق الاستقرار في الدولة، الأمر الذي يبعد رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية فيؤثر ذلك مباشرة في التنمية.

3. العقبات التكنولوجية والتنظيمية: حيث هناك مشروعات اقتصادية لا يستطيع القطاع الخاص القيام وحده، بل يجب أن يكون هناك تعاون ما بينه وبين القطاع العام في ذلك، من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام حيث يجب التطوير الإداري في شتى المجالات بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف وال تركيز على الدورات التدريبية بالإضافة إلى سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الحكومي وتسرب العمالة الماهرة من كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية.

وللقضاء على هذه العقبات وخاصة العقبات التكنولوجية والتنظيمية يجب التوجه نحو مشاركة القطاع الخاص في المشاريع والاستثمارات المختلفة من أجل الاستفادة من خبراته في التسيير والإدارة، وضمان لنقل التكنولوجيا وبالتالي التحكم في الجودة والتكلفة.

المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جزءا هاما من النسيج الاقتصادي وذلك بسبب الخصائص والإمكانيات التي يتمتع هذا النوع من المؤسسات وبسبب الدور الكبير والبارز الذي تؤديه في بناء اقتصاد الدولة من خلال تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والتي يمكن قياسها من خلال نسبة توفر مناصب الشغل والمساهمة وتحقيق القيمة المضافة بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تؤديه مجال ترقية الصادرات ومساهمتها في التنمية المحلية.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل وتحقيق التكامل الصناعي

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في خلق مناصب الشغل من خلال استقطاب اليد العاملة وتكوينها، إلى جانب ذلك تساهم هذا النوع إلى تحقيق التكامل الصناعي لما لها من أهمية كبري لتواجدها جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبرى في النشاط الصناعي.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في خلق فرص الشغل وهذا نتيجة اهتمامها بالمهن الحرفية التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة وعدم استخدامها للتكنولوجيا المتطورة لارتفاع ثمنها وتعتبر أكثر قدرة على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل كما توفر فرص توظيف للعمالة أقل مهارة في ظل تغيير مفاهيم الشباب و خريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر وملاءمتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص ولاشك أن التطور المستمر الذي تعرفه هذه المؤسسات في الجزائر من ناحية عددها، سمح لها بتوفير العديد من مناصب الشغل بين مختلف الإحصائيات الرسمية في الجزائر أن هذا الصنف من المؤسسات يعتبر الوسيلة الفعالة لتقليص البطالة وبالتالي امتصاص وتخفيف الضغط الاجتماعي.[1]

والتي ويمكن إبراز أهميتها في ما يلي:

1- استقطاب العاملين وتكوينهم: المصدر الحقيقي لتكوين القدرات التنافسية واستمرارها هو المورد البشري الفعال، وعلى هذا الأساس، يتجلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الحكومات والأفراد في الوقت الراهن، نظرا للأدوار التي تسعى إلى تحقيقها من خلال تشغيل العاملين وتكوينهم، ودورها في البلدان العربية لا يقل عنه في كثير من الدول الأخرى وبصفتها تخلق فرصا كثيرة للعمل.

2- **عدم تطلبها لمهارة كبيرة:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على امتصاص البطالة وخلق فرص العمل جديدة هذا لأنها لا تتطلب المهارات الفنية التي يتطلبها المشاريع الكبيرة،كما أن الأبحاث العلمية أثبتت أن تكلفة فرصة العمل في المشروع الصغير تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفتها في المشاريع الكبر بشكل عام.

3- **تمكنها من تشغيل العمال العاديين:** تستقطب المؤسسات الصغيرة العمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى نتيجة ضعف مؤهلا العلمية و الميدانية وتوفر فرص كبيرة لفئات لم يسبق لها العمل في القطاع الرسمي.

[1]- طاهر محسن منصور الغالبي، **إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسط**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص34.

ويتوقف نجاح المشروعات الصغيرة في خلق فرص العمل وزيادة دخل الفقراء ومن ثم سد الفجوة في توزيع الدخل بين الفئات المختلفة في المناطق الحضرية على ما يلي:

- الظروف الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية لكل منطقة؛
- مدى توافر درجة التشابك الصناعي في كل منطقة؛
- مدى توافر العمالة والتكنولوجيا الأزمة؛
- مدى توفر الخدمات اللازمة للمشروعات محليا وتوفر فرص التسويق؛
- وجود فرص التمويل والائتمان.[1]

ثانيا: مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي: من المؤكد أن وجود تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة معا وتكاملها يعتبر ظاهرة صحية، تدفع عملية التنمية إلى الإمام، فالمؤسسات الكبيرة تسود في النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية،بينما المؤسسات الصغيرة تسود في تلك النشاطات التي لا تظهر فيها أهمية وفورات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة المنتج ذاته أو طبيعة العملية الإنتاجية، أو سبب ضيق السوق الكلية للسلعة، وعلى ذلك المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي تتواجد جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة لا تخرج عن كونها:

- إما أن تكون مؤسسات نشاطها يفضل أن يتم على مستوى صغير للأسباب الصغيرة
- إما مؤسسات صغيرة تتكامل مع المؤسسات الكبيرة خاصة في النشاط الصناعي .

ومن هنا تبدوا أهمية المشروعات الصغيرة التي تنخفض فيها التكلفة الاستثمارية اللازمة في المتوسط لخلق فرص العمل متزايدة، وهو ما يتوقف على معامل رأس المال المستثمر للعامل، وإن الزيادة الإضافية في رأس المال المستثمر للعامل بالمنشآت كبيرة الحجم لا تتناسب مع الزيادة المتحققة في انتاجية العامل، مما يجعل المشروعات الصغيرة هي الأقدر على تعظيم فرص العمالة والناتج الصناعي المتحقق من استثمار مبلغ معين من رأس المال وذلك بالمقارنة المشروعات كبيرة الحجم.[2]

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة

إن دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر على الجانب الاجتماعي من خلال توفير مناصب الشغل والتقليل من معدلات البطالة وإنما تساهم أيضا في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في الناتج الداخلي والقيمة المضافة من خلال ما يلي:

[1]– أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن**، الطبعة الأولى، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص12

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص 53 – 54.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات: باعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو من القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر فهو بطبيعة الحال يعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام دون النظر إلى قطاع المحروقات باعتباره القطاع الأول في الاقتصاد الوطني دون منافس.

يشمل الناتج الداخلي الخام على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو الأجانب، فالمساهمة الأكبر كانت للقطاع الخاص بما انه الممثل الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حساب القطاع العمومي، ولتوضيح الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق النمو المتزايد للناتج الوطني الخام.[1]

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة: يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة باختلاف طبيعتها القانونية ومجالات نشاطها في مختلف الدول التي تبنت تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية الاقتصادية. إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة سيتم الاعتماد فيها على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط الذي تنشط فيه والطابع القانوني الذي تنتمي إليه.

تعتبر عملية تشكيل القيمة المضافة من أهم المؤشرات على قوة أي اقتصاد في العالم، حيث تظهر قدرة ذلك الاقتصاد الإنتاجية والإبداعية كذلك، ولا شك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو القطاع العام تلعب دورا كبيرا في هذه العملية.[2]

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات والتنمية المحلية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في ترقية الصادرات والتي توفر النقد الأجنبي وتخفيف عجز الميزان التجاري إلى جانب ذلك تساهم هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات[1]: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بل أنها

[1]- بغداد بنين، **مداخلة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، تقرت، الجزائر، 5-8 ماي 2013، ص9.

[2]- هند جمعوني، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية**، أطروحة الدكتوراه، اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 – الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2018، ص265.

ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات للكثير من الدول، كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات. يتحقق ذلك من خلال وجود تنافسية مابين مختلف المؤسسات، فالجزائر تحتل الرتبة 86 ضمن ترتيب الدول العربية 139 دولة في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لانتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم بشكل عام.

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية:

- منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية

- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير متعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لآخر ومن خط إنتاج لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية[2]: تعتبر هذه المؤسسات الأسلوب المفيد في إقامة تنمية محلية بفضل سهولة تكييفها مع محيط هذه المناطق إلا أنها تقوم على مشاريع لا تتطلب استثمارات كبيرة واعتمادها على كثافة أكبر في اليد العاملة تساعد هذه المناطق على حل مشكلة البطالة، ويمكن اعتماد هذه المؤسسات في التنمية المحلية بالاعتماد على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة أو بالاعتماد على المؤسسات الكبيرة، والتي تقوم بفتح فروع تابعة لها في هذه المناطق مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1]- لخلف عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 58- 59.

[2]- نبيلة عليان، مرجع سبق ذكره، ص ص 120-121.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل بتطور مفهوم التنمية تطورت مؤشرات قياسها، فبعد أن كان قياس التنمية يعتمد على مؤشر وحيد تقريبا وهو الناتج المحلي الإجمالي، ظهرت العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تساعد على تقييم التنمية، إلى جانب ذلك تبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية، وأحد الدعائم الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية في جميع الاقتصاديات، حيث أن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دورا هاما جدا من خلال مساهمتها في تحقيق الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التنمية المحلية وترقية الصادرات.

الفصل الثالث:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الاقتصادية في الجزائر

تـــمـهـــيد

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية اقتصادية بالغة في الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة في الكثير من الجوانب الاقتصادية التي تخص المؤسسة أو الوضع الاقتصادي العام، كما أن الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقل عن سابقتها من خلال بعث الاستقرار العام، إن الأهمية البالغة لهذه المؤسسات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي لا تجعلها خالية من المشاكل والصعوبات سواء داخل المؤسسة في حد ذاتها أو خارجها، كما تواجه هذه المؤسسات تحديات مختلفة تتمكن من تخطي بعضها وترافقها تحديات أخرى طوال حياة المؤسسة. حيث تم توفير مجموعة من الهياكل التي تهدف إلى دعم وتمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

ولدراسة أعمق وأشمل لما تم ذكره تم تقسيم الفصل الثالث إلى ثلاث مباحث:

الـمبـحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: هياكل الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث01: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أن تتمكن من حيازة بعض الصفات حتى يمكن لها النجاح والتفوق على غيرها في مجال عملها، لها بيئات مختلفة منها الداخلية والخارجية ولكل من هذه البيئات مشاكل وفي أوقات تفرض عليها محاولة حل بعض هذه المشكلات والتعايش مع بعضها الآخر. بحيث تواجه هذه المؤسسات تحديات مختلفة وعلى أصعدة متباينة وهذا الأمر جعلها تعمل جاهدة للتأقلم مع معظمها وكذلك تطور نفسها لتخطي بعض التحديات الأخرى.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في إطار التّوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دفع عجلة التنمية في الجزائر، وبالنظر إلى الإصلاحات والبرامج التأهيلية المسطرة للرقي بهذا القطاع، فقد شهد تطورا ملحوظا عبر السنوات، مما أدى ذلك إلى زيادة معتبرة في حجم هذا النوع من المؤسسات.

لقد مر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بثلاث مراحل:

الفرع الأول: الفترة ما بين 1962-1981: تعود نشأة معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت متواجدة في الجزائر قبل الاستقلال إلى المخططات التي وضعتها السلطات الفرنسية آنذاك، والتي كانت تهدف إلى تطوير الصناعات المحلية بغرض تحقيق امتيازات للاقتصاد الفرنسي وجعل تلك الصناعات تلعب دورا مساعدا لنشاط الشركات الفرنسية الكبرى، وبعد الاستقلال مباشرة حدث هناك فراغ كبير وفوضى في الاقتصاد الجزائري بسبب المسير في الأجانب، ولهذا قامت الحكومة الجزائرية آنذاك بإصدار القانون رقم 227-63 الصادرة في 26 جويلية 1963، والذي يعتبر كأول قانون عالج موضوع الاستثمار حيث أقصى رأس المال الوطني الخاص وأعطى الأولوية في الاستثمار لرأس المال الأجنبي وللقطاع العام حيث كانت المشاريع التابعة للمستثمرين الأجانب تمثل 64% من إجمالي الاستمارات، بينما إستحوذ القطاع العمومي على 36 % ولم يسجل في الفترة 1962-1965 إلا إنشاء مشروعين استثماري في شكل مؤسسات صغيرة خاصة، إحداهما في صناعة الأحذية والأخرى في الصناعة الكيميائية البسيطة والسبب في ذلك يرجع إلى الرؤية السياسية للدولة الجزائرية آنذاك والتي كانت تتجه نحو اعتماد المنهج الاشتراكي في تسيير الاقتصاد وقد جاء قانون الاستثمار لعام 1966 في نفس السياق ليؤكد على احتكار القطاعات الإستراتيجية والحيوية للاقتصاد من طرف الدولة، ومنح الرخص والاعتمادات للمشاريع الخاصة كان بالضرورة يمر عبر اللجنة الوطنية للاستثمارات (CNI) على أساس معايير اختيارية معقدة ومجحفة بحل القطاع الخاص وأدى ذلك إلى تراجع نسبة الاستثمارات الخاصة بنسبة كبيرة في فترة الستينات

والسبعينات. لقد كانت تلك القوانين الخاصة بالاستثمار في تلك الفترة تشكل عائقا أساسيا أما تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي ترتبط أساسا بالاستثمار الخاص.[1]

الفرع الثاني: الفترة ما بين 1982 –1988: لقد كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد الاستقلال وحتى سنة 1988 أي بعد أزمة 1986، يتطور ببطء شديد، وعرف خلال هذه الفترة تنظيما يتجه إلى تحديد توسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن ملاحظة ذلك في القانون الخاص بالاستثمار والصادر سنة 1966 والذي كان يلزم اعتماد المشاريع الخاصة من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات وبشروط معقدة جدا، خصوصا وأن النظرة السائدة آنذاك بخصوص هذا القطاع غير محفزة واعتباره قطاعا انتهازيا وطفيليا، وأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة لا يمكن أن يقودها إلا القطاع العمومي. ورغم إقامة عدد لا بأس به من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، خصوصا على مستوى الجماعات المحلية فإن القطاع الخاص بقي مقيدا رغم الأوضاع المناسبة في التجارة والخدمات.

واستمر نفس الوضع تقريبا بعد ظهور القانون رقم 11-82 والصادر في 1982/08/21 والخاص بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، حيث تميز بشروط غير محفزة لهذا الاستثمار وهي:

- إجراءات الاعتماد إلزامية؛
- لا يتعدى تمويل البنوك 30 % من الاستثمار المعتمد؛
- لا ينبغي أن يتجاوز مبلغ الاستثمار 30 مليون دينار للمؤسسة ذات مسؤولية محدودة أو بالأسهم، و10ملايين دينار للمؤسسة الفردية أو شركة التضامن؛
- كما يمنع امتلاك عدة مشاريع.

إن هذا التقييد للاستثمار في القطاع الخاص أدى لسلوك تبذري و توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربية، كما أدى لتوجيه الاستثمار في الصناعات التقليدية خصوصا. والذي يمكن قوله بالنسبة لهذه الفترة، أن القوانين التي كانت تسير الاستثمار الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تركز أساسا على تحديد سقف للاستثمار وتوجيهه نحو فروع معينة كالتجارة والخدمات، أما بالنسبة للصناعات الخفيفة فركز على إحلالها بالواردات من السلع الاستهلاكية النهائية كالصناعات الغذائية، النسيج والكيمياء البسيطة وتحويل البلاستيك ومواد البناء، وكل هذا خلق ما سمي بالتبعية ضمن هذا المجال والتي مازال الاقتصاد الجزائري يعاني من آثارها حتى يومنا هذا.[2]

---

[1]– مسيكة بوفامة بعداش، رابح حمدي باشا، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد76، 2012، ص ص 7- 8.

[2]–أحمد حجاوي، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2011، ص 103.

الفرع الثالث: الفترة مابين 1988-2000: بعد الأزمة الاقتصادية (1986) وضمن الإصلاحات الاقتصادية التي انطلقت ابتداء من سنة 1988، ركز على أهداف قائمة على الحرية والمساواة في المعاملة لتحقيق التنمية، وتجسدت كل هذه الأهداف ضمن مجموعة متعاقبة للقوانين الهادفة لتحفيز الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الخاص المحلي والأجنبي على الخصوص.

وسيتم بتلخيص هذه القوانين فيما يلي:

- قانون النقد والقرض (90-10) أفريل 1990؛
- قانون تحرير التجارة الخارجية (37-91) 19 فيفري 1991؛
- القانون المتعلق بترقية الاستثمار (12-93) 05 أكتوبر 1993.

لقد استهدفت هذه القوانين كما ذكرنا سابقا إلى معاملة الاستثمارات العامة والخاصة بنفس المعاملة، مع إلغاء كل الاحتكارات وتحرير التجارة الخارجية.

لكن رغم ما جاءت به هذه القوانين فقد كانت حصيلة الاستثمارات لا تتعدى في مجملها مجرد نوايا استثمار، ويرجع كل هذا إلى جمود المحيط العام نظرا للبيروقراطية والمشاكل المالية والعقارية وغير ذلك.

الفرع الرابع: الفترة من2000 إلى يومنا هذا: لإعطاء دفع جديد للاستثمار، فقد أدخلت تعديلات على القوانين السابقة وهذا بإصدار الأمر الخاص بتطوير الاستثمار رقم (03-01) والصادر في 20 أوت 2001 والذي شمل على المستجدات التالية:

- إحلال الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (APSI) بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) مع إدخال اللا مركزية في نشاطاتها وهذا بإنشاء مكاتب محلية؛
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار.

وتأكيدا للأهمية التي أصبحت تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة مستويات سواء السياسية أو لذوي الاختصاص نجد:

- الإشارة ضمن برنامج الحكومة لفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل وإمكانيات النمو وتواجد ثروات معتبرة لم يتم استغلالها بعد؛
- تأكيد خبراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في مختلف التقارير، وفي تدخلاتهم الوطنية والدولية على ضرورة دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتفعيل دورها في التنمية نظرا لما أظهرته في مختلف الدول من قدرات ومقاومة للضغوطات الخارجية؛

- وقد نشأ عن هذا إصدار القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– قانون توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم(01-18) والصادر 12 ديسمبر2001 وعمل هذا القانون على تحديد وضبط إجراءات التسهيل الإداري اللازم تطبيقها خلال مرحلة إنشاء المؤسسة، ومنها ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها ضمن مناخ استثماري يمكن الاستفادة من مختلف أجهزة الدعم المتوفرة بالإضافة لوضع برامج وهيئات حكومية أخرى خصيصا لهذا القطاع.[1]

– إلا أن المشرع قام بإلغاء القانون رقم 18/01، السالف الذكر، بموجب القانون رقم 02/17، المؤرخ في 10 جانفي2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي أعطى المشرع من خلاله تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحدد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها، فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة.

كما أعاد النظر في تعريف كل من المؤسسة الصغيرة والمؤسسة المتوسطة والمؤسسة المصغرة وذلك في الجانب المتعلق بالمبالغ المالية التي يتم اعتمادها في تعريف هذا النوع من المؤسسات.

فبمقتضى القانون رقم 02/17، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يعرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات.

– تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250)شخصا.

– لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01)دينار جزائري.

– تستوفي معيار الاستقلالية. [2]

المطلب الثاني: مشاكل وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المشاكل والصعوبات والتي يمكن توضيحها في ما يلي:

أولا: جمود المحيط الإداري: تتطلب الإجراءات الإدارية عناية تامة لضمان تطابقها مع السياسات والتشريعات والنظم ذات الصلة، وتشكل هذه الإجراءات مساحة للالتقاء بين الحكومة من جهة وأصحاب المشاريع من جهة أخرى. وباعتبار أن نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتميز بالديناميكية. والملاحظ أن الإدارة الجزائرية لا تزال بنفس الروتين الرسمي الممل، فهناك الكثير من مشاريع

[1]– أنفال نسيب، خير الدين جمعة، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2003–2018)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد13، العدد01، 2019، ص ص 211-212.

[2]– قانون رقم 02/17، مرجع سبق ذكره.

الاستثمار عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها المحدد مما يضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا لا تعوض ويعود ذلك إلى:

- أن الذهنيات لم تتهيأ لهضم وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات ومن ثم التعامل معها بما تتطلبه من سرعة في إنجاز الإجراءات الإدارية؛
- السرعة في إصدار النصوص واتخاذ القرارات لا يواكبها حركية مماثلة في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي؛

فالمتمعن في قوانين الاستثمار المتتابعة يلاحظ أن السلطات الجزائرية اتخذت قرارات كبيرة لتشجيع الاستثمار غير أن الواقع يثبت العكس، حيث يوجد العديد من الممارسات المليئة بالصعوبات تثبط من عزيمة المستثمر.

أما الآجال المتوسطة لانطلاق مشروع في الجزائر فتقدر به 5 سنوات حسب الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وبسنتين حسب المستثمر وذلك بمساعدة خبير، وحسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مدة إنشاء مؤسسة يتراوح بين 6 أشهر و3 سنوات حسب طبيعة النشاط.

وللإشارة فإن الوقت الذي يستغرقه انطلاق مشروع في ألمانيا يتراوح بين يوم و24 أسبوعا وفي البرازيل بين 4 و7 أسابيع، أما اسبانيا فبين أسبوع و 28 أسبوعا و السويد بين 2 و4 أسابيع.[1]

ثانيا: المشاكل المتعلقة بالعقار والعقار الصناعي: المجال العقاري في الجزائر يعتبر من المجالات المعقدة وذلك لتعدد الهيئات المتدخلة والعديد من النصوص القانونية، وإلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار بحيث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل وكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والتي ضمت إلى الشباك الوحيد على مستوى وكالة تطوير الاستثمار، وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك ل:

- غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية.
- محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي و طغيان المضاربة على العقار الصناعي، حيث تم تحويل عدد معتبر من العقارات الصناعية إلى وجهة غير استثمارية كالبناء، وقد أدى ذلك إلى بروز عامل الندرة ومحدودية العرض.
- عجز التعليمة الوزارية رقم 28 المؤرخة في 15 مارس 1994 المتعلقة بآليات تسهيل منح الأراضي إلى المستثمرين عن تسوية مشكل العقار الصناعي، حيث ساهمت هذه التعليمة في تحويل مساحات مهمة من العقار الصناعي لصالح نشاطات عمرانية وتجارية، كما أنها عجزت عن توفير عقار صناعي قابل للاستغلال.[1]

[1]- عبد الله بن حموا، **تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، رسالة ماجستير التسيير الدولي للمؤسسات تخصص تسويق دولي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص ص 169-177.

ثالثا: مشاكل التمويل: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في مجال التمويل ويمثل ذلك إشكالا حقيقيا يحد من تطور القطاع، ويبقى أحد العوامل المعقدة والشائكة في حياة المؤسسة، حتى وأن سجلت المنظومة المصرفية بعض التطور فإن سلوك البنوك يبقى متخوفا إزاء جميع الاستثمارات غير المدعمة من طرف الدولة، وتبقى ملفات الاستثمار معطلة وآجال التنفيذ طويلة.

فمن جهة تعاتب البنوك المؤسسات على ضعف تنظيمها وتسييرها وانعدام الشفافية بها، ومن جهة أخرى تعاتب المؤسسات البنوك على قلة اهتمامها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغياب هياكل متخصصة لمعالجة الملفات.

وترجع مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أسباب أهمها:

- ضعف تكييف النظام المال المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ففي الوقت الذي يتحدث فيه الخطاب الرسمي عن إجراءات الدعم المالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة، فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي.
- غياب أو نقص شديد في ميدان التمويل الطويل المدى، ذلك أن معظم موارد البنوك في الجزائر تعتبر قصيرة المدى، أما فيما يخص تمويل دورة الإنتاج فان البنك يمول 15 يوما من دورة الإنتاج فقط.
- المركزية في منح القروض؛
- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة؛
- القروض البنكية المقدمة من البنوك العمومية لا تمنح على أساس حجم التدفقات المالية المستقبلية، بل تمنح غالبا على أساس تاريخ الزبون والضمانات المقدمة؛
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خاضع للإشهار إضافة إلى البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية حيث تستغرق معالجة ملف طلب القرض من شهر إلى شهرين على المستوى الجهوي، ومن 3 إلى 5 أشهر على المستوى المركزي؛
- محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية وذلك راجع لنمط التنظيم المصرفي المتميز بقرارات مركزية؛
- محدودية المنتجات المصرفية؛
- غياب هيئات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغياب تمويل تنافسي كافي.

[1]- رضا زهواني، **تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك، تقرت**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007، ص17.

ومن وأهم وأخطر المشاكل التي تواجه تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد مشكلة التمويل وذلك بسبب الجهاز المصرفي الجزائري الذي يتميز بمحدوديته على المستويات التالية:

- محدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالتكاليف والضمانات؛
- محدودية التمويل المتعلقة بالصيغ والإجراءات؛
- محدودية التمويل المتعلقة بالحجم والأولويات.[1]

رابعا: غياب التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية: تعتبر الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامل لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي فبالرغم من سياسة الإصلاح الجبائي التي كان من أهم أهدافها التخفيف من حدة الأعباء والعراقيل البيروقراطية الكبيرة التي مست النظام الجبائي في السنوات السابقة، إلا أنه لا يزال يتسم بكثير من التعقيدات وعدم الاستقرار و التدابير الاستثنائية، ما خلق حالة من عدم الشفافية وبطء عمل الإدارة الضريبية نتيجة عدم تعميم الإعلام الآلي، وعدم قدرة الإدارة الضريبية اعتماد فكرة الزبونية في علاقتها مع الغير.[2]

خامسا: مشاكل التموين: إن التموين بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل أحد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن معظمها يفتقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة، فبعد تحرير التجارة الخارجية ظهرت مؤسسات خاصة تمارس عملية الاستيراد والتي اهتمت باستيراد السلع الاستهلاكية السريعة النفاذ في السوق المحلية، الأمر الذي أثر على تموين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعاني من مشكل نقص التموين وارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية، وذلك نتيجة مشاكل الصرف.[3]

سادسا: ضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعدم حماية المنتوج الوطني: تواجه معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية قدرا متزايدا من المنافسة والضغوط الحادة، ذلك أن قوى التدويل والعولمة تضغط على الشركات بمختلف أنواعها وأحجامها، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ففي غالبية الدول النامية تظل هذه المؤسسات تعمل في أنشطة تقليدية تتسم بانخفاض الإنتاجية وضعف الجودة وصغر الأسواق المحلية التي تخدمها

---

[1]- صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 3، 2004 ص 39.

[2]- رضا زهواني، مرجع سبق ذكره، ص19.

[3]- محمد الصالح زويتة ، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 19.

وقلة الديناميكية التكنولوجية. وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بنفس هذه الخصائص باعتبار أن معظمها حديث النشأة، إذ تصنف أغلبية هذه المؤسسات من طرف الأجهزة التنظيمية والتسييرية الوصية عليها بأنها تحت المستوى الأدنى الاقتصادي المطلوب الذي يجب أن تتمتع به هذه المؤسسات في ظل متطلبات اقتصاد السوق.

ويعود ضعف المردودية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى الصعوبات والمشاكل الحادة التي تواجه هذه الأخيرة والانفتاح الاقتصادي غير المدروس على الأسواق العالمية وعدم استحداث طرق وميكانيزمات لحماية المنتج الوطني من منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالمية وانخفاض الأسعار. وقد تأثرت المؤسسة الجزائرية من إجراءات تحرير التجارة الخارجية دون أية مراقبة، وقد أدى ذلك إلى ظهور ظاهرة الاستيراد الفوضوي والتي شملت كل شيء.

إضافة إلى هذه التهديدات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في محيطها الخارجي المحلي، يمكن إضافة مشاكل هيكلية نجملها فيما يلي:

- غياب المعرفة الكافية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لعدم وجود دراسات جادة في معرفة خصائص وقدرات هذه المؤسسات بصورة دقيقة؛
- غياب المتخصصين في اقتصاديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها؛
- ضعف روح المقاولة التي تعني قدرة فرد أو مجموعة من الأفراد على استثمار أموالهم وتقبل مجموعة من المخاطر بعرض منتجات في السوق بهدف تحقيق الربح؛
- غياب ثقافة مؤسسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لذلك يجب العمل على إدخال هذا الفكر في تسيير وتنظيم هذه المؤسسات وذلك عن طريق ربطها بمراكز البحث والتكوين. [1]

المطلب الثالث: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

احتلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني وشهدت اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة من قبل الحكومة لما لها من أهمية ودور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن هنا نوجز أ هم التطورات التي شهدها هذا القطاع من خلال ما يلي:

الفرع الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملموسا خلال الفترة الممتدة ما بين 2015-2019 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1]- رضا زهواني، مرجع سبق ذكره، ص 23.

الجدول (1-3): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019

السنوات	الخاصة	العامة	التقليدية	المجموع المؤسسات	التطور	نسبة التطور
2015	934037	532	/	934569	-	-
2016	1022231	390	/	1022621	88052	%9.42
2017	1074236	267	/	1074503	51882	%5.07
2018	1141602	261	/	1141863	67360	%6.27
2019	1193096	243	/	1193339	51476	%4.51

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, N°28, N°30, N°32,N°34, N°36 ,15/05/2021, 15:30**,** P06.

- **التطور في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** = عدد المؤسسات خلال السنة – عدد المؤسسات لسنة قبل.
- **نسبة التطور**= التطور في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / عدد المؤسسات لسنة قبل.

الشكل(1-3): تطور عدد إجمالي المؤسسات خلال فترة ما بين 2015-2019.

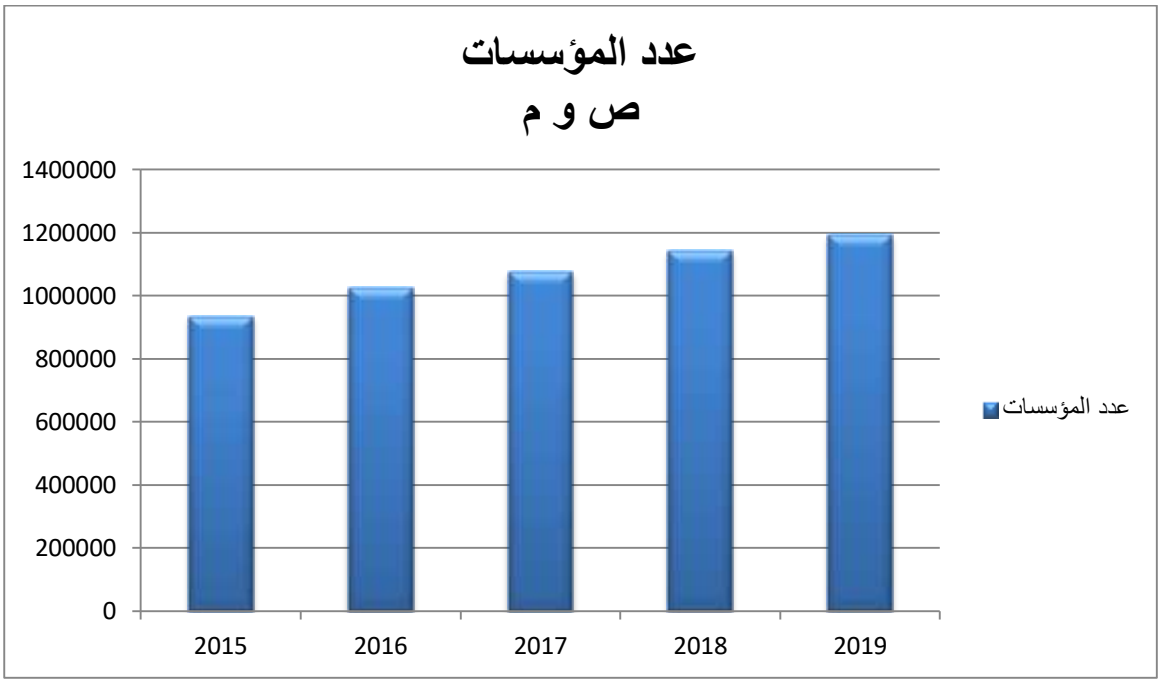

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, N°28, N°30, N°32,N°34, N°36 ,15/05/2021, 15:38 Excel 2010

من خلال الجدول (1-3) نلاحظ أن إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد حيث تطور من 934569 سنة 2015 إلى 1193339 سنة 2019، ونلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تمثل الحصة الأكبر من إجمالي عدد هذه المؤسسات مقارنة مع مؤسسات القطاع العام، حيث اهتمت الحكومة بالقطاع الخاص من خلال الدعم المادي والمعنوي لتدعيم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات لمواكبة التطور الذي تفرضه العولمة، أما

المؤسسات التابعة للقطاع العام فقد شهدت تراجع مستمر من سنة إلى أخرى وذلك نتيجة مساهمة عملية الخوصصة في تقليل هذه المؤسسات من 532 سنة 2015 إلى 243 سنة 2019.

في المقابل نلاحظ أن نسبة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تذبذب، فمن نسبة 9,42 % سنة 2016 والتي تعد أعلى نسبة تم تحقيقها انخفضت سنة 2017 إلى 5,07 %، لتصل إلى6,27% سنة 2018 ثم 4,51% سنة 2019، وهذا راجع إلى انخفاض تعداد المؤسسات التابعة للقطاع العام في المقابل تزايد عددها للقطاع الخاص بما أثر على نسبة تطور هذا القطاع ويرجع ذلك لعمليات التصفية والخوصصة التي باشرتها الدولة في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق.

الفرع الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

الشكل الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قطاعات النشاط الاقتصادي وتطورها خلال الفترة 2015-2019:

الشكل (2-3): نسبة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط.

النشاط / السنوات	الزراعة	الطاقة والمناجم	BTPH شركة البناء والأشغال العمومية	الصناعة التحويلية	الخدمات
2015	%1,11	%0,46	%28,32	%15,44	%54,67
2016	%1,10	%0,48	%30,34	%15,56	%52,52
2017	%1,11	%0,47	%29,04	%15,56	%53,82
2018	%1,11	%0,46	%28,76	%15,52	%54,14
2019	%1,11	%0,46	%28,32	%15,44	%54,67

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, N°28, N°30, N°32,N°34, N°36 ,16/05/2021, 10:30**,** P 09

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه هيمنة قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية، حيث يتمركز أغلب نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات بالدرجة الأولى بنسب تتراوح ما بين 52%و54 % خلال الفترة 2015-2019، ويرجع ذلك إلى زيادة إقبال المستثمرين للعمل في هذا القطاع نظرا لسهولة الولوج فيه والربح العالي مقابل مخاطر أقل.

أما المرتبة الثانية احتلها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسب تتراوح بين 27 %و 30%، ويرجع ذلك إلى سياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع الخاصة بهذا القطاع خاصة في مجال بناء السكنات والطريق شرق غرب الذي ساهم على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة متخصصة في هذا المجال.

أما المرتبة الثالثة كانت من نصيب قطاع الصناعات التحويلية حيث بلغت من 12% إلى 18%، وهذا راجع إلى عزوف الشباب عن التوجه نحو المشاريع الصناعية لكونها تحتاج إلى إمكانيات كبيرة، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري احتل المرتبة الرابعة بنسب تراوحت بين 1,63 % و2,89% ويرجع هذا لعزوف المستثمرين من هذا القطاع نظرا لكونه نشاط متعب ويحتاج يد املة متخصصة ومدبرة ولها قدرة على التحمل، بالإضافة إلى التقلبات الطبيعية والتي تؤثر بشكل أكبر على هاذين القطاعين مما يزيد من نسبة المخاطر.

الجدول(3-3): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب نوع المؤسسة خلال الفترة 2015-2019

النوع / السنوات	TPE عدد الأقل للموظفين من 10	PE عدد الموظفين بين 10و49	ME عدد الموظفين بين 50 و249
2015	907659	2054	2855
2016	993170	26281	3170
2017	1042121	28288	4094
2018	1107607	29688	4567
2019	1157539	31027	4773

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, N°28, N°30, N°32,N°34, N°36 ,16/06/2021, 13:30,P08 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المؤسسات التي عدد عمالها أقل من 10 موظفين للمؤسسات المصغرة عددها أكبر من المؤسسات التي عدد موظفيها أكثر من 10 وهذا راجع قلة تكاليفها وصغر حجمها وسهولة تسييرها.

المبحث الثاني: هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسات المتوسطة والصغيرة تحتل مكانة أساسية ضمن أولويات الحكومة الجزائرية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية....الخ، وفي ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص عمل قادرة على استيعاب الزيادة في قوة العمل فضلا عن التحديات التي تطرحها التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية قامت الجزائر بتبني إستراتيجية شاملة متكاملة هدفها تنمية وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وهذا من خلال أساليب دعم، وهياكل وهيئات هدفها الإشراف على نمو وتطور هذه المؤسسات، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووكالة ANSEJ

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هياكل دعم وتأهيل مختلفة ومتنوعة من بينها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ حيث عرفت هذه الأخيرة تعديلات في جوانب مختلفة يتم التطرق.

الفرع الأول: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئت سنة 1994 عرفت هذه الهيئة عدة تطورات نتيجة الإصدار المتلاحق للنصوص القانونية المنظمة لسير نشاطها، بهدف تمكينها من القيام بمهامها على أكمل وجه، ويمكن حصر ذلك في:

- ترقية الاستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها وتحويلها وتطويرها؛
- ترقية الشراكة والاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين ظروف حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العقار المهني؛
- العمل على إحداث وتفعيل التعاون الجهوي والدولي في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما في مجال ترقية دعم تمويل هذه المؤسسات فتقوم بما يلي:[1]

- اقتراح كل عمل يساعد على ترقية آليات تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ووضعها؛
- المبادرة إلى تعبئة التمويلات لصالح المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- الاقتراح على السلطات المختصة أشكال متابعة مجموع التمويلات الموجهة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وإلى جانب مهامها الرئيسية، فقد تم إلحاق هيئات أخرى بعمل الوزارة؛ إذ تم إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-80 الذي حدد المهام الموكلة لهذا المجلس كما يلي:[2]

- ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الاقتصادي وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة؛
- تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة؛
- جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، وبصفة خاصة من الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات إستراتيجية لتطوير القطاع.

كما وضعت تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هياكل دعم تعرف " المشاتل" ، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتخذ أحد الأشكال التالية:[1]

---

[1] -المرسوم التنفيذي رقم2000 -90 يحدد صلاحيات وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية،الجزائر، العدد42، المؤرخة في 2000/07/16، ص07.

[2] -المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 13، المؤرخة في 2003/02/25 ، ص22.

- **المحضنة:** وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- **ورشة الربط:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية؛
- **نزل المؤسسات:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

وتهدف مشاتل المؤسسات إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي والمشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها؛
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة، وتقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد؛
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.

كما تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 استحداث وتحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها كهيئة أخرى تعمل في مجال ترقية وتطوير هذه المؤسسات تحت وصاية الوزارة المكلفة بها، وتسعى هذه المراكز إلى:

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين؛
- تطوير ثقافة التقاول؛
- ضمان تسيير الملفات التي تحظى بدعم ومساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها؛
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع، إضافة إلى تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي؛
- تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية؛
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل التقائها بعالم الأعمال والإدارة واندماجها محليا ودوليا؛
- تشجيع البحث والتأكيد على أهمية التكوين والحصول على الاستشارة في المجال المالي والصناعي والتكنولوجي.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والتعديلات التي مست الوكالة

عملت الجزائر على إنشاء هياكل الدعم مختلفة وعملت على تطويرها من بينها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والتي شهدت تطورات وتغييرات مختلفة من بينها تغيير اسمها والذي أصبح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مع إنشاء إجراءات جديدة تتبعها هذه الوكالة.

[1] محمد مداحي، أحمد عزوز، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد02، العدد01، جوان 2018، ص350

أولا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب Agence National de Soutien a l'Emploi des Jeunes (ANSEJ)

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهي هيئة حكومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة ويتولي متابعة الأنشطة العملية لهذه الوكالة السيد الوزير المكلف بالتشغيل، وهي تسعي إلي دعم الشباب وإعطاء فرصة إنشاء مؤسسات مصغرة لهؤلاء الشباب، وتتضمن فروع جهوية ومحلية على الصعيد الوطني، وتهدف إلى:

- تسخير كل المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر الشاب من أجل تسهيل نشاطاته؛
- تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات والتخفيضات في نسب الفوائد؛
- خلق برامج تدريبية للشباب المستثمرين من أجل ترقية وتنمية مهاراتهم وأساليبهم الاستثمارية؛
- المتابعة والإشراف على الاستثمارات التي يديرها الشباب، والحرص على احترام البنود التي يتضمنها دفتر الشروط المتعلق بالوكالة؛
- تدعيم وتقديم الاستشارة للشباب المستثمر أصحاب المشاريع؛
- إقامة العلاقات المالية المتواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالية لتمويل المشاريع لانجازها واستغلالها؛
- التخفيف من حدة البطالة؛
- تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية؛
- تنمية روح الإبداع والمبادرة لدى الشباب؛
- الإشراف على دراسات الجدوى التي تقوم بها الجهات المتخصصة.

هي هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء مؤسسات، وموجهة للشباب العاطل عن العمل، الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19-35 سنة، والحامل لمشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات وضعت الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة، ويقوم وزير التشغيل بمتابعة ومراقبة أعمالها وأنشطتها العملية تتضمن فروع جهوية تستشار من طرف مجلس توجيهي، ويقوم بإدارتها مدير عام، كما تخضع لرقابة مجلس المراقبة، وتتولى هذه الوكالة تمويل جميع نشاطات الإنتاج ماعدا النشاطات التجارية البحتة والخدمات، مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري يصل 10 ملايين دينار جزائري.[1]

[1]- صالح صالحي، **مرجع سبق ذكره**، ص32-33.

ثانيا: التعديلات التي مست الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ "[1]

وفق للعدد الأخير (70) من الجريدة الرسمية مرسوم تنفيذي 20-329 في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق ل22 نوفمبر2020 يقضي بتغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "أنساج" وإعادة تنظيمها. تم تحديد قانونها الأساسي، تغيير اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE.

وفضلا عن مهامها المحددة في قانونها الأساسي، فإن الوكالة مكلفة أيضا بتطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وبإعداد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية.

كما تقوم الوكالة بتشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي والوطني، والسهر على عصرنة وتقيس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها، إلى جانب إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.

وتعمل أيضا على عصرنة ورقمنه آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة، وتشجع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة كما تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة. ومن أجل تأدية مهامها، تتوفر الوكالة على هياكل مركزية (مديريات مركزية ومفتشية عامة) وهياكل محلية (وكالات ولائية وفروع محلية يحدد اختصاصها الإقليمي بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة). وبخصوص مجلس التوجيه للوكالة، فإنه يتكون من ممثلي الوزراء المكلفين بالمؤسسات المصغرة، بالشؤون الخارجية، بالداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بالمالية، بالتضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، بالصناعة، بالتجارة، بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.كما يضم مجلس التوجيه في تشكيلته الأمين الدائم لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوى المشاريع أو ممثله، رئيس جمعية البنوك والمؤسسات المالية أو ممثله، إضافة إلى ممثلين عن منظمات الشباب ذوي المشاريع، الأكثر تمثيلا على المستوى الوطني. أما لجنة المراقبة، فإنها تتكون من أربعة أعضاء ينتخبهم مجلس التوجيه لمدة سنة قابلة للتجديد، حسب نفس النص الذي يوضح أن رئيسها ينتخب من بين أعضائها لعهدة مدتها سنة واحدة. وتجتمع لجنة المراقبة وفقا للمرسوم الجديد في دورة عادية بناء على استدعاء من رئيسها كما يمكنها أن تجتمع في دورة غير عادية عند الحاجة، بطلب من

[1]-الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، العدد70، 25 نوفمبر2020، ص9.

رئيس مجلس التوجيه أو نصف أعضائها بحضور المدير العام أو ممثله. وحسب نفس النص، يساعد المدير العام للوكالة في ممارسة مهامه أمين عام ومفتش عام ومديرون مركزيون ومستشارون، منهم مستشار قانوني.

ثالثا: الإجراءات الجديدة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب سابقا والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حاليا عند إحداث أنشطتهم، يجب على الشاب أو الشباب ذوي المشاريع أن يستوفوا الشروط مجتمعة أهمها:

- أن يتراوح عمره أو عمرهم ما بين 19و40 سنة؛
- أن يكون أو يكونوا ذوي شهادة أو تأهيل مهني ولهم مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى؛
- أن يقدم أو يقدموا مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق الحد الأدنى المحدد؛
- ألا يكون أو ألا يكونوا قد استفادوا من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاطات.

الجدول(4-3): تفصيل المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط لوكالة Ansej في 2019/12/31

القيمة: مليون دج

نوع النشاط	المشاريع الممولة	%	عدد الوظائف	المبلغ المستثمر
الزراعة	58141	15%	137498	216230359728
الفنون والحرف اليدوية	43130	11%	126514	110871903821
البناء الأشغال العامة	34889	9%	101121	134870488891
الهيدروليك	560	-	2057	3 323563996
الصناعة	27352	7%	78721	129921151276
أعمال الصيانة	10573	3%	24350	29204228877
الخوخ	1131	0,29%	5549	7499507851
مهنة حرة	11917	3%	26714	32084560550
الخدمات	108561	28%	252806	354292552702
النقل المبرد	13385	3,5%	24132	33767158812
نقل البضائع	56530	14,7%	96237	145557153559
نقل المسافرين	18997	5%	43698	46707206849
المجموع	**385166**	**100%**	**919397**	**1244329836912**

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, N°28, N°30, N°32,N°34, N°36 ,15/06/2021, 17:00 **,** P27.

يتضح من خلال الجدول أعلاه الذي يبين المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط لوكالة ANSEJ حيث نلاحظ أن قطاع الخدمات يمثل أكبر حصة من التمويل، يليه قطاع الزراعة الذي شهد تمويله تطورا ملحوظا وهذا راجع إلى انخفاض تكاليفها وسهولة الاستثمار فيها بحيث تساهم بتوفير مناصب الشغل وتقليص البطالة في الجزائر نجد قطاع الخدمات يحقق أعلى عدد توظيف يمثل 252806 موظف، في المقابل توجد بعض النشاطات التي شهدت انخفاض في نسبة الحصول على تمويل أهمها القطاع الصناعي والذي يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في هذا القطاع الذي يتطلب في العادة موارد مالية كبيرة تفتقر إليها في الغالب هذه المؤسسات.

المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تقوم الجزائر بإنشاء وتطوير وتحديث وسائل وهيئات دعم وتأهيل المؤسسات الصغير والمتوسطة وتدعيم الشباب على الاستثمار في هذا النوع من المشاريع من بين هذه الهياكل هي الصندوق الوطني للتأمين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

أولا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة " CNAC" Caisse Nationale des d'Assurance Chômage هذا الصندوق الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في جويلية 1994، أوكلت له مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و50 سنة والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة التسعينات كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بخلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن يقدم لهم تكوينا خاصا في المجالات المهنية التي عليها طلب في سوق العمل.[1]

هو ما يتضح من مهامه، والمتمثلة في :

- المساعدة على البحث عن الشغل؛
- دعم العمل الحر؛
- التكوين بإعادة التأهيل.

بتوفر الشروط اللازمة ووفقا للأحكام التنظيمية للصندوق يمكن الاستفادة من عدة امتيازات هي: [2]

- **الامتيازات المالية:** تتلخص في:

- الصيغة الوحيدة للتمويل حسب الصندوق هي الصيغة ثلاثية الأطراف، التي يغطي الجزء الأكبر منه مصاريف اقتناء العتاد والمعدات الجديدة؛
- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- القرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الصندوق.

- **الامتيازات الجبائية:**

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

[1]- علوني عمار، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 10، 2010 ص182.

[2]- سليمة هالم، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 2004-2014**، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص 181.

- تخفيض بنسبة 12%من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات؛
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

الجدول(5-3): تفصيل المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط لوكالة CNAC في 2019/12/31

القيمة: المليون دج

نوع النشاط	المشاريع الممولة	عدد الوظائف	المبلغ المستثمر
الزراعة	23144	55436	95134,47
الفنون والحرف اليدوية	14383	37553	47073,70
البناء الأشغال العامة	8589	27486	34966,91
الهيدروليك	347	1174	2446,42
الصناعة	11767	34205	54 440,93
أعمال الصيانة	898	2179	2743,92
الخوخ	490	1755	3391,65
مهنة حرة	1228	2670	5219,05
الخدمات	31348	66497	112423,75
نقل البضائع	45850	69670	118392,15
نقل المسافرين	12234	18569	29008,29
المجموع	**150278**	**317194**	**505241,25**

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, N°36 ,19/06/20, 11:30, P27.

يتضح من خلال الجدول أعلاه الذي يبين المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط لوكالة CNAC حيث نلاحظ أن قطاع نقل البضائع والخدمات يمثل أكبر حصة من التمويل، يليه قطاع الزراعة الذي شهد تمويله تطورا ملحوظا وهذا راجع إلى انخفاض تكاليفها وسهولة الاستثمار فيها بحيث تساهم بتوفير مناصب الشغل وتقليص البطالة في الجزائر نجد قطاع نقل البضائع يحقق أعلى عدد توظيف يمثل 69670 موظف، في المقابل توجد بعض النشاطات التي شهدت انخفاض في

الحصول على تمويل أهمها أعمال الصيانة والهيدروليك والذي يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في هذا القطاع الذي موارد مالية كبيرة تفتقر إليها في الغالب هذه المؤسسات.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار"ANDI": الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت سنة 2001 في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن، وتخول الوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار التي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة أو توسع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات ويستفيد المستثمر في إطار هذه الوكالة من تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على التجهيزات المستوردة وكذا من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار.

وقد أوكلت إلى الوكالة المهام التالية:

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات؛
- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمر بين الوطنيين والأجانب؛
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار؛
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات؛
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.[1]

[1]- شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، **واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، 2013/6/5، ص7.

الجدول(6-3): تفصيل المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط لوكالة ANDI في 2019

القيمة: بالمليون دج

النشاط	المشاريع المصرحة	المبلغ بالمليون دج	التوضيف
النقل	43	3961	640
البناء والأشغال العامة	780	71722	7940
الصناعة	1524	462107	49698
الخدمات	269	55870	5463
السياحة	176	133200	8151
الصحة	89	32921	2923
الزراعة	148	37357	2574
المجموع	**3029**	**797138**	**77389**

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, N°36,19/06/2021,18:00 **,** P16.

يتضح من خلال الجدول أعلاه الذي يبين المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط لوكالة **ANDI** حيث نلاحظ أن قطاع صناعة يمثل أكبر حصة من التمويل، يليه البناء والأشغال العامة الذي شهد تمويله تطورا ملحوظا وهذا راجع إلى أن وكالة **ANDI** تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية والمؤسسات الإنتاجية من أجل تحقيق قيمة مضافة، بحيث تساهم بتوفير مناصب الشغل وتقليص البطالة في الجزائر نجد قطاع الصناعة يحقق أعلى عدد توظيف يمثل 462107موظف، في المقابل توجد بعض النشاطات التي شهدت انخفاض في الحصول على تمويل من قبل هذه الوكالة أهمها الق والهيدروليك والذي يعود بالدرجة الأولى إلى أن هذه الوكالة تهتم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية التي تساهم في تحقيق قينة مضافة للاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة" ANGEM"

تم إحداث هذه الوكالة بعد إصدار المرسوم التنفيذي رقم 01-14 المؤرخ بتاريخ 2004/01/22 لتسيير جهاز القرض المصغر الذي يعد قرضا يمنح لفئات المواطنين دون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13 الموافق 2004/01/22.[1]

وتضطلع هذه الوكالة بعدة مهام منها: [2]

[1]- بن عنتر عبد الرحمان، **واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة ميدانية**، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر العدد الأول، 2008، ص158-159.

[2]- محمد مداحي، أحمد عزوز، **مرجع سبق ذكره**، ص354

- تسيير جهاز القرض المصغر؛
- منح قروض دون مكافأة عندما تفوق كلفة المشروع مئة ألف دج، يخصص لتكملة مستوى المساهمات الشخصية المطلوبة للاستفادة من القرض البنكي؛
- إنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز ومرافقتهم ودعمهم من خلال تقديم الاستشارة وعمليات التحسيس والإعلام؛
- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل، ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها

ويشترط للاستفادة من القرص المصغر مايلي: [1]

- بلوغ سن 18 ومافوق؛
- عند امتلاك أي مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة؛
- إثبات مقر الاقامة؛
- عدم المساعدة من مساعد أخري لإنشاء النشاطات؛
- الاستفادة من الكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب بإنجازه؛
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية في تمويل المشروع؛
- الانخراط في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

وتقدم هذه الوكالة نوعين من التمويل ثنائي وثلاثي؛ الأول يخص تمويل اقتناء المواد الأولية وتساعد فيه الوكالة المستفيد، أما الثاني فيضم إلى جانب الطرفين السابقين طرفا ثالثا وهو البنك، والجدول الموالي يوضح قيمة كل من التمويلين إلى غاية 2019/12/31 إضافة إلى عدد المنصب المستحدثة في إطار كل صيغة:

الجدول(7-3): توزيع القروض الممنوحة من قبل ANGEM حسب نوعية التمويل لسنة 2019

نوع التمويل	عدد القروض	نسبة المساهمة	عدد مناصب العمل
تمويل اقتناء المواد الأولية	832247	90,46%	1 219080
التمويل الثلاثي (البنك- الوكالة- المستفيد)	87738	9,54%	133090
المجموع	**919985**	**100,00%**	**1 352170**

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, N°36 , 22/06/2021 , 8:20 **,** P22 .

[1]- محمد الأمين وليد طالب، **الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد5، العدد 01، جوان 2019، ص223.

في سبيل دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل أنشطتها الاقتصادية إن المساهمة التي تقدمها وكالة **ANGEM** مكنها منذ إنشائها إلى غاية ديسمبر 2019 من خلق عدد معتبر من مناصب العمل، وهو الهدف الأساسي من تطوير هذا النوع من المؤسسات وهو تقليص البطالة.

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

بعد التطرق إلى الجزء النظري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم التصنيفات التي عرفتها والمشاكل والمعوقات التي تواجهها هذه المؤسسات، وأيضا مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في تحقيق مناصب شغل والرفع من القيمة المضافة وترقية الصادرات والواردات وتحقيق الناتج الداخلي الخام، سوف يتم تخصيص الدراسة التطبيقية لتقييم واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز دورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

عملت الحكومة الجزائرية على الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها وتطويرها ودعمها، حيث تلقى هذا القطاع اهتماما بالغا من قبل الدولة في السنوات الأخيرة لما لها من أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال ومهم في تقليص البطالة بتوفير مناصب شغل، ويمكن توضيح ذلك في ما يلي:

الجدول (8-3): عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015-2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
التشغيل الإجمالي	10594000	10845000	10858000	11001000	11281000
مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الإجمالي	2371020	2487914	2540698	2724264	2885651
نسبة المساهمة	%22,38	%22,94	%23,39	%24,48	%25,58
نسبة التشغيل الإجمالي في الجزائر	%37,2	%38,1	%37,7	%37,6	%37,5

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, N°28, N°30, N°32,N°34, N°36 ,27/04/2021, 10:30.

Source: https://data.albankaldawli.org/country/DZ. 27/05/2021, 27/05/2021, 22:25.

الشكل (2-3): نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مناصب الشغل خلال الفترة (2015-2019)

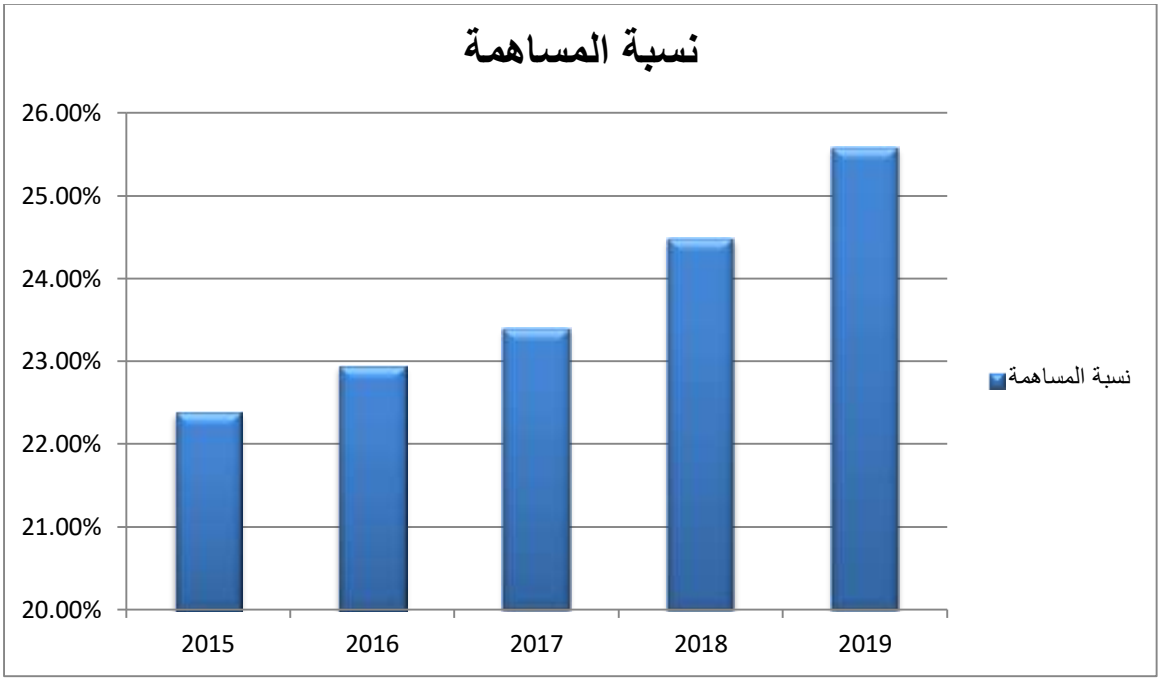

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, N°28, N°30, N°32,N°34, N°36 ,27/04/2021, 12:45. Excel 2010.

من خلال الجدول (3-3) نلاحظ أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشغل عددا كبيرا من العمال، حيث يتضح أن نسبة مساهمة هذه المؤسسات في التشغيل في تزايد مستمر حيث بلغت نسبة 22,38% سنة 2015 لتصل إلى 25,58% سنة 2019 مع ثبات نسبي لتطور التشغيل الإجمالي في الجزائر، وعليه فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة كبيرة من النسبة الإجمالية للتشغيل في الجزائر حيث بلغت نسبة مساهمتها بمعدل 25,58 % من 37,5% لسنة 2019 وأكبر من نصف إجمالي التشغيل في الجزائر.

يرجع ذلك لتطبيق برامج التنمية التي شرعت فيها الدولة لصالح هذه المؤسسات في إطار الإستراتيجية التي تهدف للرفع من مستويات التشغيل، وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بخصائص أثرت بشكل واضح على حجم العمالة حيث نجد أن:

- صاحب المنشأة يزاول العمل بنفسه مع الاستعانة بأفراد أسرته وبعض الأقارب، ويبرز ذلك بوضوح في مجال تجارة التجزئة والخدمات البسيطة المتنوعة؛
- عمل الحكومة الجزائرية تطوير وتأهيل هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تهدف إلى التخفيف من حدة مشكل البطالة بتوفير مناصب شغل جديدة لفئة الشباب العاطل على العمل.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في تدعيم وترقية صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات ويمكن توضيح ذلك في الجدول (9-3):

الجدول(9-3): صادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015-2018

القيمة: بمليار دولار أمريكي

السنوات	2015	2016	2017	2018
الصادرات خارج المحروقات	1969	1781	1930	2830
الصادرات الإجمالية	37787	30026	35191	41168
النسبة	%5.2	%5.9	%5.5	%6.9

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, N°28, N°30, N°32,N°34, N°36 ,29/05/2021 , 10:10.

الشكل(3-3): نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2015-2018

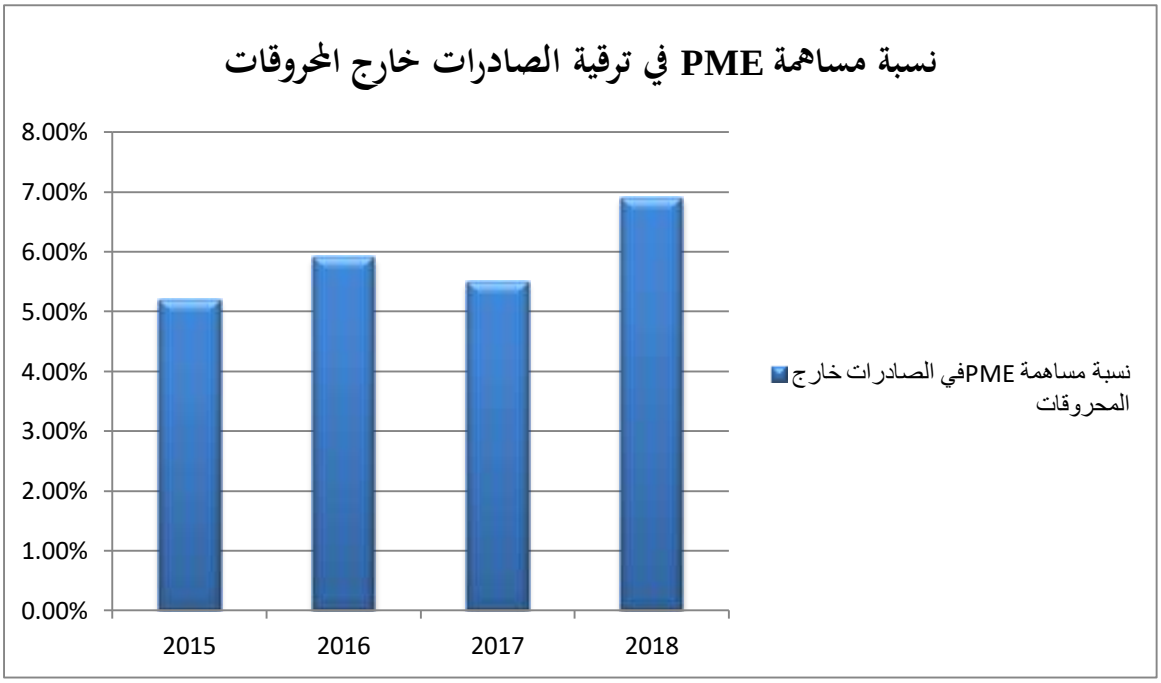

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, N°28, N°30, N°32,N°34, N°36 ,29/05/2021 , 11:10.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، وتساهم في إحداث فائض في ميزان المدفوعات للكثير من الدول، كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها، وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسن مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.

ومن خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات لا تشكل سوى نسبة هامشية من إجمالي الصادرات حيث بلغت سنة 2018 نسبة 6,9% أي ما يعادل 2830 مليار دولار مسجلة بارتفاع قدره 288 مليار دولار عن السنة السابقة، وهذا راجع إلى استحواذ الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات في الجزائر.

وفي هذا الإطار يمكن أن تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في ترقية الصادرات وذلك نظرا لتوفر العديد من العوامل المساعدة على ذلك نذكر منها:

- امتلاك الجزائر لميزة نسبية في قطاعات هامة، كالفلاحة، الصناعات الاستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة، ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا متميزا في هذه القطاعات، ولذلك يجب على السلطات تقديم امتيازات إضافية لدفع هذه المؤسسات لمزاولة نشاطها في هذه القطاعات، وكذا توفير وسائل كفيلة بتشجيع التصدير مثل القروض، التأمينات، شهادات النوعية... الخ؛
- تبقى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوقفة إلى حد كبير على سعيها نحو إقامة تحالفات فيما بينها.

ومن أجل تطوير مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب:

- وضع نظام خاص لمراقبة نوعية المنتجات بغرض ملاءمتها للأسواق الأجنبية؛
- إيجاد آليات لرصد الفرص التسويقية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تمكين تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغرض تمكينها من الوصول إلى درجة المطابقة مع المعايير الدولية؛
- تكوين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تمكينهم من التحكم في مختلف الإجراءات المتعلقة بعملية التصدير (الإجراءات الجمركية، عقود تأمين البضائع الموجهة للتصدير، إرسال البضائع.....)؛
- يجب تدخل البنوك وتقديم المساعدة التقنية، بالإضافة إلى توفير القروض اللازمة لإتمام عملية التصدير؛
- تمكين المتعاملين الاقتصاديين من الحصول على المعلومات عن الأسواق الأجنبية؛
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في المعارض الدولية.

الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في تحقيق والرفع من القيمة المضافة، لقد سعت الجزائر للرفع من القيمة المضافة خارج المحروقات فعملت على تبني عدة سياسات وبرامج استثمارية من أهمها ترقية المؤسسات الصغير والمتوسطة والجدول (10-3) يوضح مدي هذه المساهمة:

الجدول (10-3): تطور نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق قيمة مضافة بالنسبة للقطاع الخاص والعام خلال الفترة 2015-2018

القيمة: مليار دج

السنوات / القطاع	2015	2016	2017	2018
القطاع العام	1313,36	1414,65	1291,14	1362,21
القطاع الخاص	7924,51	5829,27	8815,62	9524,41
المجموع	9237,87	9943,92	10106,8	10886,62
نسبة مساهمة القطاع الخاص	%85,78	%85,77	%87,225	%87,49
نسبة مساهمة القطاع العام	%14,22	%14,23	%12,775	%12,51

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, N°28, N°30, N°32,N°34, N°36 ,30/05/2021 , 17:30.

الشكل(4-3): نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة خلال الفترة 2015-2018

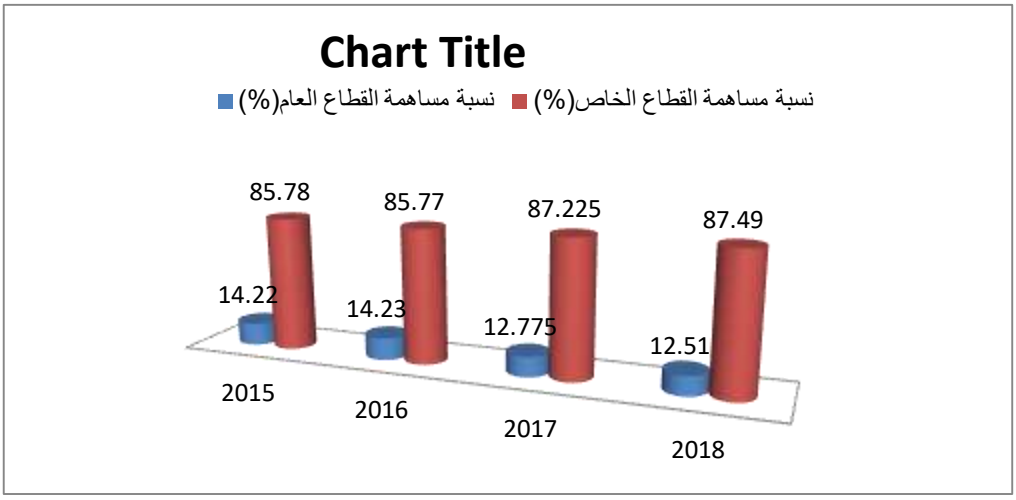

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, N°28, N°30, N°32,N°34, N°36 ,30/05/2021 , 18:30.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة في تزايد مستمر حيث بلغت 9237,87سنة 2015 لتصل إلى 10886,62سنة 2018، في المقابل نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة الخاصة تساهم بشكل كبير في خلق القيمة المضافة حيث بلغت 85,78 % سنة 2015 لتصل إلى 87,49 % عام 2018، في حين تبقى مساهمة القطاع العام خارج المحروقات في القيمة المضافة ضئيلة لا تتعدى 12,51 % سنة 2018، وهذا راجع إلى عملية الخوصصة التي شهدتها المؤسسات مما أدى إلى تقليل نسبة مساهمة القطاع العام.

الفرع الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

يمثل الناتج الداخلي الخام كل ما يتم إنتاجه داخل التراب الوطني من منتجات اقتصادية نهائية خلال فترة زمنية معينة، وللوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الناتج الداخلي الخام تم وضع الجدول (11-3):

الجدول (11-3): نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 2015-2019

القيمة: مليون دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
المساهمة في الناتج الداخلي الخام	2424,71450	2635,1715	2802,0599	2962,1895	3131,3759
الناتج الداخلي الإجمالي	18499,04	17862,4	19249,85	20259	20288,40
نسبة المساهمة	%13,10	%14,15	%14,56	%14,62	%15,43

Source: https://data.albankaldawli.org/country/DZ, 8/06/2021, 7:20.

الشكل(5 -3): نسبة مساهمة الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 2015-2019

Source: https://data.albankaldawli.org/country/DZ, 8/06/2021, 7:20.Excel 2010.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الناتج الداخلي الخام في تزايد تدريجي فقد حققت سنة 2015 نسبة 13,10 % في المقابل حققت سنة 2019 نسبة 15,43 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام وهي نسبة مقبولة وهذا راجع إلى اهتمام الجزائر بهذا القطاع وتهدف خلال هذه الفترة للرفع

من الإنتاج الداخلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة بعد انهيار أسعار النفط، إلا أن نسبة تطور مساهمة هذا القطاع في PIB تبقي ضعيفة وهذا بسبب أن مداخيل الجزائر في تحقيق الناتج الداخلي الخام تعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة واستيراد أغلب المنتجات من الخارج واعتمادها على الإنتاج الخارجي بنسبة كبيرة واهتمام صغير بالإنتاج الداخلي.

في هذا الجانب وجب على الحكومة الجزائرية زيادة دعم الشباب على الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء هياكل دعم فعالة لهذا النوع من المشاريع، ووضع تسهيلات لتحفيز الشباب خصوصا أن الإجراءات الإدارية الطويلة والمعقدة هي من تجعل الشباب يعجز عن إقامة مشروعات خاصة بهم، أيضا يجب الاهتمام بخريجي الجامعات باعتبارهم كفاءات غير مهتم بها خاصة في السنوات الأخيرة وتفعيل هذه الفئة في المجتمع والاستفادة من مستواهم التعليمي وذلك من خلال تسطير برنامج خاص لهم ينطلق من التدريب بعد التخرج ومساعدتهم في الحصول على مشاريع تتناسب وأماكن إقامتهم، ثم مرافقتهم لغاية انطلاق المشروع فعليا.

الفرع الخامس: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية

سيتم توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية عبر كامل التراب الوطني في الشكل الموالي:

الشكل (6-3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية

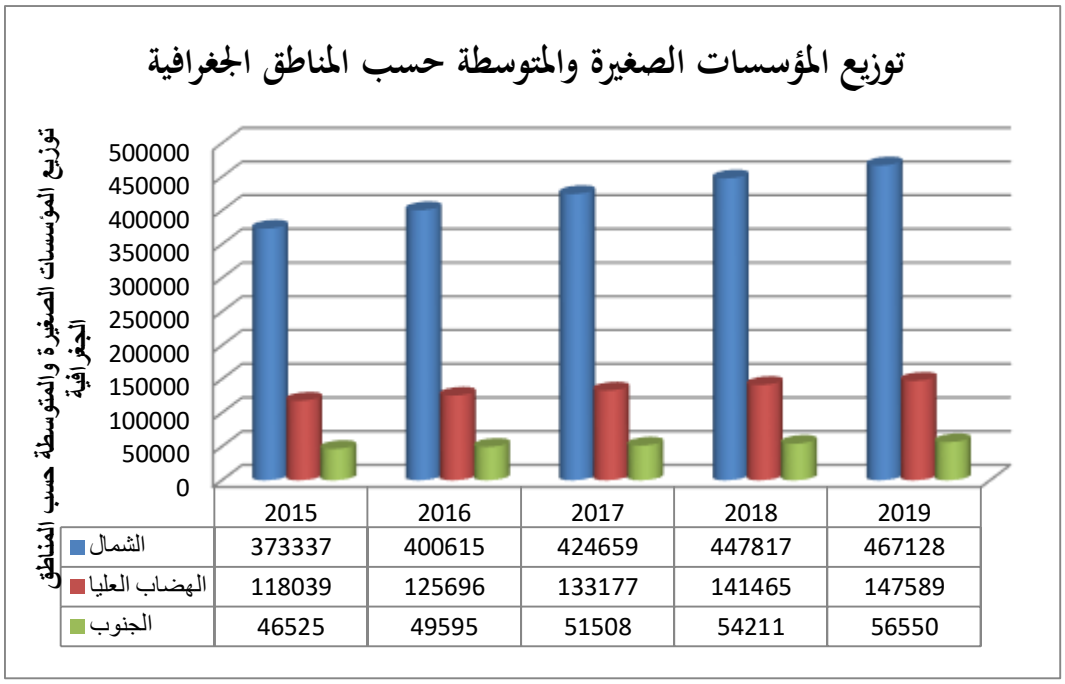

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, N°28, N°30, N°32,N°34, N°36 ,01/06/2021 , 13:00. Excel 2010

من خلال الشكل السابق نلاحظ تموقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال، وذلك بسبب ملائمة الظروف المناخية من جهة ومن جهة أخرى إمكانية ممارسة وإنشاء أغلب النشاطات بسهولة وبأقل تكلفة وبأكبر مردودية،

وبمقدار نمو أقل لتعداد هذه المؤسسات في الهضاب العليا، أما في الجنوب فإنها تشهد نمو بطئ جدا مقارنة بالشمال والهضاب العليا وذلك راجع إلى الظروف المناخية والاستثمار في بعض الأنشطة في مناطق الجنوب يحتاج تكلفة عالية جدا.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية الطارف في التشغيل لسنة 2019

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية عبر كامل التراب الوطني بحيث لها أهمية في امتصاص البطالة ولقد خصصنا دراستنا لولاية الطارف من خلال تطرقنا للتعرف بمديرية محل دراستنا مديرية الصناعة والمناجم و عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم تحقيقها سنة 2019 ومدى مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق مناصب الشغل.

الفرع الأول: مديرية الصناعة والمناجم لولاية الطارف

عرفت مديرية الصناعة والمناجم عدة تسميات منذ تاريخ استحداثها، ولها عدة مهام في إطار تسيير ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: التعرف بمديرية الصناعة والمناجم

التسمية: مديرية الصناعة والمناجم

الموقع: مقر الولاية

عدد الموظفين: 30 موظف

عدد المكاتب: 12 مكاتب

عرفت المديرية عدة تغيرات في التسمية منذ تاريخ استحداثها سنة 2005، وتمثلت فيما يلي:

1- **مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:** تم إنشاءها خلال شهر نوفمبر 2005 طبقا للمرسوم التنفيذي رقم: 03-442 المؤرخ في: 2003/11/29.

2- **مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار:** وفقا للمرسوم التنفيذي رقم: 11-19 المؤرخ في: 2011/01/25 .

3- **مديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار:** وفقا للمرسوم التنفيذي رقم: 14-21 المؤرخ في: 23 جانفي 2014.

4- **مديرية الصناعة والمناجم** وفقا للمرسوم التنفيذي رقم: 15- 15 المؤرخ في: 22 جانفي 2015، المتضمن إنشاء مديرية الصناعة والمناجم.

ثانيا: المهام الأساسية لمديرية الصناعة والمناجم

- ضمان متابعة التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بالأمن الصناعي للمؤسسات؛
- مساعدة مؤسسات القطاع على تحقيق عملياتها في ميدان التنافسية الصناعية الابتكار؛
- اقتراح كل عمل يهدف إلى المحافظة على النسيج الصناعي وتطويره وترقية الاستثمار؛
- تشارك في ضبط العقار الصناعي على مستوى الولاية؛
- تقيم دوريا تطبيق إجراءات ترقية الاستثمار؛
- تساهم في تطوير الفضاءات الجهوية للتنمية الصناعية ومناطق النشاط وتأهيل المناطق الصناعية؛
- تساهم في إحصاء الممتلكات الصناعية للولاية؛
- متابعة الشراكة وتسيير مساهمة الدولة؛
- تنفيذ استراتيجيات وبرامج العمل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تساهم في إنجاز وتحيين خارطة تموقع خارطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ السياسات في مجال المناجم؛
- تقيم حاجات الولاية من المنتوجات المنجمية على المدى القصير والمتوسط والطويل، بالتعاون مع السلطات المعنية؛
- تتابع عمليات المزاد العلني التي تنظمها الولاية لمنح رخص استغلال المحاجر؛
- تتابع تسيير وتطور استهلاك المواد المتفجرة والمفرقعات.

الفرع الثاني: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حصيلة المشاريع الممولة لكل قطاع خلال سنة 2019 من طرف وكالات الدعم التالية: ANDI- ANSEJ- CNAC- ANGEM

تتعامل مديرية الصناعة والمناجم لولاية الطارف مع عدة وكالات ممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها **ANDI- ANSEJ- CNAC- ANGEM** وهذه الأخيرة تقوم بإرسال بيانات وإحصائيات تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها وعدد المناصب الشغل التي تحققها هذه المؤسسات إلى المديرية. ويمكن توضيح ذلك في الجدول (12-3):

الجدول (12–3): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف وكالات الدعم ANDI- ANSEJ- CNAC- ANGEM بولاية الطارف ومناصب الشغل التي حققتها سنة 2019

وكالة الدعم	عدد المشاريع	مناصب الشغل المرتقبة	المبالغ المالية دج	نسبة المساهمة في التشغيل
ANDI	20	433	5876000000	%25,04
ANSEJ	210	495	1065356543	%27,76
CNAC	287	679	1381433705	%39,27
ANGEM	105	122	10342097,69	%7
المجموع	622	1729	8333132345,69	%100

المصدر: إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم ولاية الطارف. تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/15، الساعة 10:00.

من خلال الجدول السابق الذي يوضح عدد المؤسسات الصغير والمتوسطة الممولة من قبل أهم وكالات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتمثل في **ANDI- ANSEJ- CNAC- ANGEM** ومناصب الشغل التي تحققها هذا النوع من المشاريع في ولاية الطارف نلاحظ أن وكالة CNAC تحتل الصدارة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدر عدد المؤسسات التي دعمتها ب287 مشروع والتي تحقق حوالي 679 منصب عمل بنسبة مساهمة تقدر ب39,27%، ثم في المرتبة الثانية وكالة ANSEJ التي تسمى حاليا ANADE حيث قدرت عدد المؤسسات التي دعمتها 210 مشروع وتساهم بتوفير 495 منصب شغل بنسبة مساهمة تقدر ب27,76%، أما في المرتبة الثالثة ANGEM حيث قدرت عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي دعمتها 105 مشروع وتساهم في توفير 122 منصب شغل بنسبة مساهمة تقدر ب 25,04%، أما في المرتبة الربعة وكالة ANDI والتي قدرت عدد المؤسسات التي دعمتها 22 مشروع والتي تساهم بتوفير 433 منصب شغل بنسبة مساهمة تقدر ب7% حيث تختص وكالة ANDI وكالة ترقية الاستثمار بدعم المشروعات الكبرى لهذا نجد أنها تدعم عدد قليل من المشروعات بمبلغ مالي مرتفع في المقابل توفر هذه المشروعات عدد معتبر من مناصب الشغل.

الفرع ثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل للقطاع الخاص بولاية الطارف سنة 2019

سيتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (13-3): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل للقطاع الخاص لولاية الطارف خلال سنة 2019

القطاع	عدد الشركات	القوى العاملة	نسبة مساهمة كل قطاع في التشغيل بولاية الطارف
الزراعة والصيد	138	665	%4,52
الهيدروكربونات	1	1	%0,0068
المناجم والمحاجر	3	7	%0,048
ISMME	37	333	%2,27
مواد بناء - سيراميك – زجاج	35	865	%5,88
الكيمياء - المطاط – البلاستيك	15	45	%0,31
صناعة الأغذية الزراعية	200	1064	%7,23
صناعة الغزل والنسيج - الضيافة – الاتصال	25	37	%0,25
صناعة الجلود والأحذية	04	26	%0,17
صناعة الأخشاب - الفلين - الورق – الطباعة	95	149	%1,01
النقل والاتصالات المساعدة (PTT)	293	457	%3,11
تجارة	421	1349	%9,18
فندق - مطاعم – مقهى	292	587	%3,99
الخدمات المقدمة للشركات	448	2413	%16,42
الأعمال العقارية	24	58	%0,40
صحة	136	224	%1,52
خدمات تاجر الاسم المقدمة للأفراد	122	452	%3,08
الأشغال العامة	893	5965	%40,59
المجموع	**3182**	**14697**	**%100**

المصدر: إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم ولاية الطارف، تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/15، الساعة 10:00.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف خلال سنة 2019 تنشط في نشاطات مختلفة ومتنوعة من أهمها قطاع الأشغال العامة، الخدمات المقدمة للشركات، التجارة وصناعة الأغذية الزراعية، ويركز المستثمرين على الاستثمار في هذا النوع من القطاعات لأنها تتميز بانخفاض التكاليف وسهولة العمل فيها، وفي المقابل تشغل كل هذه النشاطات قوى عاملة معتبرة وتمتص بذلك نسبة من البطالة في ولاية الطارف. بالإضافة أيضا لباقي النشاطات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الصارف والتي تحقق مناصب عمل خاصة لفئة الشباب وبنسب متفاوتة.

حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مناصب الشغل بولاية الطارف 0,51% من إجمالي مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهي نسبة ضعيفة جدا، حيث أن:

- مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تقدر ب2885651 منصب.
- مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص في ولاية الطارف تقدر ب14697 منصب.
- نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص لولاية الطارف = القوى العاملة لمؤسسات القطاع الخاص لولاية الطارف/ القوى العاملة التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- وعليه تكون نسبة مساهمة مؤسسات القطاع الخاص لولاية الطارف 0,51%.

ويرجع ذلك إلى أن هذا النوع من المؤسسات لا يحضى باهتمام من قبل الجهات المعنية بتطويرها في الولاية، ومن جهة أخرى لعزوف الشباب عن الاستثمار لعدة أسباب منها ما يتعلق بخصوصية المنطقة: إذ تمتاز بعدد قليل من السكان أغلبهم من العائلات الميسورة الحال وأغلب الشباب يتوجه إما لإقامة مشروعات خاصة وفي الأغلب يكون في مجال التجارة وعدد العمال في المشروع يكون قليل، أو تخص المورد البشري إذ أن الشباب عادة يفضلون التوظيف على أساس الشهادة في القطاع العام. والسائد أيضا في المنطقة خمول الفئة الشبابية ويرجع ذلك إلى انتشار الآفات الاجتماعية وكذلك اتكال هذه الفئة على الأهل.

فالطارف الولاية الحدودية التي تحتوي على عدة ثروات لو تم استغلالها لارتقت بالتنمية المحلية إلى مستوى آخر، بحيث تصنف بأنها منطقة ساحلية بها ميناء مهم – ميناء القالة – بالإضافة إلى العديد من مرافئ الصيد البحري، إلى جانب ذلك وجود مدرسة التكوين التقني للصيد البحري وتربية المائيات بالقالة للشباب الراغبين في ممارسة مهنة الصيد البحري وتربية المائيات. ومن جهة أخرى نجد أن الولاية تسجل كل موسم اصطياف أعدادا كبيرة من الزوار قصد استغلال المواقع الطبيعية ومنابع المياه المعدنية التي تزخر بمياهها ذات القيمة العلاجية المؤكدة، فمنابع المياه المعدنية الخمسة المتواجدة

بالبلديات الجبلية لولاية الطارف، بوقوس، بحيرة الطيور، حمام بني صالح، الزيتونة، بوحجار ...وغيرها والتي تتراوح درجة حرارتها ما بين 37 و63 درجة مؤهلة للاستغلال المثمن من خلال إقامة مشاريع الحمامات المعدنية بهياكل سياحية وأخرى لعلاج مختلف أنواع الأمراض والالتهابات، خاصة المفاصل والأمراض الصدرية والتنفسية.

وتصل سعة القدرات المائية الإجمالية للولاية إلى 283,23 مليون متر مكعب مكونة من المياه الجوفية والسطحية ومنها 157,23 متر مكعب موجهة لمياه الشرب بتخصيص يومي قدره 200 لتر في اليوم للفرد الواحد إلى جانب السقي بسعة 74,31 مليون متر مكعب، وإلى جانب السدود الثلاثة تنتظر الولاية إنجاز 3 منشآت جديدة للري بقدرة إجمالية قدرها 220 مليون متر مكعب فضلا عن تهيئة العديد من مصادر الماء مثل الحواجز المائية والآبار والخزانات بدون نسيان الأراضي الشاغرة باستغلالها في الزراعة لتوفير منتجات المحاصيل التي تحتاج إلى المياه كالقطن والأرز.

ولو تم تنشيط الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوعية البنوك لأهمية تمويلها، وتدريب الشباب خاصة خريجي الجامعات والاهتمام بتكوينهم وتوعيتهم لإنشاء مشاريع ضمن الولاية مع استغلال الموارد الطبيعية الهامة التي تتوفر عليها، فإن هذه الأمور مجتمعة ستؤدي إلى النهوض بالمنطقة وتحقيق تنمية محلية مستدامة لها. ولو عممت هذه الحلول على العديد من الولايات عبر التراب الوطني مع مراعاة خصوصية كل منطقة لأدى هذا إلى التخلص تدريجيا من التبعية النفطية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

اختـــبـــار الـــفـــرضـــيـــات

✓ أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى حيث تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أهمية اجتماعية واقتصادية أهمها توفير مناصب الشغل، إشباع رغبات وحاجات الأفراد والمساهمة في التوزيع العادل للدخول بينهم، حيث أن هذه المؤسسات تساهم بحوالي 22 % في إجمالي التشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة.

✓ أثبتت الدراسة عدم صحة الفرضية الثانية إذ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست فعالة في تطوير الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني فهي تساهم بنسبة 6% من إجمالي الصادرات في الجزائر وهي نسبة ضعيفة، وهذا راجع إلى عدم فعالية هذا القطاع وغياب الاستثمار في المؤسسات الإنتاجية.

✓ أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثالثة وهي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص فعالة في تحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني بحيث تساهم بنسبة 87% وهي نسبة معتبرة مقارنة بنسبة مساهمة القطاع العام، وهي نسبة ضعيفة وهذا راجع إلى عملية الخوصصة التي شهدتها المؤسسات والتي أدت إلى تقليل نسبة مساهمة القطاع العام.

✓ أثبتت الدراسة صحة الفرضية الرابعة، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها مساهمة مقبولة في الرفع من الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني فهي تساهم بنسبة 13% وهي نسبة مقبولة وهذا راجع للاهتمام بالإنتاج الداخلي الخام خلال هذه الفترة خاصة بعد انهيار أسعار البترول.

✓ أثبتت الدراسة عدم صحة الفرضية الخامسة حيث أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة في ولاية الطارف تمثل 0,50% من نسبة التشغيل في الجزائر وهي نسبة هامشية صغيرة جدا.

المطلب الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

حتى تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدارك أسباب الفشل سيتم توضيح بعض العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى إنجاح عمل هذه المؤسسات في ما يلي:

أولا: صفات المدير الناجح: إن المؤسسات الناجحة تنطلق من كون مديرها تتمثل فيه بعض الصفات الضرورية لنجاح المؤسسة في حد ذاتها ونذكر بعض الصفات الواجب توفرها:

- القدرة على خلق فرصة في العمل وتجنب العقبات بحسن التوقع والبصيرة؛
- قادر على أن يعزل مؤسسته عن العوامل السلبية؛
- التواجد في مكان العمل وحل المشكلات؛
- الاهتمام بتوظيف عوامل الإنتاج بالمؤسسة لتحقيق أكثر ربح؛
- خلق روح الفريق الواحد في العمل والاهتمام بالعاملين؛
- إمكانية تغيير وجهة نظره متى تبين أنه على خطأ.

فالمدير الناجح يعني أنه قادر على قيادة المؤسسة بشكل جيد نحو النجاح لما يمتلكه من صفات ويتميز بخصائص، بحيث لديه القدرة على المزج بين المسائل التي تصعب على غيره من أجل السير بالمؤسسة إلى بر الأمان في سوق شديد المنافسة.[1]

ثانيا: الخصوصيات التنظيمية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحقق نجاحا عادة بتنظيم غير مركزي وتساهمي، وتعرف تغيرات تنظيمية متعددة وهيكلة وظيفية، وهي في اتصال مباشر ومستمر مع التكنولوجيا الجديدة لتسيير الإنتاج،

[1]- ابتسام قادرة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي في الجزائر**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص ص 48-49.

وتعتمد في ذلك على التقنيات الحديثة، كما تستعمل أدوات رسمية ومؤشرات التسيير الاستراتيجي والتكنولوجيات الحديثة والاتصالات حيث أن أغلبها لها موقع انترنت وتستعمل البريد الإلكتروني في الاتصال الداخلي والخارجي.[1]

ثالثا: المعرفة الممتازة بالسوق: تستطيع المنظمات الصغيرة والمتوسطة بواسطة منتجاتها وسلوكيات عامليها، وردود أفعال المنافسين تحقيق النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين بها، ويري العديد من الباحثين أن العلاقة بين الأعمال الصغيرة والزبائن هي السبب وراء نجاح هذه الأعمال، حيث أن هذا النمط من العلاقات يسمح للأعمال الصغيرة ليا المرونة على تلبية احتياجات الزبائن ضمن جزء محدود من السوق والتي حققتها جزء من السوق أو مجموعات من الزبائن قد لا تكون جذابة للشركات الكبيرة. [2]

رابعا: قوة العلاقة بالقوى التنافسية: تتوصل المؤسسة إلى تحقيق وضعية تنافسية ملائمة مع القوى التنافسية (زبائن، موردون، الدخلاء الجدد إلى القطاع، السلع البديلة، إضافة إلى المنافسين المباشرين في القطاع). وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فإن النمو الذي تحققه يعود في جزء منه إلى يقظتها الدائمة للتفاعلات التي تحيط بها، وتقربها من القوى التنافسية لمعرفة طريقة مواجهتها.[3]

خامسا: آليات إدارة متكيفة مع التطور: إن نجاح المؤسسات إذا ما أريد له الاستمرارية فإنه يستند على وجود قبليات استيعاب وفهم جيد للتطور مرتبط بالجوانب التنظيمية والإدارية، وتعتبر هذه الآليات كونها تساعد على البدء بالخطوة الصحيحة، وإن معرفة حجم السوق يساهم في تحديد رأس المال الكافي للبدء بالأعمال. ويتطلب الأمر أن يكون صاحب العمل مبدعا في الحصول على المال اللازم لقيام العمل، وفي الغالب تكون القروض من الأصدقاء والمعارف أو الائتمان من البنوك الاتحادات المالية أو توليفة من هذه الوسائل تساهم إما في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو عكس ذلك إذا لم تدرس بعناية.[4]

سادسا: الحصول على عاملين أكفاء وجذب متميزين والمحافظة عليهم: إن المؤسسات قد لا يوجد لديها الوقت الكافي وعمليات الاختيار المعقدة والمطولة للعاملين لذلك يتطلب الأمر أن تعير هذه الجوانب الأهمية البالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته على حسن الاختيار والتدريب والتحفيز لهؤلاء العاملين وتوظيفهم والحصول على أفضل ما لديهم من قدرات، وإن العاملين اليوم يمثلون أهم الموارد في المؤسسات، فلا يكفي أن تمتلك المؤسسة الموارد الملموسة مثل الأموال

---

[1]- عبد الرحمان بن عنتر، وآخرون، **عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة أمحمد بوقره- بومرداس، الجزائر، يومي 17و18 أفريل 2006، ص668.

[2]- حنان بن السليخ، **أهمية القروض المصرفية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة بوسعادة**، مذكرة ماستر، جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، 2015، ص 58.

[3]- عبد الرحمان بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 669.

[4]-ابتسام قادرة، مرجع سبق ذكره، ص 61.

والمباني والأراضي، بل أصبحت الموارد غير الملموسة مثل العاملين تلعب دورا مهما في تحقيق ميزات تنافسية، ويعبر اليوم عنها بكونها رأس مال فكري حيث المهارات والمعرفة والقدرة على التعامل مع المعلومات وتحقيق نجاح المؤسسة.[1]

سابعا: المالك والمالكون لديهم أهداف محددة: يعرف مدير العمل أو مالكه تحديد أهداف واضحة وصريحة لذلك العمل، أن هذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة وواضحة على العديد من الأسئلة ما هي الأهداف العامة للمؤسسة؟ لماذا وجدت المؤسسة وماذا تخدم؟ ما هي أهداف الأفعال في الأمد القصير؟ إذا لم تكن هذه الأسئلة قد عرضت بوضوح، وأن العاملين لم تناقش معهم ولم يستوعبوها بما فيه الكفاية، فإن المؤسسة ستكون معاقة في طريق نموها وازدهارها.

ثامنا: قدرة المؤسسة على تقديم شيء متميز خاص: تطور المؤسسة وتجلب شيئا جديدا أو أصيلا للسوق، حتى لو بدت هذه السوق مزدحمة ومتخمة بالمنافسين والمنتجات المعروضة، تستطيع المؤسسة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج و التكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص ومتفرد لطرق التوزيع المعروفة، يفترض أن يكون نادرا أن يبدأ العمل دون قدرة على الإبداع والتجديد أو تصور رؤية ريادية يستطيع أن يجسدها في أفعاله وأنشطته المختلف.[2]

[1]-توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص 63 -65

[2]- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، مرجع سبق ذكره، ص 310.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووجدنا أن اهتمام الجزائر بهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انعكس من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات المالية التي تعمل على الإشراف على عمل هذه المؤسسات، نستنتج من الدراسة مدى تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحيث أنها تساهم بنسبة معتبرة في تحقيق مناصب الشغل وتوظيف العاملين الذي بدوره يخفف من الأعباء على الدولة وأيضا بزيادة الصادرات لما تقوم بيه من تعاملات خارجية مع بعض الشركات الأجنبية، وبالتالي فإن هذا يخفف من العبء على دولة في تلبية احتياجات الأفراد، مما يؤدي هذا كله إلى زيادة الناتج الداخلي الخام للدولة والذي يعتبر المصدر والدخل الرئيسي لها. وبزيادة الدخل الخام سوف يؤدي هذا إلى تحسين مستوى المعيشي للمجتمع في عدة قطاعات سواء اجتماعية أو اقتصادية.

لقد تم التوصل في هذا الفصل إلى مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر عامة وفي ولاية الطارف خاصة، فوجدنا أنها تساهم بنسبة قليلة جدا في تحقيق مناصب الشغل وتوظيف العاملين الذي بدوره يخفف من الأعباء على الدولة وأيضا بزيادة الصادرات لما تقوم بيه من تعاملات خارجية مع بعض الشركات الأجنبية، وبالتالي فإن هذا يخفف من العبء على دولة في تلبية احتياجات الأفراد، مما يؤدي هذا كله إلى زيادة الناتج الداخلي الخام للدولة والذي يعتبر المصدر والدخل الرئيسي لها. وبزيادة الدخل الخام سوف يؤدي هذا إلى تحسين مستوى المعيشي للمجتمع في عدة قطاعات سواء اجتماعية أو اقتصادية.

الخاتمة العامة

خـــاتـــــمـــــة عـــامـــة

عملت الجزائر جاهدة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتهاج إجراءات تساهم في توفير المناخ الملائم لأنشطة هذا القطاع واستمراريتها، حيث أن مجمل هذه الإجراءات تهدف إلى زيادة وتيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لضمان الدور الذي تؤديه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في جانب المساهمة في الدخل الوطني الخام، استحداث مناصب شغل والمساهمة في الصادرات، ونجد أن الجزائر استحدثت عدة إجراءات وبرامج تساهم في زيادة إنشاء هذا النوع من المؤسسات والتي تتمثل في مراكز التسهيل وحاضنات الأعمال بالإضافة إلى هيئات وصناديق تدعم وتسهل هذه العملية.

❖ نـــتـــائج الـــدراســـة

من خلال ما تم استعراضه سابقا، فإنه يمكن استنتاج بعض الحقائق المتعلقة بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية على النحو التالي:

- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة؛
- ✓ لا تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني؛
- ✓ لا تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة في ولاية الطارف.

❖ الاقتراحات

من خلال الدراسة، يمكن تقديم بعض الاقتراحات والمتمثلة في:

- ✓ تبسيط الإجراءات الإدارية مما يسهل عملية معالجة الملفات واعتماد المشاريع يتم بشكل أسرع؛
- ✓ ضرورة تقديم التسهيلات التمويلية بطرق سريعة حتى تتمكن المشروعات المستحدثة من الانطلاق في نشاطها؛
- ✓ ضرورة تفعيل دور مختلف الهيئات ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تكوين الموارد البشرية العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ ربط المقاولين أصحاب المشاريع الإبداعية بالبحث العلمي، عن طريق تقديم تحفيزات مالية للجامعات، تنشئ من خلالها المشاتل التي تحتضن مشاريع جديدة وتسمح بنموها؛
- ✓ إنشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تساهم فيه كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية، بحيث يهدف السوق إلى تعريف المستهلك بالإنتاج المحلي وميزاته، ويسهل على المستهلك الوصول إلى مختلف منتجاتها؛

- ✓ التشجيع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بمختلف أنحاء ولاية الطارف، لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي الذي تتميز به كل بلدية؛
- ✓ ضرورة التنسيق بين البنوك ومختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة بولاية الطارف، لحل مشكلة التمويل.

❖ أفـــــــاق الـدراســة

تم الإطلاع من خلال هذا البحث على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ودراسة هذا الموضوع فتحت العديد من التساؤلات والنقاط التي تحتاج إلى تحليل أعمق وإلى بحوث جديدة ودراسات مكملة، ومن هذه المواضيع التي هي جديرة بالبحث:

- ✓ أساليب تطوير التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- ✓ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؛
- ✓ تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية؛
- ✓ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل وزيادة الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

قائمة المراجع

قـــائـــمـــة الـمـراجـــع

1-الكتب

- أحمد بوراس، **أسواق رؤوس الأموال**، الطبعة الأولى، مطبوعات جامعة منتوري، دون ذكر دار النشر، قسنطينة، الجزائر، 2003.

- أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008.

- أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن**، الطبعة الأولى، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مصر، 2007.

- إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

- جميل بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

- حسن الحسين فلاح، **إدارة المشروعات الصغيرة – مدخل إستراتيجية للمنافسة والتميز–**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

- رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا النشر، الإسكندرية، مصر، 2011.

- طاهر محسن منصور الغالبي، **إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسط**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

- عبد الغفور عبد السلام، رياض الحلبي، حازم شحادة، محمد الجيوسي، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

- عبد الرحمان يسري أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكل تمويلها**، الطبعة الأولى، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996.

- عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل و إدارة المؤسسات المالية**، الطبعة الأولى، دار حامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

- كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، بيروت، 1986.

- محمد عدنان وديع، **مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها**، الطبعة الأولى، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر 1997.

- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.

- محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

- محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، **الإدارة المالية والتمويل**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999.

- محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997.

- محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، **مقدمة في المال والأعمال**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، القاهرة، 1999.

- مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.

- مريم أحمد مصطفي، إحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2005.

- هالة محمد لبيب عنبة، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة**، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، القاهرة، 2002.

- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

- وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

2-المجلات و الدوريات العلمية:

- أنفال نسيب، خير الدين جمعة، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2003–2018)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر المجلد 13 ، العدد01، 2019.

- بن عنتر عبد الرحمان، **واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة ميدانية**، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر العدد الأول، 2008.

- جبار محفوظ، **المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها–دراسة حالة ولاية سطيف–** مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الخامس، ديسمبر 2003.

- حسين رحيم، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، الجزائر، العدد الثاني، 2003.

- ديفيد بلوم، **مشكل الصحة العالمية: المعركة من أجل الصحة العالمية**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، و.م.أ، العدد 51، ديسمبر 2014 .

- سعدان شبايكي، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الحادي عشر، 2007.

- عمر خلف فزع، **مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، بغداد، العدد الخامس الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.

- عمار شلابي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد الخامس، ماي 2010.

- علوني عمار، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد العاشر، 2010.

- محمد مداحي، أحمد عزوز، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد02، العدد01، جوان 2018.

- محمد الأمين وليد طالب، **الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد05، العدد 01، جوان 2019.

- مسيكة بوفامة بعداش، رابح حمدي باشا، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد76، 201.

3- الأطروحات و المذكرات الأكاديمية

- ابتسام قادرة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي في الجزائر**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.

- بن نعمان محمد، **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية محمية متوازنة جغرافيا**، رسالة ماجستير في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011.

- حجاوي أحمد، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2011.

- حنان بن السليخ، **أهمية القروض المصرفية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة بوسعادة**، مذكرة ماستر، جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، 2015.

- خولة مقلاتي، **إدارة مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة ماستر مالية وبتوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015.

- خالد عيادة نزال عليمات، **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجامعة الجزائر3، الجزائر، 2015.

- رضا زهواني، **تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك، تقرت**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007.

- رابح خوني، **ترقية أساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003.

- سليمة هالم، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 2004-2014**، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.

- شيرزاد برجي، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة الماجستير في المالية الدولية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012.

- عمار جمعي،**استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011.

- عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

- عبد الكريم اللطيف، **واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات: دالة الاقتصاد الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.

- فتيحة عقون، **صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود وتمويل ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009.

- قنادزة جميلة، **الشركات العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان– الجزائر، 2018.

- مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2011.

- محمد سبتي، **فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة**، رسالة الماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009.

- ميلود وعيل، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة: الجزائر، مصر، لسعودية دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.

4– المؤتمرات والملتقيات العلمية

- أنس الحسناوي، **التمويل الإسلامي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 25-28 ماي 2003.

- بغداد بنين، **مداخلة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، تقرت، الجزائر، 5-8 ماي 2013.

- حاكمي بوحفص، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وآفاق**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سعيدة، 15ديسمبر2004.

- السعيد بريبش، عبد اللطيف لبغرسة، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين المعوقات المعمول والمتطلبات المأمول**، الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17- 18 أفريل 2006.

- رحيم حسين، سلطاني محمد رشدي، **نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات والمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسير المالي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي21-22 نوفمبر2006.

- سماح طلحي، **دور رأس مال المخاطر في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع عرض تجارب بعض الدول**، ملتقى وطني ثاني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة–واقع وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 13–14 نوفمبر 2012.

- شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، **واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، 2013/6/5.

- صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات وأفاق التنمية، ورشة العمل بعنوان :تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الدول العربية، مصر، القاهرة، 22/18 جانفي 2004.

- علي محمد قابوسة، **معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر**، ورقة عمل بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأدوات لدمج الشباب الليبي في التنمية وسوق العمل، ضمن مؤتمر تهيئة بيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية الصادرات، ليبيا، 13 أكتوبر2009 .

- عبد الرحمان بن عنتر، وآخرون، **عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة أمحمد بوقره– بومرداس، الجزائر، يومي 17و18 أفريل 2006.

- كمال عايشي، **واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 24–28 ماي 2003.

- محمد بن بوزيان، الطاهر زياني، **دور تكنولوجيا الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، يومي 17–18 أفريل 2006.

5– مواقع الأنترنت الرسمية

- https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique.
- https://data.albankaldawli.org/country/DZ.

6– التقارير والمراسم

– لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، **من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مشروع تقرير، المجلس الوطن الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 2002.

– المرسوم التنفيذي رقم331-95 بتاريخ 25 أكتوبر 1995، المتعلق بشروط تأهيل الشركات التي تمارس عقد تحويل الفاتورة.

– المرسوم التنفيذي رقم 2000-90 يحدد صلاحيات وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية،الجزائر، العدد 42، المؤرخة في 2000/07/16.

– القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم:01–18 الصادر سنة 2001، الجريدة الرسمية، عدد 77.

– المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية،الجزائر، العدد 13، المؤرخة في 2003/02/25

– المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 2003/02/25 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية عدد 13 الصادرة بتاريخ 2003/02/26.

– المادة 2-3 من القانون الجزائري 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006 المتعلق بشركات رأس مال الاستثماري.

– قانون رقم 02/17، المؤرخ في 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد02.

– الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد70، الجزائر، 25 نوفمبر2020.

الملاحق

ملحق رقم01: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة في الجزائر لسنة 2015

	Types de PME	*Nbre de PME*	*Part (%)*
	PME privées		
	Personnes morales*	537 901	57,56
	Personnes physiques** dont :	396 136	42,39
	Professions libérales	*178 994*	*19,15*
	Activités artisanales	*217 142*	*23,23*
	S/Total	934 037	99,94
2	PME publiques***		
	Personnes morales	532	0,06
	S/Total	532	0,06
	Total	934 569	100

Buletin d'information Statistique de l'entreprise n28° 2015 , p07

الملحق رقم02: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الجهات الجغرافية سنة 2015

Région	**Nbre de PME 2015**	**Taux de concentration (%)**
Nord	373 337	69
Hauts-Plateaux	118 039	22
Sud	46 525	9
Total Général	**537 901**	**100**

Buletin d information Statistique de l'entreprise n°28, p11

الملحق رقم 03: الصادرات والواردات الإجمالية في الجزائر لسنة 2015.

	2014	**2015**	**Evolution en%**
Importations	58 580	51 501	-12,08
Exportations	62 886	37 787	-39,91
Balance Commerciale	4 306	-13 714	

Buletin d information Statistique de l'entreprise n°28, p47

الملحق رقم04: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل لسنة 2015

Types de PME	*Année 2014*		*Année 2015*		*Evolution (%)*
	Nombre	**Parts (%)**	**Nombre**	**Parts (%)**	
PME Privées					
Salariés	1 259 154	58,37	1 393 256	58,75	10,65
Employeurs	851 511	39,47	934 037	39,40	9,70
S/Total	**2 110 665**	**97,84**	**2 327 293**	**98,16**	10,92
PME Publiques	46 567	2,16	43 727	1,84	-6,10
Total	**2 157 232**	**100,00**	**2 371 020**	**100**	**9,91**

Buletin d information Statistique de l'entreprise n°28, p14

الملحق رقم05: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة في الجزائر لسنة2016

	Types de PME	*Nbre de PME*	*Part (%)*
1.	PME privées		
	Personnes morales*	575 906	56,32
	Personnes physiques** dont :	*446 325*	43,65
	Professions liberals	*211 083*	20,64
	Activités artisanales	*235 242*	23,00
	S/Total 1	1 022 231	99,96
2	Personnes publiques*		
	Personnes morales	390	0,04
	S/Total 2	390	0,04
	Total	1022621	100,00

Buletin d information Statistique de l'entrepris n 30° p7

الملحق رقم06: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل لسنة 2016

Types de PME	*Année 2015*		*Année 2016*		*Evolution (%)*
	Nombre	**Parts (%)**	**Nombre**	**Parts (%)**	
PME Privées					
Salariés	1 393 256	58,75	1489443	58.62	6.90
Employeurs	934 037	39,40	1022231	40.23	9.44
S/Total	**2 327 293**	**98,16**	**2511674**	98.86	7.92
PME Publiques	43 727	1,84	29024	1.14	-33.62
Total	**2 371 020**	**100**	**2 540 698**	100.00	7.16

Buletin d'information Statistique de l'entrepris n 30° p13

الملحق رقم07: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الجهات الجغرافية لسنة 2016

Région	Nbre de PME 2016 (personnes morales)	Taux de concentration (%)
Nord	400 615	69.56
Hauts-Plateaux	125 696	21.83
Sud	49 595	8.61
Total Général	**575 906**	**100**

Buletin d'information Statistique de l'entrepris n 30° p12

الملحق رقم08: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة في الجزائر لسنة 2019

	Types de PME	*Nbre de PME*	*Part (%)*
1.	PME privées		
	Personnes morales*	671 267	56,25
	Personnes physiques** dont :	52 1829	43,73
	Professions liberals	247 275	20,72
	Activités artisanales	274 554	23,01
2	Personnes publiques*		
	Personnes morales	243	0,02
	S/Total 2	243	0,02
	Total	**1 193 339**	**100**

Buletin d'information Statistique de l'entreprise n°36, p07

الملحق رقم09: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط في الجزائر لسنة2019

Secteurs d'Activité	*PME privées* (Source : CNAS)	*PME publiques* (Source : ECOFIE)	*TOTAL*	*Part en (%)*
Agriculture	7 387	94	7 481	1,11
Hydrocarbures, Energie, Mineset services lies	3064	2	3066	0,46
BTPH	190 155	15	190 170	28,32
Industries manufacturières	103 621	72	103 693	15,44
Services	367 040	60	367 100	54,67
Total Général	**671 267**	**243**	**671 510**	**100,00**

Buletin d'information Statistique de l'entreprise n°36, p09

الملحق رقم10: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 2015-2018

Secteurs Juridiques	2015 VA	%	2016 VA	%	2017 VA	%	2018 VA	%
Agriculture								
Privé	1 918,67	99,086	2125,39	99,3038	2264	99,23	17654,1	0,73
Public	17,70	0,9141	14,90	0,69617	17,5	0,77	2409252,8	99,27
Total	1 936,37	100	2 140,29	100	2282	100,00	2426906,9	100,00
Bâtiments et Travaux Publics								
Privé	1 513,60	81,783	1 653,22	83,0751	1765	83,34	375088,5	16,64
Public	337,16	18,217	336,81	16,9249	353	16,66	1879016,4	83,36
Total	1 850,76	100	1 990,03	100	2117	100,00	2254104,9	100,00
Transport et communication								
Privé	1 401,42	84,385	1 488,85	82,8534	1645	83,67	329287,4	15,39
Public	259,33	15,615	308,12	17,1466	321	16,33	1810604,9	84,61
Total	1 660,75	100	1 796,97	100	1965	100,00	2139892,3	100,00
Services fournis aux enterprises								
Privé	155,20	72,348	157,00	68,5829	162	65,50	91862,6	34,88
Public	59,32	27,652	71,92	31,4171	85,5	34,50	171509,5	65,12
Total	214,52	100	228,92	100	248	100,00	263372,1	100,00
Hôtellerie et restauration								
Privé	172,34	80,994	192,47	80,0657	2191	97,76	56767,5	19,43
Public	40,44	19,006	47,92	19,9343	50,3	2,24	235396,5	80,57
Total	212,78	100	240,39	100	2242	100,00	292164	100,00
Industries Agro-Alimentaires								
Privé	307,36	86,896	340,77	87,4734	357	87,52	55463,6	12,80
Public	46,35	13,104	48,80	12,5266	50,9	12,48	377943,6	87,20
Total	353,71	100	389,57	100	408	100,00	433407,2	100,00
Industrie des Cuirs et chaussures								
Privé	2,50	89,928	2,45	86,5724	2,5	88,03	452	14,67
Public	0,28	10,072	0,38	13,4276	0,34	11,97	2628,1	85,33
Total	2,78	100	2,83	100	2,84	100,00	3080,1	100
Commerce et distribution								
Privé	2 126,50	94,121	2 205,22	94,1907	1996	93,96	139392,2	5,93
Public	132,83	5,8792	136,01	5,80934	128	6,04	2210206,5	94,07
Total	2 259,33	100	2	100	2124	100,00	2349598,7	100,0

341,23	0

Buletin d information Statistique de l'entreprise n°36, p29

الملحق رقم11: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل لسنة 2019

Types de PME	*Année 2018*		*Année 2019*		*Evolution (%)*
	Nombre	Nombre	Nombre	Parts (%)	
Salariés	1 594 614	58,53	1 671 473	57,92	4,82
Employeurs	1 107 453	40,65	1 193 093	41,35	7,73
S/Total	2 702 067	99,19	2 864 566	99,27	6,01
PME Publiques	22 197	0,81	21 085	0,73	-5,01
Total	**2 724 264**	**100,00**	**2 885 651**	**100,00**	**5,92**

Buletin d information Statistique de l'entreprise n°36, p14

الملحق رقم12: تطور الصادرات والواردات في الجزائر 2018-2019

	2018	**2019**	**Evolution en%**
Importations	46330,21	41 934,12	-9,49
Exportations	41797,32	35 823,54	-14,29
Balance Commerciale	**- 4532,89**	**- 6110,57**	

Buletin d information Statistique de l'entreprise n°36, p31

الملحق رقم13: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع المؤسسة 2019.

Type des PME	*Nombre de PME*	*%*
TPE (effectif de moins de 10 salariés)	**1 157 539**	**97**
PE (effectif entre 10 et 49 salariés)	**31 027**	**2,6**
ME (effectif entre 50 et 249 salariés)	**4 773**	**0,4**
Total	**1 193 339**	**100**

Buletin d information Statistique de l'entreprise n°36, p8

الملحق رقم14: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية 2019

Région	**Nbre de PME 2019**	**Taux de concentration (%)**
Nord	830 438	69,59
Hauts-Plateaux	262 340	21,98
Sud	100 561	8,43
Total Général	**1 193 339**	**100**

Buletin d information Statistique de l'entreprise n°36, p36

الملحق رقم15: تفصيل المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط لوكالة ANSEJ في 2019/12/31

القيمة: مليون دج

	Secteur d'activité	*Transport*	*BTPH*	*Industries*	*Services*	*Tourisme*	*Santé*	*Agriculture*	*Total*
Projets déclarés	**2018**	3	927	2291	255	299	123	226	4124
	2019	43	780	1 524	269	176	89	148	3029
	Part 2018(%)	1,42	25,75	50,31	8,88	5,81	2,94	4,89	100,00
	évolution (%)	1333,33	-15,86	-33,48	5,49	-41,14	-27,64	-34,51	-26,55
Millions de DA	**2018**	1617	121535	1035412	65923	310079	56544	82833	1673943
	2019	3 961	71 722	462 107	55 870	133 200	32 921	37 357	797 138
	Part 2018(%)	0,50	9,00	57,97	7,01	16,71	4,13	4,69	100,00

Emplois	2018	132	12300	91722	7377	17407	4814	9292	143044
	2019	640	7 940	49 698	5 463	8 151	2 923	2 574	77389
	Part 2018(%)	0,83	10,26	64,22	7,06	10,53	3,78	3,33	100,00

Buletin d information Statistique de l'entreprise n°36,p22

الملحق رقم16: تفصيل المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط لوكالة CNAC في 2019/12/31

	Exercice 2019				Cumulé au 31/12/2019			
Secteurs d'activités	Nombre de projets financés	Part de la Femme(%)	Impact employ	Total financement (Million DA)	Nombre de projets financés	Part de la Femme(%)	Impact emploi	Total financement (Million DA)
Agriculture	2 285	7,4 %	5 158	11145,19	23 144	11,1%	55 436	95 134,47
Artisanat	1 062	23,4%	2 685	4495,31	14 383	22,6%	37 553	47 073,70
BTP	224	5,4%	687	1347,48	8 589	2,5%	27 486	34 966,91
Hydraulique	11	18,2%	24	78,57	347	5,2%	1 174	2 446,42
Industrie	419	23,6%	1 223	2833,85	11 767	21,9%	34 205	54 440,93
Maintenance	45	2,2%	113	235,56	898	2,3%	2 179	2 743,92
Pêche	27	0%	86	203,45	490	0,4%	1 755	3 391,65
Professions Libérales	173	54,9%	389	981,03	1 228	47,7%	2 670	5 219,05
Services	458	21,0%	1 124	2422,55	31 348	17,2%	66 497	112 423,75
Transport Marchandise	2	0%	4	8,25	45 850	1,5%	69 670	118 392,15
Transport Voyageurs	42	0%	83	157,29	12 234	1,2%	18 569	29 008,29
Cumul au 31/12/2019	**4 748**	**15,20%**	**11 576**	**23 908,52**	**150 278**	**10,3%**	**317 194**	505 **241,25**

Buletin d information Statistique de l'entreprise n°36,p 28.

الملحق رقم17: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة خارج المحروقات2015-2018

Secteur juridique	2013		2014		2015		2016		2017		2018	
	Valeur	%	Valeur	%	Valeur	%	Valeur	%	Valeur	%	Valeur	%
Part du Public dans la VA	893,24	11,70	1187,93	13,9	1313,36	14,22	1414,65	14,23	1291,14	12,775	1362,21	12,51
Part du Privé dans la VA	6741,19	88,30	7338,65	86,1	7924,51	85,78	8529,27	85,77	8815,62	87,225	9524,41	87,49
TOTAL	**7 634,43**	**100**	**8526,58**	**100**	**9237,87**	**100**	**9943,92**	**100**	10106,8	100	10886,62	100,00

Buletin d information Statistique de l'entreprise n°36,p 29.

الملحق 18: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف وكالات الدعم ANDI- ANSEJ- CNAC- ANGEM بولاية الطارف ومناصب الشغل التي حققتها سنة 2019

وكالة الدعم	عدد المشاريع	مناصب الشغل المرتقبة	المبالغ المالية دج	نسبة المساهمة في التشغيل
ANDI	20	433	5876000000	%25,04
ANSEJ	210	495	1065356543	%27,76
CNAC	287	679	1381433705	%39,27
ANGEM	105	122	10342097,69	%7
المجموع	622	1729	8333132345,69	%100

المصدر: إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم ولاية الطارف.

الملحق 19 : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل للقطاع الخاص لولاية الطارف خلال سنة 2019

القطاع	عدد الشركات	القوى العاملة	نسبة المساهمة في التشغيل
الزراعة والصيد	138	665	%4,52
الهيدروكربونات	1	1	%0,0068
المناجم والمحاجر	3	7	%0,048
ISMME	37	333	%2,27
مواد بناء – سيراميك – زجاج	35	865	%5,88
الكيمياء – المطاط – البلاستيك	15	45	%0,31
صناعة الأغذية الزراعية	200	1064	%7,23
صناعة الغزل والنسيج – الضيافة – الاتصال	25	37	%0,25
صناعة الجلود والأحذية	04	26	%0,17
صناعة الأخشاب – الفلين – الورق – الطباعة	95	149	%1,01
النقل والاتصالات المساعدة (PTT)	293	457	%3,11
تجارة	421	1349	%9,18
فندق – مطاعم – مقهى	292	587	%3,99
الخدمات المقدمة للشركات	448	2413	%16,42
الأعمال العقارية	24	58	%0,40
صحة	136	224	%1,52
خدمات تاجر الاسم المقدمة للأفراد	122	452	%3,08
الأشغال العامة	893	5965	%40,59
المجموع	**3182**	**14697**	**%100**

المصدر: إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم ولاية الطارف.